جامعة مؤتة

كلية الآداب

الشّهابُ الخفاجيّ

نَحْوِيّاً

إعداد

حاتم أحمد القضاة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة مؤتة

قسم اللغة العربية وآدابها.

لجنة المناقشة

١ ـ الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز رئيساً

٢ ـ الدكتور علي الهروط عضواً. د.علي الهروط

٣ - الدكتور عبدالقادر مرعي الخليل عضواً.

تاريخ تقديم الرسالة: ٢٧/٤/١٩٩٧م

تاريخ مناقشة الرسالة: ٦/٥/١٩٩٧م

الإهـــداء

إلى كل ذي فضلٍ عليّ بعد الله تعالى..

أهدي هذا الجهد

الفهرس

ملخّص البحث

يتناول هذا البحث بالدراسة والتفصيل الجهود النحوية للشهاب الخفاجي المتوفى سنة (١٠٦٩هـ) ويقع البحث في مقدة وأربعة فصول.

تناول الفصل الأول تعريفاً بالشهاب وسرداً لمصنفاته، وتناول الفصل الثاني تعامل الشهاب مع أدلة النحو من سماعٍ وقياسٍ وعلل، أما الفصل الثالث فقد تناول المذهب النحوي للشهاب، وتناول الفصل الرابع إسهامات الشهاب في الدراسات النحوية، وبيان أثره في معاصريه ومن جاء بعده.

وقد انتهيت إلى جملة من النتائج دونتها في نهاية البحث أهمها:

١ ـ سير الشهاب على نهج انتقائي في بحث المسائل النحوية.

٢ ـ محاولة الشهاب الظهور بمظهر غير المتعصب لأي من مدارس النحو.

٣ ـ ما زالت كتب الشهاب بحاجة إلى مزيد من العناية، فما طبع منها لم يُحقَّق تحقيقاً علمياً، ولذلك يكثر فيها التصحيف.

٤ ـ على الرغم من قلة الآراء الخاصة بالشهاب فقد ظهر له أثر في معاصريه ومن جاء بعده، من خلال ما تبناه من آراء.

٥- تحوي كتب الشهاب نصوصا من كتب قديمة مفقودة.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

لقد كنتُ حريصاً خلال فترة الدّراسة في مرحلة (الماجستير) على تلقف كل ما يذكره أساتذتي من موضوعات، يرَوْنها صالحة للبحث في رسالةٍ جامعية، يقيناً بما يملكونه من خبرةٍ صقلتها الأيام.

وكان من بين هذه الموضوعات (الجهود النّحويّة للشهاب الخفاجي) وهو موضوع أشار به أستاذنا الدكتور عبدالفتاح الحموز، وبعد مقارنة الموضوعات التي تمّ تدوينها، صحّ عزمي على اختيار هذا الموضوع لعدة أمورٍ منها:

١ ـ لم تُبحث الجهود النّحوية للشهاب من قبلُ، فقد بحثت في سجلات الرسائل الجامعية، وفي فهارس المكتبات، فلم أجد من تناول هذا الموضوع بالدراسة، في حدود ما اطّلعت عليه.

٢ ـ علمي بأنّ الشهاب الخفاجيّ لم ينل من العناية ما ناله بعض معاصريه، مثل تلميذه عبدالقادر البغدادي، صاحب (خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب).

ورأيتُ من الإنصاف أن ينال الشيخُ بعضَ ما نال تمليذهُ من العناية والاهتمام، وحسبنا أن نعلم أنّ البغداديّ نفسه يعترف بفضل شيخه الشهاب، عندما قال له أحد معاصريه: ما أظنّ هذا العصر سمح برجلٍ مثلك. فقال البغدادي معترفاً: جميع ما حفظته قطرةٌ من غدير الشهاب الخفاجيّ، وما استفدْتُ هذه العلوم الأدبية إلاّ منه.

٣ ـ أنّ العصر العثماني كلّه عصرٌ مظلوم؛ لأنّ كثيراً من الباحثين يُصدر أحكاماً سمعها أو قرأها، تصف هذا العصر بأنّه عصرٌ مظلم أو خالٍ من البحث الجادّ، دون أن يقوم مُصدر هذا الحكم بالتثبت في الحكم على عصر امتدّ أربعة قرونٍ تقريباً.

ولا بدّ من الإشارة إلى الجهد المشكور الذي بذله الأستاذ عبدالفتاح الحلو محقق

(ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا)، فقد هدتني المقدّمة الوافية التي صدّر بها الكتاب إلى كثيرٍ من المصادر التي أسعفتني في الإرشاد إلى مصادر هامّة أخرى.

أمّا جهود الشهاب النحويّة، فلم يبحثها أحدٌ - في حدود علمي - وكل ما كتب حول الشهاب مقصورٌ على جانبي اللغة والبلاغة.

فقد نشر الأستاذ أنيس المقدسي مقالةً بعنوان (طريقة الخفاجي في التهذيب اللغوي) في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٤٨م، وهو بحثٌ موجز لا يزيد على عشر صفحات.

أما جانب البلاغة، فقد تناوله باحثان، أولهما: محمد فريد النكلاوي في كتابه (البيان في حاشية الشهاب)، وثانيهما: هاشم محمد هاشم، في كتابه (الالتفات في حاشية الشهاب).

وقد كانت في طريق البحث عقباتٌ أجملها فيما يأتي:

١ - عدم توفر كتب الشهاب الخفاجي كاملةً، لأنّ بعضها مخطوطات مفقودة مثل كتاب (حواشي الرضيّ والجامي) وهو في النّحو كما يظهر من عنوانه.

٢ - صعوبة الحصول على المخطوطات المعروفة المكان، فقد كنتُ أنوي تحقيق إحدى مخطوطاته، كملحقٍ لهذه الرسالة، غير أنني وبعد مخاطبة كلّ من مكتبة الأزهر ومكتبة بريل هُوتسما في هولندا لم أفلح في تحقيق رغبتي، ولم يصلني سوى نسخة واحدة من مخطوطة صغيرة بعنوان (رسالة في الموصول)، تفضلت إدارة مكتبة جامعة مؤتة مشكورةً بإحضارها من مكتبة كوبرلي في إستانبول.

٣ - عدم العناية الكافية بما طبع من كتب الشهاب، إذ لم تحقق تحقيقاً علمياً، باستثناء كتابه (ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا)، وهو كتاب في التراجم الأدبية. ويكفي دليلاً على عدم العناية بكتبه، ما وجدته في حاشيته على تفسير البيضاوي، من تصحيفٍ ونقصٍ.

٤ - الغموض الذي يكتنف إحالات الشهاب إلى مصادر معلوماته، فمرة يحيل إلى

نحويّ كثرت كتبه، دون ذكر اسم الكتاب الذي أخذ عنه، مما يستدعي الرجوع إلى أكثر كتبه - إن وجدت - للتأكد ممّا نقله الشهاب، ومرّة يحيل إلى كتب مفقودة أو كتبٍ غير محققة، وقد اجتهدت للتغلب على ذلك بكثرة البحث وعدم التسرع في إصدار الأحكام.

٥ - تداخُل كثير من النصوص التي ينقلها الشهاب، بعضها ببعض من جهة، وتداخلها برأي الشهاب من جهةٍ أخرى، حتّى إنّه يصعبُ في كثيرٍ من الأحيان التمييز بين رأيه وراي غيره من النحاة.

٦ - اضطرار الباحث لتكرار بعض الشواهد والمسائل في غير موضع من البحث؛ لأنّ المسألة الواحدة قد تصلح للدلالة على أكثر من حكم.

٧ - اضطرار الباحث للإكثار من النقول، وهو أمرٌ لا غنى عنه لمن أراد أن يدرس الجهود النحوية لأيّ نحويّ بالتفصيل.

ورأيت أن يكون هذا البحث في مقدمة وأربعة فصول، تناولت في الفصل الأول ما يأتي:

١ - اسمه ومولده.

٢ - شيوخه وتلاميذه.

٣ - منزلته ومصنّفاته.

٤ - منهجه في عرض المسائل النحوية.

وتناولت في الفصل الثاني (الشهاب وأدلة النحو) موقفه من السماع والقياس والعلل النحوية، فوجدته يعتمد على القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، السبعية وغيرها، كما يعتمد على الحديث النبويّ والشعر والكلام المنثور، ولغات القبائل، ويتوسع في السماع فيعتمد على شعر المتنبي، كما يحتجّ بكلام الصحابة، وعلماء النحو واللغة كالزمخشري.

أمّا موقفه من القياس فيتجلى في:

١ ـ عدم القياس على الشاذّ.

٢ ـ اعتماد القياس فيما ليس شاذاً.

وفي موقفه من العلل تناقضٌ ظاهر؛ إذ يعتمد العلل النحوية في بعض المسائل، ويضعّفها ويردّها في مسائل أخرى، وهو ما فسّرتُه في ضوء الغرور والكبرياء الذي أثر عن الشهاب، بأنّه رغبةٌ في إظهار الإحاطة والتمكُّن.

وتناولت في الفصل الثالث (الشهاب والمدارس النحوية) المصطلحات النحوية التي كان يستخدمها، وأغلبها بصريّة، ثم بينت على صعيد المسائل النحويّة التي بحثها ما وافق فيه الكوفيين، وما وافق فيه البصريين.

وأفضيتُ إلى نتيجة مفادها أنّه يميل كثيراً إلى النحو البصري على الرغم من حرصه النظريّ، على الدعوة إلى عدم التقليد وعدم التعصّب للبصرة أو الكوفة.

ولذلك فهو يحاول سلوك نهج انتقائي يمزج فيه بين النّحو البصريّ والنحو الكوفيّ، على أنّ للنحو البصريّ عنده نصيب الأسد، وليس هذا المزج كمزج المذهب البغدادي، لأنه يضعّف المذهب البغدادي في أحد المواضع[(١)] من حاشيته على تفسير البيضاويّ.

وفي الفصل الرابع (إسهامات الشهاب في الدراسات النحويّة) بينتُ طائفة من آراء الشهاب التي قلّد فيها غيره، وهو ما يكاد ينطبق على أكثر المسائل التي بحثها، كما بينتُ طائفةً من الآراء التي أعتقد انّه قد تفرّد بها.

ثم انتقلت إلى بيان أثر الشهاب في معاصريه ومن جاء بعده، فاخترت طائفة من الباحثين هم:

---

(١) انظر الخفاجي: شهاب الدين احمد بن محمد: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، ٥: ٤٤.

١ ـ عبدالقادر بن عمر البغدادي في كتابه (خزانة الأدب).

٢ ـ شهاب الدين الألوسي في كتابه (روح المعاني).

٣ ـ عبّاس حسن في كتابه (النحو الوافي).

٤ ـ محمد الخضر حسين في كتابه (القياس في اللغة العربية).

٥ ـ يوهان فك في كتابه (العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب).

٦ ـ عبدالفتاح الحموز في كتابه (التأويل النحوي في القرآن الكريم).

وما بحثه هؤلاء من آراء الشهاب، ليس خاصّاً به أو من إبداعه، إنما هو في أغلبه اختيارات من آراء سابقيه، هذّب بعضها ونقل بعضها كما هو، ثم تبنّاه منسوباً إلى صاحبه وفي هذا الفصل بيّنت دعوته إلى عدم التقليد، وسعيه نحو التيسير من خلال بعض المسائل، وبعد ذلك ختمت الكلام بتدوين النتائج التي توصّل إليها البحث.

وبعدما تقدّم، فإنّ الباحث يتجه إلى الله عزّ وجلّ بالدعاء أن يجعل عمله هذا خالصاً لوجهه الكريم، وجهداً يصبُّ في خدمة لغة القرآن، التي شرّفها الله بهذه النسبة، فإن كان فيه تقصيرٌ فمردُّه إلى طبع البشر الذي فُطروا عليه، وإن كان فيه إتقانٌ، فبتوفيق الله ومنّه

والله من وراء القصد

حاتم أحمد القضاة

الفصل الأول

تعريفٌ بالشهاب

الحمـدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسّلام على سيّد المرسلين، وأفصح المتكلّمين، وبعد:

فلا بدَّ قبل الدُّخول في موضوعنا (الشّهاب الخفاجيّ نحوياً)، من تناول جوانب متعدِّدةٍ من شخصية الشهاب، ورسم صورةٍ واضحة المعالم.

وأجدُ لزاماً عليَّ أن أشيرَ إلى الجهد الذي بذله الأستاذ عبدالفتّاح الحلو، محققُ ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا، فقد ترجم للشهاب فيما يقرب من ثلاثين صفحة(١)، قبل أن يشرعَ في تحقيق الكتاب، ولسوف أعملُ جاهداً لاستدراك ما فات الأستاذ الحلو في ترجمته، التي اعتمد فيها على ثمانيةٍ من كتب التراجم، فلم يسلم من إغفال بعض مصنّفات الشّهاب(٢).

وقد ارتأيتُ أن يكون الفصل في المحاور التالية:

١ ـ اسمُه ومولده.

٢ ـ شيوخه وتلاميذه.

٣ ـ منزلتُه ومصنّفاته.

٤ ـ منهجُه في التأليف النحوي.

---

(١) انظر الخفاجي، شهاب الدين احمد بن محمد بن عمر: ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، ط١، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١: ٣ ـ ٣١ من مقدمة المحقق.

(٢) مما فات الأستاذ الحلو ذكره: رسالة الكُنّس الجواري، وقلائد النحور في جواهر البحور، وحواشي التهذيب، وعتاب الزمان.

أولاً: اسمه ومولده:

تُجمعُ أكثرُ كتب التراجم التي ترجمت للشهاب، على أنّ اسمه أحمد بن محمّد ابن عمر، الملقّب بشهاب الدين الخفاجيّ المصريّ الحنفي[٣] وقد قلت: (أكثر كتب التراجم)، احترازاً لما وقع في بعض الكتب المعاصرة، من أن اسمه (محمود)، فقد وهم الأستاذ محمد عبدالمنعم خفاجي في اسم الشّهاب عندما ذكر أنّ اسمه (محمود)، وتكرّر هذا الوهمُ عند الأستاذ خفاجي في كتابين من كتبه، أولهما كتاب (الخفاجيون في التاريخ)[٤]، وثانيهما كتاب (الحياة الأدبية بعد سقوط بغداد حتّى العصر الحديث)[٥]، ولو أردْنا أنْ نحملَ ما وقع فيه الكاتبُ على التّصحيف أو خطأ الطّباعة، لما استقام ذلك؛ لأنّ الأمر قد جاء في كتابيه على نَسَقٍ واحدٍ، ولمْ أجدْ - في حدود علمي - في كتب التراجم، مَنْ ذكر أن اسمه محمود، سوى الأستاذ محمد عبدالمنعم خفاجيّ، وزيادة على ما ذكرته كتب التراجم من أنّ اسمه (أحمد)، فإنّ إحدى مخطوطات الشّهاب التي استطعت الحصول عليها، قد تصدّرها اسمه، وهي بعنوان: (رسالة في الموصول)[٦].

وقد وجدتُ في (سلافة العصر) نصّاً شعرياً يؤكد أن اسمه (أحمد) إذ قال ابن

---

(٣) انظر المحبي، محمد: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المطبعة الوهبية، بولاق، ١٢٨٣هـ ١: ٣٣١، والكتاني، عبدالحي بن عبدالكبير: فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تحقيق إحسان عباس، ط٢، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ١: ٣٧٧.

(٤) انظر الخفاجي، محمد عبدالمنعم: الخفاجيون في التاريخ، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م: ١٤٢.

(٥) انظر خفاجي، محمد عبدالمنعم: الحياة الأدبية بعد سقوط بغداد حتى العصر الحديث، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٠ هـ - ١٩٩١م: ١٨٤.

(٦) انظر الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد: رسالة في الموصول (مخطوط)، مكتبة كوبرلي، إستانبول، رقم (٧٠٤/٥)، مجموعة من (١٦ - ١٩).

معصوم في ترجمته للشّهاب: «ومُني الشّهاب المذكور بعداوة بعضِ شعراءِ عصره، فقال يهجوه[٧]:

إذا نَظَمَ المدائحَ والأهاجي شهاب الديـن أحمدُ الخفاجي

فلا تعْبا بذلـك واطَّرِحْهُ ومـن يعيـا بقَوْقاة الدّجاجِ »[٨]

وقد وقع الأستاذ محمد فريد وجدي في الوهم، حين ترجم للشهاب الخفاجيّ في (دائرة معـارف القرن العشرين) حـيث قال: «هو أحمـد بن محمد الخـفاجي الأندلسيّ، مؤلّف كتاب ريحانة الألبّاء في طبقات الأدباء»[٩].

فالوهم الأوّل في نسبة الخـفاجي إلى الأندلس، فلستُ أعلم سبباً يدعـوه إلى نسبته للأندلس، لأنّ كُتب التـراجم لمْ تذكرْ في سيـرة حيـاته ما يتّصل بالأندلس، من حـيث المولدُ والنشأةُ والارتحال[١٠].

وتفسيـر ذلك في تقديري، أنّ الأستاذ الفاضل قد خلط بيْن ابن خـفاجة الأندلسيّ الشاعـر المتوفّى سنة ٥٣٣هـ[١١] والشّهـاب الخفـاجي المتوفّى سنة ١٠٦٩هـ، كما يُحـتمل الخلط بين الشّهاب الخفاجي وابن سنان الخفاجي المتوفّى سنة ٤٦٦هـ[١٢].

---

(٧) لم استطع الوقوف على قائل هذا الشعر.

(٨) انظر ابن معصوم، علي صدر الدين المدني: سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، مطابع علي بن علي، الدوحة: ٤٢٧.

(٩) انظر وجدي، محمد فريد: دائرة معارف القرن العشرين، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م ٣: ٧٣٠.

(١٠) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣٣ ومـا بعدها، والبغدادي، إسماعيل باشا: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، دار الفكر، ١٩٨٢م ٥: ١٦٠.

(١١) انظر كحالة، عـمر رضا: معجم المؤلفين، تراجم مـصنفي العربية، ط١، مؤسسـة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م ١: ٥١.

(١٢) المرجع السابق ٢: ٢٨٠.

أمّا الوهم الثاني فهو في اسم الكتاب الذي نسبه إليه، إذ الصواب أن اسمه (ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا)، وهو ما تكاد تجمع عليه كتب التراجم التي ذكرتْ مصنّفات الشّهاب[١٣].

وتتفق الكتب التي ذكرت الشّهاب أنه ولد سنة ٩٧٩هـ وتوفّي سنة ١٠٦٩هـ[١٤].

وفي دائرة المعارف الإسلامية ما يؤكد أنه وُلِد بالقرب من القاهرة (عام ٩٧٩هـ ـ ١٥١٧م)، ولم يُشَرْ فيها إلى سنة وفاته[١٥].

ثانياً: شيوخه وتلاميذه:

تُحدّثنا كتب التراجم عن طائفة من العلماء الذين أخذ عنهم الخفاجي، كما يحدثنا الخفاجي نفسه في (ريحانة الألبّا) عن شيوخه الذين أخذ عنهم وهم:

١ ـ أبو بكر الشّنواني[١٦]، الملقب بـ (سيبويه زمانه) دَرّس عليه علوم العربية.

٢ ـ الشمس الرمْلي[١٧]، قرأ عليه الحديث.

٣ ـ نور الدين الزّيادي[١٨]، الملقب بشافعي زمانه.

---

(١٣) المرجع السابق ١: ٢٨٦ وابن معصوم: سلافة العصر: ٤٢٧.

(١٤) انظر نويهض، عادل: معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م ١: ٧٥. وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين ١: ٢٨٦.

(١٥) انظر الشنتناوي، أحمد، وخورشيد، إبراهيم: دائرة المعارف الإسلامية، دار الفكر ١٩٣٣م ٨: ٣٩٧.

(١٦) انظر الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد: ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، تحقيق: عبدالفتاح الحلو ١: ٣٠١.

(١٧) المصدر السابق ١: ٣٠٠.

(١٨) انظر المحبي: خلاصة الأثر ٣: ١٩٥ ـ ١٩٧.

٤ ـ علي بن غانم المَقْدسي[١٩]، قرأ عليه الحديث وكتب له إجازة بخطه[٢٠].

٥ ـ إبراهيم العلقمي[٢١]، وقد سمّاه الشّهاب خاتمة حُفّاظ المحدّثين[٢٢]. قرأ عليه كتاب (الشفاء) وهو في السيرة النبوية.

٦ ـ أحمد العلقمي[٢٣]، وقد أخذ عنه الأدب والشعر[٢٤].

٧ ـ محمد الصّالحي الشامي[٢٥].

٨ ـ أحمد العناياتي[٢٦].

٩ ـ الشيخ محمّد المغربيّ المعروف بركْروك[٢٧]، ودَرَس عليه علم العروض.

١٠ ـ الشيخ داوود البصير[٢٨]، أخذ عنه الطبَّ.

١١ ـ الشيخ علي بن جار الله[٢٩].

١٢ ـ جمال الدين بن صدر الدين، الذي ذكره الخفاجيّ باسم العِصام[٣٠].

---

(١٩) انظر الخفاجي: ريحانة الألبا ٢: ٥٢.

(٢٠) المصدر السابق ٢: ٣٢٨.

(٢١ المصدر السابق ٢: ٧٧.

(٢٢) المصدر السابق ٢: ٣٢٨.

(٢٣) المصدر السابق ٢: ٧٩.

(٢٤) المصدر السابق ٢: ٣٢٩.

(٢٥) المصدر السابق ١: ٢٧.

(٢٦) المصدر السابق ١: ١٧.

(٢٧) المصدر السابق ١: ٣٥٧.

(٢٨) المصدر السابق ٢: ١١٧.

(٢٩) المصدر السابق ١: ٤٤٠.

(٣٠) المصدر السابق ١: ٤١٧، ٢: ٣٢٩.

١٣ ـ سعد الملّة والدّين ابن حسن جان التبريزي(٣١).

كما ذكر أنه أخذ الرياضيات عن الحبر داوود(٣٢).

وأكثر هذه الأسماء في كتب التراجم مذكورة بالتفخيم، ومحاطة بعبارات الثناء والمديح على طريقة تلك الكتب في المبالغة(٣٣).

أمّا تلاميذ الشّهاب الخفاجيّ فقد ذكرَت منهم كتب التراجم:

١ ـ عبدالقادر البغداديّ صاحب كتاب خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ولا يخفى أنّ شهرة هذا التلميذ، قد فاقت شهرة أستاذه.

ويقول المحبّي عندما ترجم للبغدادي: «وأكثر لزومه كان للخفاجيّ، قرأ عليه كثيراً من التفسير والحديث والآداب، وأجازه بذلك وبمؤلّفاته»(٣٤). كما يؤكّد المحبّي مدى تأثير الشّهاب في البغدادي، وتقدير التلميذ لأستاذه حيث يقول: «حكى صاحبنا الفاضل مصطفى بن فتح الله قال: قلت له ـ يعني البغداديّ ـ لما رأيتُ من سعة حفظه واستحضاره: ما أظن هذا العصر سمح برجل مثلك، فقال لي: (جميع ما حفظتُه، قطرةٌ من غدير الشّهاب، وما استفدتُ هذه العلوم الأدبية إلا منه) ولما مات الشّهاب تملّك أكثر كتبه...»(٣٥).

ويظهر في مؤلفات البغداديّ، تقديره للشهاب، فهو لا يذكره في خزانة الأدب إلا

(٣١) المصدر السابق ٢: ٢٧٣، ٣٣٠.

(٣٢) المصدر السابق ٢: ٣٣٠.

(٣٣) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٧٨، ٧٩، ٨١، ١٢٢، ١٨٣، ٢٤٦.

(٣٤) المصدر السابق ٢: ٤٥٢.

(٣٥) انظر المحبي: خلاصة الأثر ٢: ٤٥٢.

بلفظ (شيخُنا)[٣٦]، أما في المسائل النحويّة، فهو يوافقه في مسائل ويخالفه في أخرى. وقد عدّ البغداديّ في مقدّمة الخزانة من مصادره التي اعتمد عليها كتاب الخفاجيّ (طراز المجالس)[٣٧]، كما عدّ من مصادره شرح (درة الغوّاص)[٣٨] للخفاجي.

وعندما تكلّم محقّق الخزانة، على رحلة البغدادي إلى مصر قال: «فعقد صلته بأكبر شيخ له، وهو شهاب الدين الخفاجيّ»[٣٩].

٢ ـ أحمد بن يحيى بن عمر الحمويّ، ذكره المحبّي[٤٠]، وهو دون البغداديّ شهرةً، توفي سنة ١٠٩٤هـ.

٣ ـ فضل الله بن محبّ الله بن محمّد المحبّي[٤١]، المتوفّى سنة ١٠٨٢هـ، وقد افترقا بعد مكيدة دبّرها أحد حاسدي الشّهاب الخفاجي[٤٢].

٤ ـ مُحمد بن عمر الحُوانكي[٤٣].

٥ ـ أحمد بن سعيد المكيلديّ المتوفّى سنة ١٠٩٤هـ[٤٤].

---

(٣٦) انظر البغدادي، عبدالقادر بن عمر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق، عبدالسلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م ١: ٢٣، ٢٧.

(٣٧) المصدر السابق ١: ٢٣. ذكره باسم (أمالي الشهاب).

(٣٨) المصدر السابق ١: ٢٧.

(٣٩) المصدر السابق ١: ٥ من مقدمة المحقق.

(٤٠) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٢٣٤، ٣٦٧.

(٤١) المصدر السابق ٣: ٢٧٧.

(٤٢) انظر الخفاجي: ريحانة الألبا ١: ٩ من مقدمة المحقق.

(٤٣) انظر محمد عبدالمنعم خفاجي: الخفاجيون في التاريخ: ١٥٧.

(٤٤) انظر الكتاني: فهرس الفهارس والأثبات ٢: ٥٥٧.

ثالثاً: منزلته ومصنّفاته:

تكاد الكتب التي ترجمت للشهاب، تجمع على عُلوّ منزلته وتفوّقه وبراعته، في علوم النحو واللغة، وغيرها من العلوم. في عصره، ويبدو لي أن كثيراً من كتب التراجم تنهج نهجاً يقوم على المبالغة في الحديث(٤٥).

ومن أمثلة هذه المبالغة ما ذكر المحبيّ في خلاصة الأثر فقد قال: «صاحب التصانيف السائرة، وأحد أفراد الدنيا المجمَع على تفوقه، وبراعته، وكان في عصره بدر سماء العلم، ونيّر أفق النثر والنظم رأس المؤلفين ورئيس المصنفين، سار ذكره سير المثل، وطلعت أخباره طلوع الشهب في الفلك، وكل من رأيناه أو سمعنا به ممن أدرك وقته، معترفون له بالتفرد في التقرير والتحرير، وحسن الإنشاء، وليس فيهم من يلحق شأوه ولا يدّعي ذلك»(٤٦).

وتصل المبالغة ذروتها عندما يقول: «والحاصل أنه فاق كل من تقدّمه في كل فضيلة، وأتعب من يجيء بعده»(٤٧).

ويؤكد ابن معصوم الكلام نفسه عندما يترجم للشهاب، فيقول: «أحد الشهب السيارة المقتحم من بحر الفضل لجّه وتياره، وفرعٌ تهدّل من ذؤابة خَفاجة، وفرد سلك سبيل البيان ومَهَّد فجاجه»(٤٨).

ويأخذ الكلام عند ابن معصوم منحىً آخر يقوم على نقد شخصية الشّهاب فيقول: «إلا أنه كان كثير الإعجاب بنفسه، ساحباً ذيل الفخر والكبرياء على أبناء جنسه، وما

---

(٤٥) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣١، ٣٤٣. وابن معصوم: سلافة العصر: ٤١٨، ٤٢٧. والكتاني: فهرس الفهارس ١: ٣٧٧ ـ ٣٧٨.

(٤٦) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣١ ـ ٣٣٢.

(٤٧) المصدر السابق ١: ٣٣٢.

(٤٨) انظر ابن معصوم: سلافة العصر: ٤٢٠.

لابن آدم والفخار، وهو مخلوق من صلصال كالفخّار»[٤٩]. ولسوف يظهر لنا أثر هذا الغرور في شخصية الشّهاب عند الكلام على منهجه في التأليف النحوي.

وكما تظهر منزلة الشّهاب في كتب التراجم، فإنها تظهر على لسان تلميذه عبدالقادر البغدادي حين يقول لأحد المبهورين بسعة علمه: «جميع ما حفظته قطرة من غدير الشّهاب»[٥٠].

وجملة القول أن ما حوَتْه كتب التراجم من نصوص في حق الشّهاب، يمكن أن تؤكد لنا بعد استبعاد المبالغة، أنه كان في عصره عَلَماً يشار إليه بالبنان في علوم اللغة والنحو والأدب والشريعة.

وإذا كانت كتب التراجم التي أفدت منها قد بالغت في وصفها للشهاب وبيان علوّ منزلته، فإن الأستاذ رشيد يوسف عطاالله قد أهمل ذكره تماماً في كتابه (تاريخ الآداب العربية) عند الحديث عن العهد العثماني[٥١]. وهو ـ في نظري ـ أمر مستغرب لا أجِد له مسوّغاً مقنعاً، لما كان يتمتع به الشّهاب من سمعة ومنزلة، يشهد بها معاصروه ومن جاء بعده، تلك المنزلة التي جعلت المحبي ينقل عن والده قوله في حق الشّهاب: «قد اتّفقت كلمة الكَمَلَة أنه واحد عصره بلا خلاف، وأقرّت له علماء دهره في حيازة السبق بالاعتراف، فانتهت إليه اليوم بلاغة البلغاء، فما تُظِل الخضراء، ولا تُقِل الغبراء في زماننا، أجرى منه في ميدانها، وأحسن تصرفاً بعنانها»[٥٢].

أمّا الحديث عن مصنفات الشّهاب فمتشابك، لأن كتب التراجم قديمها وحديثها، لم تقمْ بإحصاء دقيق ـ فيما أعلم ـ لجميع مصنّفاته، إذ تجد في الكتاب ما لا تجده في

(٤٩) انظر ابن معصوم: سلافة العصر: ٤٢٠ ـ ٤٢١.

(٥٠) انظر البغدادي: خزانة الأدب ١: ٦ مقدمة المحقق.

(٥١) انظر عطاالله، رشيد يوسف: تاريخ الآداب العربية، تحقيق: د. علي نجيب عطوي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ٢: ٢٦٧ ـ ٢٧٠.

(٥٢) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣٤.

غيره من الكتب، وأكثرها إحاطة ما أوْرده الأستاذ عبدالفتاح الحلو في مقدمة تحقيقه على (ريحانة الألبّا) حيث ذكر للشهاب اثنين وعشرين مؤلفاً[٥٣].

وقد اعتمدت كثيراً على ما أورده محقق الريحانة. وكُتب الشّهاب هي:

١ ـ طراز المجالس[٥٤]

وهو الذي ذكره البغدادي باسم (امالي الشّهاب الخفاجي)[٥٥]، ولعل ما دفعه إلى ذلك هو قول الشّهاب في مقدمة الكتاب: «فهذه بنات فكر زففْتها إليك، وأمالي مجلس، امْليتُها عليك»[٥٦]. وقد وصف المحبّي هذا الكتاب فقال: «مجموع حَسَن الوضع، جمُّ الفائدة، رتَّبه على خمسين مجلساً، ذكر فيه مباحث تفسيرية ونحوية وأصولية»[٥٧]. وفي دائرة المعارف الإسلامية تنبيه على قيمة الكتاب، لأنه حفظ فِقْرات من مصنفات قديمة، تُعدُّ الآن في حكم المفقودة[٥٨]. وقد طبع هذا الكتاب مرتين، وهو غير محقق تحقيقاً علمياً[٥٩].

٢ ـ حاشية شرح الفرائض

وقد ذكره الشّهاب في ريحانة الألبّا[٦٠] كما ذكره المحبّي في خلاصة الأثر[٦١] وابن

---

(٥٣) انظر الخفاجي: ريحانة الألبا ١: ١٢ ـ ٣٣، مقدمة المحقق.

(٥٤) المصدر السابق ١: ٢١، مقدمة المحقق.

(٥٥) انظر البغدادي: خزانة الأدب ١: ٢٣.

(٥٦) انظر الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد: طراز المجالس، المطبعة الوهبية، بولاق، ١٢٨٤هـ ـ ١٨٦٣م: ٢.

(٥٧) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣٣.

(٥٨) انظر أحمد الشنتناويّ، وإبراهيم خورشيد: دائرة المعارف الإسلامية ٨: ٣٩٨.

(٥٩) انظر الخفاجي: الريحانة ١: ٢١، مقدمة المحقق.

(٦٠) انظر المصدر السابق ١: ٢٢ من مقدمة الحقق.

(٦١) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣٣.

معصوم في سلافة العصر[٦٢]، وفيه تصحيف إذْ سماه (حاشية شرح الوامض)[٦٣] وذكره ابن الغزّيّ في ديوان الإسلام باسم (شرح الفرائض)[٦٤]، ولم أهتدِ إلى أماكن وجود نُسَخِه الخطية.

٣ ـ حديقة السِّحْر

ذكره الشّهاب في ريحانة الألبّا[٦٥]، وحاجي خليفة في كشف الظنون[٦٦] كما أشار إليه الدكتور هاشم محمد هاشم[٦٧]، واسم الكتاب في الريحانة (قرض الشّعْر المسمّى حديقة السِّحر)[٦٨]، ولم أهتد إلى أماكن وجود نُسَخه.

٤ ـ حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي = عناية القاضي وكفاية الرّاضي.

ذكره الشّهاب في الريحانة[٦٩]، والمحبّي في خلاصة الأثر[٧٠] وابن معصوم في السلافة[٧١]، وابن الغَزّي في ديوان الإسلام[٧٢]، وفي دائرة المعارف الإسلامية

(٦٢) ابن معصوم: سلافة العصر: ٤٢٢.

(٦٣) المصدر السابق: ٤٢١ ـ ٤٢٢.

(٦٤) انظر ابن الغزي، شمس الدين أبو المعالي: ديوان الإسلام، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م ٢: ٢٢٨.

(٦٥) انظر الخفاجي: الريحانة ١: ٤٧، ٨٨، ١٧٦.

(٦٦) انظر خليفة، حاجي: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م ٥: ١٦ ـ ١٦١.

(٦٧) انظر هاشم، محمد هاشم: الالتفات في حاشية الشهاب، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م: ١١.

(٦٨) انظر الخفاجي: الريحانة ٢: ٣٤٠.

(٦٩) المصدر السابق ٢: ٣٤٠.

(٧٠) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣٣.

(٧١) انظر ابن معصوم: السلافة: ٤٢٢.

(٧٢) انظر ابن الغزي: ديوان الإسلام ٢: ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

وصـف لهذا الكتاب بأنه يقوم علـى المنهج الشاق الـذي يقوم عـلى تفسير كـل كلمة تقريباً[٧٣]. وهذا الكتاب مطبوعٌ وآخر طبعاته بدون تاريخ وهي طبعة دار صادر، وفيها نقص[٧٤] وتصحيف، وقد أشار الأستاذ عبدالفتاح الحلو إلى أماكن وجود مخطوطات الكتاب في العالم[٧٥].

٥ ـ ديوان شعر

ذكره الشّهاب في الرَّيحانة[٧٦]، والمحبّي في خلاصة الأثر[٧٧]، وأشار الأستاذ عبدالفتاح الحلو إلى أماكن وجود مخطوطات الديوان[٧٨]، كما أشار الأستاذ محمد عبدالمنعم خفاجي إلى وجود نسخة من هذا الديوان مخطوطاً في مكتبة الأزهر[٧٩].

٦ ـ نَسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عِياض

ذكره الشّهاب في الريحانة[٨٠]، وابن معصوم في السلافة[٨١]، والمحبي في خلاصة الأثر[٨٢] والكتاب شرح تفصيلي لأحد كتب السيرة النبوية وهو (الشفا بتعريف حقوق المصطفى) للقاضي عياض بن موسى اليَحصُبيّ المتوفّى سنة ٥٤٤هـ. وهو مطبوعٌ وآخر

---

(٧٣) انظر أحمد الشنتناوي وإبراهيم خورشيد: دائرة المعارف الإسلامية ٨: ٣٩٧.

(٧٤) تم الانتقال في الجزء السادس من صفحة ١١٢) إلى صفحة ١٤٥) ففُقِدت بذلك ثلاث وثلاثون صفحة.

(٧٥) انظر الخفاجي: الريحانة ١: ٢٣ من مقدمة المحقق.

(٧٦) انظر المصدر السابق ٢: ٣٤٠.

(٧٧) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣٣.

(٧٨) انظر الخفاجي: الريحانة ١: ١٤ من مقدمة المحقق.

(٧٩) انظر محمد عبدالمنعم خفاجي: الخفاجيون في التاريخ: ١٤٨.

(٨٠) انظر الخفاجي شهاب الدين: الريحانة ١: ٢٧٩.

(٨١) انظر ابن معصوم: سلافة العصر: ٤٢٢.

(٨٢) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣٣.

طبعة له رديئة الخط، وقد أحصى الأستاذ الحلو أماكن وجوده مخطوطاً في العالم(٨٣)، كما يوجد منه ثلاثة أجزاء في مكتبة الحرم الإبراهيمي في الخليل(٨٤).

٧ ـ قصائد مختلفة

ذكرها الأستاذ عبدالفتاح الحلو في مقدمة تحقيق الريحانة، غير أن الشّهاب لم يذكرها في كتابه، كما ذكر الأستاذ الحلو بعض أبياتها وفصّل الحديث في محتواها(٨٥).

٨ ـ ريحانة الندّ أو ذات الأمثال

وهي مما أغفل الشّهاب ذكره عندما عدّ مؤلفاته في الريحانة، وقد ذكرها محقق الريحانة في مقدمته(٨٦)، وأشار إلى وجودها كاملةً في كتاب (خبايا الزوايا)(٨٧) كما ذكر أماكن وجودها مخطوطةً، وذكر الأستاذ هادي حسن حمودي أنّ في مكتبة باريس الوطنية نسخةً خطية لهذا الكتاب(٨٨).

وقد ذكره بعض الباحثين باسم (ريحانة الندمان)(٨٩) و (ريحانة النار)(٩٠) وهو ممّا لا

---

(٨٣) انظر الخفاجي: الريحانة ١: ٢٨ ـ ٢٩ من مقدمة المحقق.

(٨٤) انظر عطاالله، محمود علي: فهرس مخطوطات الحرم الإبراهيمي في الخليل، ط١، مجمع اللغة العربية، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م: ١٤.

(٨٥) انظر الخفاجي: الريحانة ١: ٢٤ ـ ٢٧ من مقدمة المحقق.

(٨٦) انظر المصدر السابق ١: ١٥ من مقدمة المحقق.

(٨٧) انظر رقم ٩ من مؤلفات الشهاب.

(٨٨) انظر حمودي، هادي حسن: المخطوطات العربية في مكتبة باريس الوطنية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م: ١١٠.

(٨٩) انظر زيدان، جرجي: تاريخ آداب اللغة العربية، دار ومكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٢م ٣: ٣٠١.

(٩٠) انظر محمد بن عبدالمنعم خفاجي: الخفاجيون في التاريخ: ١٤٥، وانظر باشا، عمر موسى: تاريخ الأدب العربي (العصر العثماني)، دار الفكر المعاصر، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م: ٥٣.

يُلتفت إليه، لأن الأستاذ هادي حمودي قد اطّلع على المخطوطة في مكتبة باريس ووصفها[٩١]، كما يظهر لنا أن مقتضى البلاغة يمنع الشّهاب من تسمية كتابه (ريحانة النار)، وقد وصف الأستاذ الحلو الكتاب بأنه منظومة في الحكم.

٩ ـ خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا = ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا

ذكره الشّهاب في ريحانته[٩٢] والمحبيّ في خلاصة الأثر[٩٣] وحاجي خليفة في كشف الظنون[٩٤] وأشار الأستاذ يوسف خوري إلى أن كتاب (خبايا الزوايا) هو نفسه كتاب (ريحانة الألبّا) مع فروق بسيطة[٩٥].

وأرجح ما ذهب إليه الأستاذ يوسف خوري، لأنه قد اطّلع على الكتابين وقارن بينهما، ولأن الأستاذ عبدالفتاح الحلو قد لاحظ هذا التطابق[٩٦]، ومما يقوي كونهما كتاباً واحداً قول المحبي عندما ترجم للشّهاب: «واجتمع به والدي المرحوم في منصرفه إلى مصر وأخذ عنه أصل الريحانة الذي سماه (خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا)[٩٧].

١٠ ـ شرح درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ

وهو واحد من عدة كتب[٩٨] عُنيت بشرح كتاب (درّة الغواص) لأبي محمد

---

(٩١) انظر هادي حسن حمودي: المخطوطات العربية في مكتبة باريس الوطنية: ١١٠.

(٩٢) انظر الخفاجي: ريحانة الألبا ١: ١١.

(٩٣) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣٤.

(٩٤) انظر حاجي خليفة: كشف الظنون ٥: ١٦٠ ـ ١٦١.

(٩٥) انظر خوري، يوسف: المخطوطات العربية الموجودة في مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت، مركز الدراسات العربية، بيروت، ١٩٨٥م: ٤١٣.

(٩٦) انظر الخفاجي: ريحانة الألبا ١: ١٣ من مقدمة المحقق.

(٩٧) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣٤.

(٩٨) انظر عبدالتواب، رمضان: لحن العامة والتطوُّر اللغوي، ط١، القاهرة، ١٩٦٧م: ٢١١.

الحريري، وقد ذكر الشّهاب شرحه على درة الغواص في ريحانة الألبّا[٩٩]، كما ذكره ابن معصوم في سلافة العصر[١٠٠] والمحبّي في خلاصة الأثر[١٠١]، وقد طُبع الكتاب طبعة رديئة في مطبعة الجوائب عام ١٢٢٩هـ.

وذكر الأستاذ محمد عبدالمنعم خفاجي أن الألوسي المتوفّى سنة ١٢٧٠هـ ألف كتاباً على الدرة سماه (كشف الطُرّة عن الغرّة)، فأخذ فيه عن الخفاجي ووافقه في نقده للحريري كثيراً[١٠٢]، ولم أعثر على هذا الكتاب، لأتبين صحة ما ذهب إليه الباحث.

وقد أشاد الأستاذ أنيس المقدسي بهذا الكتاب حيث قال: «وقد راجعت هذا الشرح، فأعجبتني طريقته، ورأيتها ملائمة لروح عصرنا الحاضر»[١٠٣].

١١ ـ شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل

لم يذكر الشّهاب هذا الكتاب في متن الريحانة، بل ذكره المحقق الأستاذ عبدالفتاح الحلو[١٠٤]، وقد ذكره المحبّي في خلاصة الأثر[١٠٥]، وإسماعيل باشا البغدادي في إيضاح المكنون[١٠٦] وجرجي زيدان[١٠٧]، وأشار الأستاذ عبدالفتاح الحلو إلى طبعاته

---

(٩٩) انظر الخفاجي: ريحانة الألبا ١: ٣٤٠.

(١٠٠) انظر ابن معصوم: سلافة العصر: ٤٢٢ (حيث ذكره باسم شرح الدرر) ولعله تصحيف.

(١٠١) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣٣.

(١٠٢) انظر محمد عبدالمنعم خفاجي: الحياة الأدبية بعد سقوط بغداد: ١٩٦.

(١٠٣) أنيس المقدسي: طريقة الخفاجي في التهذيب اللغوي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، العدد ٢٣ عام ١٩٤٨م: ٢٣٤.

(١٠٤) انظر الخفاجي: ريحانة الألبا ١: ١٩ من مقدمة المحقق.

(١٠٥) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣٣.

(١٠٦) انظر البغدادي، إسماعيل باشا: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م ٢: ٥١.

(١٠٧) انظر جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية ٣: ٣٠٠.

وأماكن وجود نُسخه الخطّية[١٠٨]، وقد جعله الزبيدي في مقدمة تاج العروس احد مصادره[١٠٩].

١٢ ـ ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدّنيا = خبايا الزوايا

ذكر هذا الكتاب كل من ابن معصوم في السلافة[١١٠] والمحبّي في خلاصة الأثر[١١١] والبغدادي في إيضاح المكنون[١١٢]، وهو الكتاب الوحيد المحقّق من بين كتب الشهاب الخفاجي، إذ حققه الأستاذ عبدالفتاح الحلو، مشيراً إلى طبْعاته السابقة، وأماكن وجود نسخه المخطوطة[١١٣].

وذكرت دائرة معارف القرن العشرين أنّ اسم الكتاب (ريحانة الألبّاء في طبقات الأدباء)[١١٤]، ولم يشترك معها كتاب آخر في ذلك الاسم. وتقدم القول أن هذا الكتاب، وكتاب (خبايا الزوايا) يُعدَّان كتاباً واحداً[١١٥].

وقد وصَفَه جرجي زيدان بأنّه من خيرة كتب الأدب[١١٦]، ومما يدل على الاهتمام بالكتاب، أنّ المحبي قد وضع ذيلاً عليه سمّاه (نفحة الريحانة، ورشحة طلاء الحانة)

---

(١٠٨) انظر الخفاجي: ريحانة الألبا ١: ٢١ من مقدمة المحقق.

(١٠٩) انظر الزبيدي، محب الدين محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس على جواهر القاموس، دار الفكر ١: ٤.

(١١٠) انظر ابن معصوم: سلافة العصر: ٤٢١.

(١١١) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣٣.

(١١٢) انظر البغدادي إسماعيل باشا: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ١: ٦٠٥.

(١١٣) انظر الخفاجي: الريحانة ١: ١٦ ـ ١٧ من مقدمة المحقق.

(١١٤) انظر محمد فريد وجدي: دائرة معارف القرن العشرين ٣: ٧٣٠.

(١١٥) انظر ص١٩ من هذا البحث.

(١١٦) انظر جورجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية ٣: ٣٠١.

معترفاً بفضل السبق للشهاب حيث قال: «وإنّي لو تطاولت إلى الفلك، وتناولتُ عن الملك واتّخذت الدّراري عقوداً وزهر المجرة لفظاً منقوداً، ما بلغت مكانه، ولا أمكنتُ من أمر البراعة إمكانه»[١١٧].

وفي ريحانة الألبّا، ترجم الشهاب الخفاجي لنفسه ترجمة، تُعدّ متكأً اعتمد عليه أكثر من ترجم له[١١٨]، غير أنّه لم يذكر جميع مؤلفاته بل ذكر بعضها حيث قال: «... فمن تأليفي...»[١١٩].

ويحوي الكتاب مقامات للشهاب، لو أُتيحَ لها أن يضمَّها بحث خاص لانضمّ الشهاب إلى كُتّاب المقامة، وإن كانت مقاماته قليلة[١٢٠].

وقد نقل عنه الكتاني في فهرس الفهارس ما يقرب من عشرين مرة[١٢١].

١٣ ـ الرسائل الأربعون

ذكرها الشهاب في الريحانة[١٢٢]، وابن معصوم في السلافة[١٢٣]، والمحبّي في خلاصة الأثر[١٢٤]، كما ذكرها البغدادي في إيضاح المكنون[١٢٥]، ولم تُشِر هذه الكتب إلى مضمونها.

---

(١١٧) المحبي، محمد: نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، تحقيق، عبدالفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٧م ١: ١١.

(١١٨) انظر الخفاجي: الريحانة ٢: ٣٢٧ ـ ٣٣٠.

(١١٩) المصدر السابق ٢: ٣٤٠.

(١٢٠) المصدر السابق ٢: ٣٤١ ـ ٣٥٤، ٢: ٣٧١ ـ ٣٨٠، ٣٨٨ ـ ٣٩٥، ٢: ٤٠٧ ـ ٤١١.

(١٢١) انظر الكتاني: فهرس الفهارس والأثبات: ٢٩٦، ٣٢٦، ٣٣٩، ٤٢٥، ٥٨٧، ٨٢٧.

(١٢٢) انظر الخفاجي: الريحانة ٢: ٣٤٠.

(١٢٣) انظر ابن معصوم: السلافة: ٤٢٢.

(١٢٤) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣٣.

(١٢٥) انظر البغدادي، إسماعيل باشا: إيضاح المكنون ١: ٥٧١.

١٤ ـ السّوانح

ذكره الشهاب في الريحانة(١٢٦)، ولم يوضح محتواه، كما ذكره في نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض(١٢٧)، كما ذكره ابن معصوم في سلافة العصر(١٢٨)، والمحبّي في خلاصة الأثر(١٢٩)، وذكر محقق الريحانة أن في المكتبة الأزهرية نسخة منه(١٣٠).

١٥ ـ الرّحلة

ذكره الشهاب في الريحانة(١٣١)، وابن معصوم في سلافة العصر(١٣٢) والمحبّي في خلاصة الأثر(١٣٣)، وإسماعيل باشا البغدادي في إيضاح المكنون(١٣٤)، ولم أعثرْ على ما يرشد إلى أماكن وجوده.

١٦ ـ حواشي الرضيّ والجامي

ذكره الشهاب في الريحانة(١٣٥) وابن معصوم في سلافة العصر(١٣٦) والمحبّي في

---

(١٢٦) انظر الخفاجي: الريحانة ٢: ٣٤٠.

(١٢٧) انظر الخفاجي: نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، دار الكتاب العربي، بيروت ١: ٢١٤.

(١٢٨) انظر ابن معصوم: السلافة: ٤٢٢.

(١٢٩) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣٣.

(١٣٠) انظر الخفاجي: الريحانة ١: ١٨ من مقدمة المحقق.

(١٣١) المصدر السابق ٢: ٣٤٠، ٣٦٩.

(١٣٢) انظر ابن معصوم: السلافة: ٤٢٢.

(١٣٣) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣٣.

(١٣٤) انظر البغدادي، إسماعيل باشا: إيضاح المكنون ١: ٥٥٠.

(١٣٥) انظر الخفاجي: الريحانة ٢: ٣٤٠.

(١٣٦) انظر ابن معصوم: السلافة: ٤٢٢.

خلاصة الأثر(١٣٧)، ولم يوضح مضمونه، غير أن العنوان يجعلني أتوقع أن يكون النحوُ موضوعه، ولم أعثرْ على ما يؤكد ذلك، ولم أعثرْ كذلك على ما يرشد إلى أماكن وجود نُسَخه الخطية، وقد أشار الشهاب إلى حواشي الرضي بقوله: «وفيه كلام كتبناه في حواشي الرضي»(١٣٨).

١٧ ـ الفصول القِصار

ذكره الشهاب في الريحانة وأورد نصّه(١٣٩)، وذكره محقق الريحانة باسم رسائل ومكاتيب لم يجمعها(١٤٠).

١٨ ـ المقامة الرومية = عتاب الزمان:

ذكرها الشهاب في الريحانة وأورد نصّها(١٤١)، ولعلّها التي ذكرت في دائرة المعارف الإسلامية باسم (المقامات الرومية)(١٤٢)، إذ لم يشاركه في هذا الاسم واحد ممن ترجم للشهاب.

١٩ ـ مقامة الغُربة

وهي ممّا ذكره الشهاب في الريحانة مورداً نصها، حيث سمّاها (دفع الكربة، بسلوة الغربة)(١٤٣)، ولم يوردها الأستاذ عبدالفتاح الحلو مستقلةً، وعذره في ذلك أن نصها جزء

---

(١٣٧) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣٣.

(١٣٨) الخفاجي: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي، دار صادر، بيروت ٨: ٣٨٠

(١٣٩) انظر الخفاجي: الريحانة ٢: ٢٠، ١٣٩، ٣٤٠.

(١٤٠) المصدر السابق ١: ١٦ من مقدمة المحقق.

(١٤١) المصدر السابق ٢: ٣٤١ ـ ٣٥٤.

(١٤٢) انظر أحمد الشنتناوي وإبراهيم خورشيد، دائرة المعارف الإسلامية ٨: ٣٩٧.

(١٤٣) انظر الخفاجي: الريحانة ٢: ٣٧١.

من كتاب الريحانة، إذ قال: «فمنها مقامة الغربة، المسماة بدفع الكربة بسلوة الغربة»(١٤٤).

٢٠ ـ المقامة السّاسانيّة

أوردها الشهاب بنصها في الريحانة(١٤٥)، ولم يشر الأستاذ الحلو إليها مفردةً وله العذر في ذلك لِوُرودها ضمن كتاب الريحانة الذي حققه(١٤٦)، ولم أهتدِ إلى أماكن وجود نسخها الخطية.

٢١ ـ المقامة المغربيّة

أوردها الشهاب في ريحانته بنصها(١٤٧)، وفيها عارض إحدى مقامات الحريري التي تحمل الاسم نفسه(١٤٨)، ولم أهتد إلى أماكن وجود نُسخها الخطية.

٢٢ ـ مقامة في معارضة مقامة رشيد الدين الوطواط

أوردها الشهاب كاملة في الريحانة(١٤٩)، ولذلك لم يذكرها الأستاذ عبدالفتاح الحلو على أنها مصنّف منفصل، ولم أعثر على ما يرشد إلى مكان نسخها الخطية.

٢٣ ـ ديوان الأدب في ذكر شعراء العرب

ذكره الشهاب في الريحانة(١٥٠) وذكره المحبّي في خلاصة الأثر(١٥١)، كما ذكره

---

(١٤٤) انظر البخيت، محمد عدنان والحمود، نوفان، وحسين، فالح: فهرس المخطوطات العربية المصورة، منشورات الجامعة الأردنية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ٢: ٧٣.

(١٤٥) الخفاجي: الريحانة ٢: ٣٧١.

(١٤٦) انظر الخفاجي: الريحانة: ٣٨٨ ـ ٣٩٥.

(١٤٧) انظر الخفاجي: الريحانة ٢: ٤٠٧ ـ ٤١١.

(١٤٨) انظر الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد: مقامات الحريري، شرح يوسف بقاعي، ط١، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١م: ١٢١ ـ ١٢٨.

(١٤٩) انظر الخفاجي: الريحانة ٢: ٣٩٦ ـ ٣٩٨.

(١٥٠) المصدر السابق ١: ٤٩.

(١٥١) انظر المحبي: خلاصة الأثر ١: ٣٣٣.

إسماعيل باشا البغدادي[١٥٢]، وذكره عمر رضا كحالة باسم: (ديوان العرب في ذكر شعراء العرب)[١٥٣]. ولم يوافقه أحد ممن رأيت ترجماتهم للشهاب، وأشار عبدالفتاح الحلو إلى مكان وجوده مخطوطاً[١٥٤].

٢٤ ـ الشُّهب السيَّارة:

ذكره الشهاب في الريحانة[١٥٥]، ولم يذكره عبدالفتاح الحلو حينما عدّ كتب الشهاب[١٥٦].

وذكر محمد عبدالمنعم خفاجي هذا الكتاب[١٥٧] مُحيلاً إلى (ريحانة الألبّا) ولمْ يشر إلى أماكن وجود نُسخ خطية للكتاب.

٢٥ ـ رسالة في متعلّق البسملة

ذكرها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي[١٥٨]، كما نقل عنه عبدالفتاح الحلو[١٥٩]، ولم يوردْها غيرهما ممن رأيت ترجماتهم للشهاب، وأشار عبدالفتاح الحلو إلى نسخة خطية لها في مكتبة بريل هوتسما[١٦٠].

٢٦ ـ حاشية على شرح الشريف الجرجاني على القسم الثالث من المفتاح وقد

---

(١٥٢) انظر البغدادي، إسماعيل باشا: إيضاح المكنون ١: ٤٨٨.

(١٥٣) انظر عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، تراجم مصنفي العربية، ١: ٢٨٦.

(١٥٤) انظر الخفاجي: الريحانة ١: ١٥ من مقدمة المحقق.

(١٥٥) المصدر السابق ١: ٣١٤ ـ ٣١٥.

(١٥٦) المصدر السابق ١: ١٢ ـ ٢٩ من مقدمة المحقق.

(١٥٧) انظر محمد عبدالمنعم خفاجي: الحياة الأدبية بعد سقوط بغداد حتى العصر الحديث: ١٩٥.

(١٥٨) لقد راجعت كتاب بروكلمان (تاريخ الأدب العربي) حتى نهاية الجزء السادس ولم أجد لها ذكراً.

(١٥٩) انظر الخفاجي: الريحانة ١: ١٦ من مقدمة المحقق.

(١٦٠) المصدر السابق ١: ١٦ من مقدمة المحقق.

انفرد بذكر هذا الكتاب محمد عبدالمنعم خفاجي مُشيراً إلى وجود نسخة خطية للكتاب في دار الكتب المصرية(١٦١).

٢٧ ـ عتاب الزمان في سبب حجب بني الأعيان = يساوي المقامة الرومية

ذكره الشهاب في الريحانة(١٦٢)، كما ذكره حاجي خليفة(١٦٣) وإسماعيل باشا البغدادي(١٦٤)، وفي ختام المقامة الرومية يقول الشهاب: «تمت المقامة المسماة بعتاب الزمان في سبب حجب بني الأعيان حجب حرمان ونقصان، واستفاء الكرام في مشكل الليالي والأيام»(١٦٥).

ويمكن أن نفسر الخلط الواقع في بعض مصنّفات الشهاب بأنه قد غير في أسماء بعضها عند إخراجها مبيَّضة على نحو ما رأينا في كتابيه ريحانة الألبّا وخبايا الزوايا(١٦٦)، فهما كتاب واحد مع فروقٍ يسيرة.

٢٨ ـ رسالة في الموصول

لم يذكرها الشهاب فيما ذكر من مؤلفاته، ولم أجد لها ذكراً عند من ترجم للشهاب، غير الأستاذ عبدالفتاح الحلو ذكرها في مقدمة تحقيق الريحانة، وقد استطعت بوساطة مكتبة جامعة مؤتة الحصول على صورة منها وهي مُصَدَّرة بعبارة: «هذه رسالة

---

(١٦١) انظر محمد عبدالمنعم خفاجي: الخفاجيون في التاريخ: ١٥٣.

(١٦٢) انظر الخفاجي: الريحانة ٢: ٣٥٤.

(١٦٣) انظر حاجي خليفة: كشف الظنون ٥: ١٦٠ ـ ١٦١ حيث ورد (في سبب حجب حرمان) وهو غير سديد.

(١٦٤) انظر البغدادي: هدية العارفين ٥: ١٦٠ ـ ١٦١.

(١٦٥) انظر الخفاجي: الريحانة ٢: ٣٥٤.

(١٦٦) انظر يوسف خوري: المخطوطات العربية الموجودة في مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت: ٤١٣.

منسوبة للعلأمة شهاب الدين أحمد الخفاجي ـ رحمه الله ـ في الموصول»[١٦٧].

وأصل هذه المخطوطة في مكتبة كوبرلي في تركيا، وتحمل الرقم ٠٤/٧٠٤ ورقة (٥) مجموعة (١٦ ـ ١٩)، وبعد الاطلاع عليها ظهر لي جلياً أسلوب الشهاب القائم على بحث النحو بلغة أدبية، فهو يبدأ الرسالة بقوله: «الحمد لله الذي خصّنا بصلة عائد فضله، والصّلاة والسلام على سيدنا محمد المعرب البيان لإبّانه وعلى آله وأصحابه الكرام، ما غنّى على عود الرياض لإلفه الموصول مُطوّق الحمام، وبعد فهذه رسالة خالية عن الاعتساف سالكة طرقَ الإنصاف مشتملة على أبحاث في الموصول، أرق من نسيم الصَّبا...»[١٦٨].

٢٩ ـ حواشي التهذيب

لم يورده الشهاب عندما ذكر مصنفاته، بل أشار إليه إشارة عابرة في كتابه (نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض)[١٦٩]، ويبدو لي من خلال السياق الذي ذُكر فيه الكتاب أنه حاشية على تهذيب سيرة ابن هشام، فهو يتحدث في ورود آيات بيِّنت صفات المصطفى عليه السلام، ثم يقول: «ولنا فيه كلام في حواشي التهذيب»[١٧٠]. ولم أعثر على ما يشير إلى وجود نُسخه الخطية.

٣٠ ـ التِّمامة في صفة العمامة

انفرد بذكر هذا الكتاب صاحب فهرس الفهارس حيث قال عند الكلام على(شرح

---

(١٦٧) الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد: رسالة في الموصول (مخطوط)، مكتبة كوبريلي، الرقم (٥/٧٠٤) مجموعة، ورقة ١٥.

(١٦٨) المصدر السابق ١٦ ـ ١٧.

(١٦٩) انظر الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد: نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض ١: ٧٩.

(١٧٠) المصدر السابق ١: ٧٩.

الشفاء للشهاب): «وله في السنة وعلومها أيضاً، (التّمامة في صفة العمامة) ـ يعني النبوية ـ أشار له في شرحه[(١٧١)] المذكور»[(١٧٢)]. ولم أهتد إلى أماكن وجود نُسَخه الخطية.

٣١ ـ قلائد النّحور في جواهر البحور

ذكره صاحب الأعلام[(١٧٣)]، وعنه نقل محقّق ديوان الإسلام[(١٧٤)] حيث أشار إليه في أحد هوامش الكتاب، ولم أعثر على أماكن وجود نسخه الأصلية.

٣٢ ـ رسالة جنَّة الولْدان

ذكرها صاحب الأعلام[(١٧٥)]، ونقل عنه محقق ديوان الإسلام[(١٧٦)]، ولم يُذكرْ شيءٌ عن مضمونها، وأماكنُ وجودها مجهولة.

٣٣ ـ رسالة الكُنَّس الجواري

ذكرها أيضاً صاحب الأعلام[(١٧٧)] ونقل عنه محقق ديوان الإسلام[(١٧٨)]، ولم يُذكرْ حول مضمونها شيءٌ، وأماكن وجودها مجهولة.

٣٤ ـ الرسالة الليثية

ذكرها هاشم محمد هاشم في صدر كتابه (الالتفات في حاشية الشهاب) دون أن

---

(١٧١) يعني به شرح شفاء القاضي عياض.

(١٧٢) ما ذكره الكتاني هنا غير دقيق، لأنني راجعت شرح الخفاجي للشفاء، فلم أجد كتاباً باسم (التمامة في صفة العمامة).

(١٧٣) انظر الزركلي، خير الدين: الأعلام، ط٨، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٩م ١: ٢٣٨.

(١٧٤) انظر ابن الغزي: ديوان الإسلام ٢: ٢٢٩.

(١٧٥) انظر الزركلي: الأعلام ١: ٢٣٨.

(١٧٦) انظر ابن الغزي: ديوان الإسلام ٢: ٢٢٩.

(١٧٧) انظر الزركلي: الأعلام ١: ٢٣٨.

(١٧٨) انظر ابن الغزّي: ديوان الإسلام ٢: ٢٢٩.

يذكر المصدر الذي اعتمد عليه[١٧٩]، ولم يتحدث عن مضمونها.

٣٥ ـ الروض النّضير في شرح شواهد التفسير

انفرد بذكره ـ فيما أعلم ـ هاشم محمد هاشم[١٨٠]، ولم يشر إلى مضمونه، ولم يذكر المصدر الذي نقل عنه، ولم أهتد إلى أماكن وجود نسخه الخطية.

٣٦ ـ رسالة تكلم فيها عن المشاكلة والاستعارة

انفرد بذكرها هاشم محمد هاشم[١٨١]، دون أن يشير إلى مصدره فيما نقل، ولم أهتد إلى أماكن وجود نسخ خطية لهذه الرسالة.

٣٧ ـ رسالة للخفاجي في وصف الشمعة

أورد الشهاب هذه الرسالة بنصها في ريحانة الألبّا[١٨٢] ولم يشر إليها من ترجم له.

٣٨ ـ رسالة في اتصال الضمير بغير عامله

ذكر الشهاب هذه الرسالة في حاشيته على تفسير البيضاوي[١٨٣]، ولم يذكرها غيره ممن ترجم له.

٣٩ ـ مقامة في رجلٍ يذمُّه

أوردها الشهاب بنصها في الريحانة[١٨٤]، ولم يوردْها أيٌّ من كُتّاب التراجم الذين

(١٧٩) انظر هاشم محمد هاشم: الالتفات في حاشية الشهاب: ١١.

(١٨٠) المرجع السابق: ١١.

(١٨١) المرجع السابق: ١١.

(١٨٢) انظر الخفاجي: ريحانة الألبا ٢: ١٨٣ ـ ١٩٦.

(١٨٣) انظر الخفاجي: الحاشية ٣: ٨٨

(١٨٤) انظر الخفاجي: ريحانة الألبا ٢: ٢٨٤ ـ ٢٨٩.

اطلعت على مؤلفاتهم، وفي هذه المقامة يصبُّ نقمته على أحد وجهاء عصره ممن يمثل صورة من صور الفساد وتقليد الأمر إلى غير أهله.

وبعد هذا العرض، فإنّ أكثر مصنفات الشهاب، ما زالت مخطوطة في انتظار جهود الباحثين، والمطبوع منها لم يخدم الخدمة التي يستحقها، وأستثني من ذلك كتاب (ريحانة الألبّا) الذي حققه عبدالفتاح الحلو، وقد ذكر الشهاب غير مرة في كتاب الحسيني المسمى الجواهر والدرر[١٨٥] بلهجة الإشادة.

رابعاً: منهجه في عرض المسائل النّحويّة:

يقوم منهج الشهاب في بحث المسائل النحوية، على عرض جملة من الآراء في المسألة الواحدة، ثم اختيار الرأي الذي يعدّه مناسباً، فيقبل رأياً ويرفض غيره وهكذا، وهو يستند في ذلك القبول أو الرفض إلى أدلة النحو المختلفة كالقرآن الكريم بقراءاته المختلفة[١٨٦]، والحديث النبوي[١٨٧]، وكلام الصحابة[١٨٨]، وشعر العرب[١٨٩]، ولهجاتها[١٩٠]، ولعل تأخر عصره، قد مكّنه من الاطلاع على كثير من الآراء النحوية، فأتاح له ذلك فرصة أكبر في الموازنة بين الآراء واختيار ما يراه مناسباً، وبهذا فقد كان نهجه توفيقياً أو انتقائياً.

---

(١٨٥) انظر الحسيني، عبدالرحمن بن محمد بن حمزة: الجواهر والدرر في تراجم أعيان القرن الحادي عشر (مخطوط)، مكتبة جامعة مؤتة، ميكرو فيلم، شريط رقم ١٦١: لم تظهر أرقام الأوراق وهو مسودة المؤلف.

(١٨٦) انظر الخفاجي: الحاشية ١: ٨١، ١٧٩، ١٨٩، ٤٠١، ٢: ٥٢، ٥٧، ٤٣٢.

(١٨٧) المصدر السابق ٥: ٢٠٤ وانظر شرح الشهاب لدرة الغواص، ط١، مطبعة الجوائب: ٩٧، ١٣٣، ١٥٢، ٢١٢.

(١٨٨) انظر الخفاجي: الحاشية ٥: ٩٢ وشرح الدرة: ٧٠ـ ٧١، ٩٧.

(١٨٩) انظر الخفاجي: الحاشية ١: ٦٤، ٤: ١٦٦، ٧: ٢٩٤.

(١٩٠) المصدر السابق ١: ٨١، ٢٦٩، ٨: ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

ويتوسع الشهاب في القياس، فلا يُلزم نفسه أن يتقيد بحرفية ما ورد عن العرب، وهو يؤكد ذلك بقوله: «لو أردنا الاقتصار على ما نطقت به العرب العاربة والمستعربة، حجّرنا الواسع، وعَسُر التكلم بالعربية على من بعدهم»(١٩١).

ولعلّ هذا ما دفع بأنيس المقدسيّ إلى القول عند الكلام على شرح الخفاجي لدرّة الغواص: «وقد راجعت هذا الشرح فأعجبتني طريقته، ورأيتها ملائمة لروح عصرنا الحاضر»(١٩٢).

ويظهر من بعض النصوص التي تحويها كتب الشهاب، إعجابه بنفسه، وهوَ أمرٌ انعكس على طريقته في تناول المادة النّحوية وإصراره على إظهار نفسه بمظهر البعيد عن التقليد كما يظهر في قوله: «فإيّاك من الوقوف في حضيض التقليد، إذا أمكنك الصّعودُ لقصر التحقيق المشيد»(١٩٣).

ويظهر إعجاب الشهاب بما عنده من علم في مقدّمة كتابه طراز المجالس، إذ يرى أنه لوْ قُدّر لابن الشجريّ وابن الحاجب والقالي وثعلب، أن يطّلعوا على كتابه، لأشادوا بفضله، واستصغروا أمامه ما صنّفوا من الأمالي(١٩٤).

ولا يخفى ما في هذا الكلام من المبالغة، فطراز المجالس إن لم يساوِ في القيمة ما ألفه أولئك الأعلام، فلن يجاوزه.

وقد أخذ عليه ابن معصوم مثل هذا الإعجاب أو الغرور، على الرغم من إشادته بفضله وعلوّ منزلته في عصره(١٩٥).

---

(١٩١) الخفاجي: شرح الدرة: ٧٠.

(١٩٢) أنيس المقدسي، طريقة الخفاجي في التهذيب اللغوي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، العدد ٢٣، عام ١٩٤٨: ٢٣٤.

(١٩٣) الخفاجي: الحاشية ١: ٣٦.

(١٩٤) انظر الخفاجي: طراز المجالس: ٢.

(١٩٥) انظر ابن معصوم: سلافة العصر: ٤٢٠.

ويمكن القول: إن منهج الشهاب في التأليف النحوي تغلبُ عليه الأمور التالية:

١ ـ إيراد المسائل النحوية في كتب ذات موضوعات مختلفة، فكتابه (نسيم الرياض) لا يخلو من مباحث نحوية[١٩٦] وهو في السيرة النبويّة، وكذلك كتابه (ريحانة الألبّا)[١٩٧] وحاشيته على تفسير البيضاوي من أوفر كتبه حظّاً في بحث المسائل النحوية[١٩٨]، لأنه نهج فيها نهج معربي القرآن الكريم.

٢ ـ الإيجاز في تناول بعض المسائل، فهو يشير أحياناً إلى المسألة ثم يختم بقوله: «والكلام فيه مفصّل في النّحو»[١٩٩] وما يشبهها من العبارات.

٣ ـ الغموض الذي يكتنف بعض إحالاته إلى المصادر، ومن ذلك قوله: «كما في بعض الحواشي»[٢٠٠]، فإذا علمنا أن تفسير البيضاوي وحده قد حظي بعشرات الحواشي، عرفنا مقدار العنت الذي يجده القارىء لتحديد هذا المصدر الذي نقل عنه الشهاب، ومن ذلك قوله: «كما في بعض رسائل الرازي»[٢٠١].

٤ ـ توثيق ما ينقل من نصوص. فالصيغة الغالبة على نقله ان يختم النصّ بقوله (انتهى)[٢٠٢]، وهي طريقة سائدة في عصره، غير أن هناك حالات تداخلت فيها النصوص، وصعُب التمييز بينها[٢٠٣].

٥ ـ يظهر في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي اهتمامهُ بالمقارنة بين النّسخ

---

(١٩٦) انظر الخفاجي: نسيم الرياض ١: ٧٩، ٢١٤.

(١٩٧) انظر الخفاجي: ريحانة الألبا ٢: ٤١٨، ٤٥٤، ٤٨٥، ٤٨٦.

(١٩٨) انظر الخفاجي: الحاشية ١: ٧١، ٨٣، ٣: ١٥، ٤: ١٦٦، ٣٣٤، ٣٥٨.

(١٩٩) انظر الخفاجي: الحاشية ٧: ٢٢٩، ٢٨٥، ٨: ٧٥، ٩٦، ١٣٧، ١٧٦.

(٢٠٠) المصدر السابق ١: ٣٤، ٢٠١.

(٢٠١) المصدر السابق ١: ١١، ٢٩٥، ٤٠١.

(٢٠٢) المصدر السابق ١: ٢٢، ٢٣، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٧٠، ٨٣.

(٢٠٣) المصدر السابق ١: ٣٨، ٧١، ١١٦، ٢٠١.

التي ينقل عنها، فهو يصحح ما يعدُّه تصحيفاً ويقارن بين النسخ في مواضع متعدّدة من الحاشية(٢٠٤).

٦ ـ الاهتمام أحياناً بتعدّد الروايات في الشاهد الواحد(٢٠٥)، فإذا أورد شاهداً من شعر أو نثر، فهو يورد الروايات التي رُوِي بها، ليقوم بتوجيه كل منها التوجيه المناسب.

٧ ـ عدم التعصّب لطائفة او عالم فمرةً يقول: «واتّباع البصريّين ليس بفرض»(٢٠٦) ومرةً يقول: «فإيّاك من الوقوف في حضيض التقليد»(٢٠٧).

غير أن الشهاب وهو الداعي إلى البعد عن التقليد، لم يسلمْ في كثير من مسائل النحو التي بحثها، من تقليد سابقيه، وكل ما يفعله في كثير من المسائل بسط الآراء واختيار أحدها.

٨ ـ استخدام اللغة الأدبية، فصورة الأديب عند الشهاب الخفاجي طاغيةٌ على صورة النّحويّ فهو يقول بعد عرض جملةٍ من الآراء: «هذا زبدة ما قالوه»(٢٠٨)، ويقول في موضع آخر: «ولكنّا نبهناك عليه لئلا يظن بعض العقول القاصرة في سرابه ماءً»(٢٠٩).

٩ ـ إطلاقُ الوعود ببحث بعض المسائل، ويظهر ذلك في شكل عبارات مثل: «وستراه قريباً»(٢١٠)، وسيأتي بيان تأكيده»(٢١١).

ولسوف تزوّدنا الصفحات القادمة بما يؤكد هذه الملحوظات.

---

(٢٠٤) المصدر السابق ١: ٣٤، ٣٥، ٨٢، ٨٤، ١٧٤.

(٢٠٥) المصدر السابق ١: ٤٤، ١٤٠، ٢٦٩، ٣١٧.

(٢٠٦) المصدر السابق ١: ١٧٩.

(٢٠٧) المصدر السابق ١: ٣٦، ٤٩، ٨٩، ٩٥، ٣: ١٢٧.

(٢٠٨) الخفاجي: الحاشية ١: ٣٦، ٨١.

(٢٠٩) المصدر السابق ٢: ١٧.

(٢١٠) المصدر السابق ١: ٢٤٢، ٤١٠، ٢: ١١، ٢٠.

(٢١١) المصدر السابق ٢: ٤.

الفصل الثاني

الشهاب وأدلة النحو

الفصل الأوّل

الشّهاب وأدلّة النّحو

إن بناء القواعد النحوية - منذ نشأة النحو - قد اعتمد على مجموعة من الأدلة كالسّماع والقياس والعلل النحوية، على تفاوتٍ بين النحاة في الأخذ بكلٍّ منها، ويؤكد هذه الحقيقة ما نجده في كتب النحو، قديمها[1] وحديثها[2] من إشارات إلى هذا الأمر.

وهذا الفصل محاولة للإجابة عن بعض التساؤلات المتعلقة بادلة النحو من سماعٍ وقياسٍ وعللٍ، من حيث تعامل الشهاب الخفاجي مع تلك الأدلة، وطريقته في الاستدلال لكلٍّ منها في بناء الآراء النحوية، ولا أقول القواعد النحوية؛ لأن قواعد النّحو قدْ تم وضعها منذ قام سيبويه والخليل وأضرابهما بهذا الأمر، فمهدوا مسالكه وذلّلوا سبله.

وبعد استقراء المسائل النّحويّة التي عالجها الشهاب في أثناء كتبه، فقد وجدته يسير على نسقٍ غير ثابتٍ في تعامله مع ادلة النحو فهو يعتمد في بناء رأيه على السماع كما يعتمد على القياس، أما العلل النحوية، فعلى الرغم من تضعيفه لها ورفضها في بعض المسائل، فإنه يعتمد عليها في مسائل قليلة، وما وجدت لذلك تفسيراً مقنعاً سوى أنه يسعى إلى إظهار الإحاطة بدقائق النحو وتفاصيل علله، وهو موقف ينسجم مع ما ورد في بعض كتب التراجم من نعت الشهاب بالغرور والتكبر فقد ذكر ابن معصوم في سلافة العصر «أنّه كان كثير الإعجاب بنفسه، ساحباً ذيل الفخر والكبرياء على أبناء

---

(١) انظر الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي ١: ٦٥، ٩٧، والبغدادي: الخزانة ١: ٥ ـ ١٧.

(٢) انظر الحلواني، محمد خير: المفصل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م: ٢٨٧.

جنسه»[٣]، وهو في هذا التضعيف للعلل النحويّة، يلتقي المنهج الوصفيّ الحديث.

وفي ضوء ما تقدّم، فقد جعلت هذا الفصل في ثلاثة أقسام، بحثت في الأول منها موقف الشهاب من السماع، بما يشْملُ القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً، مستشهداً في كل ذلك بما وجدته مبثوثاً في كتب الشهاب من مسائل تؤيّد ما أذهب إليه.

وفي القسم الثاني، أوضحتُ موقفه من القياس، الذي يعتمد عليه الشهاب بدرجة لا تقل عن اعتماده على السماع.

وفي القسم الثالث بيّنْتُ موقفه من العلل النحوية محاولاً الربط بين هذا الموقف وموقف ابن مضاء القرطبي في دعوته إلى رفض العلل الثواني والثوالث[٤].

وكنت أورد ما بحث من مسائل، وقد ظهر لي أنّ الشهاب في أكثر الآراء التي طرحها، جاء مقلّداً لمن سبقه من النحاة، يجمع آراءهم ثم يوازن بينها ويختار، وذلك لأنّ تأخّر زمنه جعله يطّلع على أكثر الآراء النحوية السابقة.

مَوْقفُه من السّماع:

إنّ مصطلح السّماع الذي تداولته كتب النحو مصطلحٌ جامعٌ يشتمل على القرآن الكريم، والحديث النّبوي الشّريف، وكلام العرب، حتى نهاية عصر الاحتجاج، وقد أوضح السيوطيُّ هذا المصطلح بقوله: «وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثه

---

(٣) انظر ابن معصوم، علي صدر الدين المدني: سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مَصر، مطابع علي بن علي، الدوحة، قطر: ٤٢١.

(٤) انظر ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ١٣٠ ـ ١٣٤.

وفي زمنه وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافر»[٥].

وقد يخرج الشّهاب الخفاجيّ على هذه الحدود التي وُضعت للسماع، حيث يحتلّ القرآن الكريم المرتبة الأولى فيما يحتجُّ به، ولا فرق عنده بين القراءة الشاذة وغيرها في ذلك، ويأتي الشّعر عند الشهاب في المرتبة الثانية في الاحتجاج، ويليه الحديث النبوي وكلام الصحابة، ثم لغات القبائل، ولقد قادني إلى هذا الترتيب وفرةُ المسائل التي احتج فيها الشهاب بكل لونٍ من ألوان السماع التي ذكرت، وفيما يأتي التفصيل.

أولاً: القرآن الكريم وقراءاته:

يُعدّ القرآن الكريم بقراءاته المختلفة مصدراً غنيّاً بالشّواهد النّحوية، لجأ إليه النّحويّون واغترفوا كثيراً من الشّواهد التي بُنيت عليها قواعد النّحو المختلفة، وإذا كان سيبويه والفرّاء وغيرهما من أعلام النّحاة قد اعتمدوا القرآن الكريم في الاستشهاد[٦]، فلا غرابة في أن يتابعهم النّحاة في مختلف العصور، ولم يتوقف النحاة عند القراءات السبع أو العشر في الاستشهاد بل ذهب كثيرون منهم إلى الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة[٧]، فهذا سيبويه الذي يُعدّ إمام النّحاة يستشهد بقراءة غير الجمهور في كتابه، فعندما بحث مسألة الضمير المنفصل، فإنه نقل عن بعض العرب، أنهم يجعلونه مبتدأ ويرفعون ما بعده على الخبر حيث قال: «وحدّثنا عيسى أن ناساً يقرؤونها: ﴿وما

---

(٥) انظر السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر: الاقتراح، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ: ٣٨.

(٦) انظر سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م ١: ٥٩، ٦٥، ٧١، ٨١، ٨٩.

(٧) انظر ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح شلبي، القاهرة، ١٣٨٦م ١: ٣٢ ـ ٣٣.

ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾[٨]»[٩]. وهذه القراءة لعبدالله وأبي زيد وهي من القراءات الشّاذة[١٠].

وفي كتب الشهاب الخفاجيّ مسائل كثيرةٌ تؤكّد اعتماده على القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، وممّا يُجلّي ذلك موقفه المدافع عن قراءة حمزة: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾[١١] بجر الأرحام عطفاً على الضمير المتصل المجرور[١٢].

وفيما يلي مسائلُ بحثها الشّهاب معتمداً في بناء رأيه على القرآن الكريم وقراءاته مَزجْت فيها القراءات السبعية بالشّاذة؛ لأنّ الشهاب يُسوّي بينها في الاحتجاج.

١ ـ عطف القصة على القصة

فقد توقّف الشهاب عند قوله تعالى: ﴿وبشّر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنّ لهم جنّاتٍ تجري من تحتها الأنهار﴾[١٣] حيث قال: «هذا من عطف القصّة على القصّة»[١٤] وذلك أن هذه الآية مسبوقةٌ بقوله تعالى: ﴿فإنْ لمْ تفعلوا ولنْ تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها النّاس والحجارة أعِدّت للكافرين﴾[١٥]، وقد بنى الشهاب رأيه في عطف القصة

(٨) الزخرف: ٧٦.

(٩) انظر سيبويه: الكتاب ٢:٣٩٢.

(١٠) انظر ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن حمدان: مختصر في شواذ القرآن، تحقيق: ج. برجشتراسر، دار الهجرة، مصر، ١٩٣٤م: ١٣٦.

(١١) النساء: ١.

(١٢) انظر الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر: حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت ٣:٩٧.

(١٣) البقرة: ٢٥.

(١٤) انظر الخفاجي: حاشيته على البيضاوي ٢:٥٧.

(١٥) البقرة: ٢٤.

على القصّة على هذه الآية وغيرها من الآيات كقوله تعالى: ﴿ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة وأنتم تبصرون﴾[١٦] حيث يعلّق عليه الشّهاب بقوله: «هو من عطف قصّةٍ على قصّةٍ»[١٧] وهذه الآية مسبوقةٌ بقوله تعالى: ﴿وأنجينا الذين آمنوا وكانوا يتّقون﴾[١٨] حيث جاءت في نهاية قصة نبي الله صالح عليه السلام وقومه، والأمر نفسه عند الشهاب في قوله تعالى: ﴿وما نتنزّلُ إلا بأمر ربّك﴾[١٩] فيقول: «وهذا من عطف القصّة على القصّة»[٢٠] وهذه الآية مسبوقة بقوله تعالى: ﴿تلك الجنّة التي نورث من عبادنا من كان تقيّا﴾[٢١].

وقد تكلم الزمخشري على الآية الأولى[٢٢] من هذه الآيات فقال: «إنّ المعتمَد بالعطف هنا هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: زيدٌ يُعاقَب بالقيد والإرهاق، وبشّرْ عمراً بالعفو والإطلاق»[٢٣]. ولم أجدْ من النحاة ومعربي القرآن الكريم الذين اطّلعتُ على كتبهم مَن عدّ هذه الآية عطف قصةٍ على قصّة غير أبي السُّعود في تفسيره[٢٤]، أمّا إشارة الزمخشري إلى أن المعتمَد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فتقديري أن الشهاب قد أفاد من هذا

(١٦) النمل: ٥٤.

(١٧) الخفاجي: الحاشية ٥:٥٢.

(١٨) النمل: ٥٣.

(١٩) مريم: ٦٤.

(٢٠) الخفاجي: الحاشية ٦:١٧٠.

(٢١) مريم: ٦٣.

(٢٢) هي الآية (٢٥) من سورة البقرة.

(٢٣) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ١:٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٢٤) انظر أبو السعود، محمد بن محمد العمادي: تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، ط٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م ١:٦٨.

الرأي، وهذّب عبارة الزمخشريّ ليخرج بما سمّاه عطف القصّة على القصّة، وعلى نحو ما رأينا فقد عزّز الشهاب ما ذهب إليه في أكثر من آيةٍ، وحدُّ عطف القصة على القصة كما يقول الشهاب: «أن العطف قد يكون بين المفردات وما في حكمها من الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، وقد يكون بين غيرها، كما يكون بين قصّتين بأن يُعطف مجموع جملٍ متعدّدة مَسُوقةٍ لمقصودٍ، على مجموع جملٍ أخرى مسوقة لغرض آخر، فيُعتبر حينئذٍ التناسبُ بين القصّتين دون آحاد جملهما»[٢٥]. وعَدّ الشهاب ما مثّل به الزمخشريّ عطف جملةٍ على جملةٍ[٢٦]، وهو قوله: «زيدٌ يُعاقبُ بالقيد والإرهاق وبَشّرْ عمراً بالعفو والإطلاق»[٢٧]. وهذه الآيات التي أوردها الشهاب على أنها من عطف القصّة على القصّة هي الآيات المعتمدة في المصاحف فهي قراءات سبعيةٌ، وقد جعلها الشهاب حجّةً في بناء رأيه كما رأينا، وهو نهجٌ سديدٌ لأنّ فيه مراعاة للمعنى والسياق العام.

٢ ـ الاستغناء عن جواب القسم

ناقش الشّهاب هذه المسالة عندما تكلّم في إعراب فواتح السور، وجعل محور حديثه رأي ابن هشام، حيث أورد نصّه ثم شرع في نقضه، وملخّص رأي ابن هشام، أنه يُخطّىء إعراب من جعل فواتح السُّور، في موضع جرٍّ بإسقاط حرف القسم، وحجّتُه أن ذلك مختصٌّ عند البصريين باسم الله سبحانه وأنّه لا أجوبةَ للقسم في سورة البقرة[٢٨] وآل عمران[٢٩] ويونس[٣٠] وهود[٣١] ونحوهنّ، ولا يصحّ عنده تقدير ﴿ذلك

(٢٥) الخفاجي: الحاشية ٢:٥٧.

(٢٦) المصدر السابق ٢:٥٧.

(٢٧) الزمخشري: الكشاف ١:٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٢٨) البقرة: ١.

(٢٩) آل عمران: ١.

(٣٠) يونس: ١.

(٣١) هود: ١.

الكتاب﴾[٣٢] في البقـرة و ﴿الله لا إله إلا هو﴾[٣٣] في آل عمران جـواباً مع حذف اللام من الجملة الاسميّة كقول الشاعر[٣٤]:

وربِّ السَّموات العُلا وبروجها والارض وما فيها الـمُقَدّرُ كائنُ

ويَجعلُ ابن هشام ذلك مخصُوصاً ـ على قلّته ـ باستطالة القسم[٣٥].

هذا مـا ذهب إليـه ابن هشام، وقـد تناوله الشّهـاب بالردّ فـقـال: «ولعـمري لقـد استـسمن ذا ورمٍ، وقدْ وهَّمهم وهْمَ الواهـم، وقد ساقهُ بعـضهم[٣٦] ظنّاً منه أنّه واردٌ غير مندفع وهو كـلامٌ واهٍ، فإنّ اتّباع البصـريين ليس بفرضٍ، فكفى لصحة مـا ذُكر كونه على مـذهب الكوفيين، وأمّا اعـتـراضه الثـاني بأنّه ليس في تلك السّور أجـوبةٌ، فجـوابه ظاهرٌ؛ لأنه كـثيراً ما يُستـغنى عن الجواب بما يدلّ عليه كـمتعلّقه في قـوله تعالى: ﴿يوم ترجف الرّاجفة﴾[٣٧]، أي «لَيُبعثنّ»[٣٨] وقد سبق الشهابَ إلى هذا التقـدير آخرون منهم مكي ابن أبـي طالب[٣٩] والزمخشري[٤٠]، وفي هذه المسـألة ما يؤكـد اعـتمـاد الشهـاب الخـفاجيّ على القـرآن الكريم، فقـد نقض رأي ابن هشـام معتمـداً على الآية الكريمة:

---

(٣٢) البقرة: ٢.

(٣٣) آل عمران: ٢.

(٣٤) لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين، ينظر ابن هشام، جمـال الدين الأنصاري: مغنـي اللبيب عن كـتب الأعاريب، تحقيق: مـازن المبارك ومحمد عـلي حمدالله، ط٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م: ٧٧١.

(٣٥) انظر ابن هشام: مغني اللبيب: ٧٧٠ ـ ٧٧١.

(٣٦) يُكثر الشهاب من إيراد هذه العبارات الغامضة ويصعب معرفة صاحب هذا الرأي.

(٣٧) النازعات: ٦.

(٣٨) الخفاجي: الحاشية ١: ١٧٩.

(٣٩) انظر القيسي، مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقيـق د. حاتم الضامن، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ٢: ٧٩٨.

(٤٠) انظر الزمخشري: الكشاف ٤: ٢١٢.

﴿يوم ترجف الرّاجفة﴾[٤١] التي استُغني فيها عن جواب القسم، لوجود ما يدلّ عليه وهو الظرف (يوم)، ويكشف هذا النصّ نظرة الشهاب الموضوعية إلى مسائل النحو في قوله: «واتّباع البصريين ليس بفرضٍ»[٤٢]، وقد عدّ أستاذنا الدكتور عبدالفتاح الحموز هذه المسألة، أحد المواطن التي يحذف فيها القسم بقوله: «ذكر النّحويّون أن جواب القسم يُحذف إن دلّ عليه دليلٌ»[٤٣] ثم دوّن خمسة مواضع لهذا الحذف ذكر منها: «ما ظاهره أنه جواب القسم على حذف اللام»[٤٤] وما ذهب إليه الشهاب في هذا الموضع، أصحّ مما قال به ابن هشام لوروده في التنزيل.

٣ - وُقوعُ المصدر حالاً:

احتجّ الشّهاب لهذه المسألة بقوله تعالى: ﴿وما كان لبشرٍ أن يُكلّمَه الله إلا وحياً أو من وراء حجابٍ أو يرسلَ رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاءُ﴾[٤٥]، وظهر في أثناء تعليقه على هذه الآية ما يؤكد اعتماده على الشاهد القرآني حيث قال: «إنّ هذه الثلاثة من المصدرين والظّرف أحوالٌ على وضع المصدر موضع اسم الفاعل أي: موحياً ومرسِلاً ومسمِعاً أو مكلّماً من وراء حجاب، وقيل: إنه بتقدير فعلٍ هو الحال في الحقيقة، واعترض بأنّ وقوع المصدر حالاً غير مَقيس، وبأنهم صرّحوا بأن الفعل مع (أنْ) مَعْرِفةٌ لأنّه بتأويل مصدرٍ مضافٍ دائماً، وشرط الحال التّنكير، وقد منع سيبويه من وقوع (أنْ) مع الفعل حالاً[٤٦]، ولا يخفى أنه وإن كان خلاف القياس، فالقرآن يُقاسُ عليه، ولا

---

(٤١) النازعات: ٦.

(٤٢) الخفاجي: الحاشية ١: ١٧٩.

(٤٣) الحموز، عبدالفتاح احمد: التاويل النحوي في القرآن الكريم، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ١: ٦٨١.

(٤٤) المرجع السابق ١: ٦٨١.

(٤٥) الشّورى: ٥١.

(٤٦) انظر سيبويه: الكتاب ١: ٣٦٠، ٣٧٠، ٣٧٥، ٣٩١.

يلزم أن يُقاس على غيره، مع أن المبرّدَ ـ رحمه الله ـ قاسه[٤٧] وكفى به حجّةً»[٤٨].

ويمكن أن يُضمَّ إلى هذه المسألة ما ذكره الشهاب في قوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب لا ريبَ فيه هدىً للمتّقين﴾[٤٩] فأعرب (هدىً) حالاً من الضمير المجرور بقوله: «والمصدر يقع حالاً مبالغةً بجعله عين الهدى أو مؤولاً بالتأويل المشهور»[٥٠] وقد سبقه إلى هذا الإعراب نفر من النحاة، فجاء رأيه تقليداً لهم كالفرّاء[٥١] والزجّاج[٥٢] والنّحاس[٥٣] والعُكبري[٥٤] غير أن العُكبَريّ لم يرجّح أيّاً من الوجوه. ويتضح من هذه المسألة أنّ الشهاب يجعل القرآن الكريم في المقام الأول من أدلّة النحو، ويجعل من اللازم أن يخضع لسلطانه ما سواه من كلام العرب، ويمكن أنْ يُضَمَّ إلى هذه المسألة رأي الشهاب في قوله تعالى: ﴿الحمدَ لله ربّ العالمين﴾[٥٥] بنصب (الحمد) على الحالية، فعلى الرغم من شذوذ هذه القراءة[٥٦]، فإن الشهاب يحتج بها ويدافع عن رأيه قائلاً:

---

(٤٧) انظر المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي: المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عُضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ط٢، ١٣٨٦هـ: ٣: ٢٣٢ ـ ٢٣٥.

(٤٨) الخفاجي: الحاشية ٧: ٤٣٠.

(٤٩) البقرة: ٢.

(٥٠) الخفاجي: الحاشية ١: ١٨٩.

(٥١) انظر الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي: معاني القرآن، تحقيق: عبدالفتاح شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١: ١٢.

(٥٢) انظر الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل شلبي، ط١، دار عالم الكتب، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ١: ٧٠.

(٥٣) انظر النّحاس، أبو جعفر: إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٣، دار عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م ١: ١٨٠.

(٥٤) انظر العُكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، مصر، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م ١: ١٦.

(٥٥) الفاتحة: ١.

(٥٦) انظر ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن: ١.

«والقراءة الشّاذة يستدلّ بها النحاة»[٥٧]، ورأي الشهاب في هذه المسألة هو نفسه ما ذهب إليه السّيرافيّ في شرح كلام سيبويه الذي جعل من وقوع المصدر حالاً قول لبيد ابن ربيعة[٥٨]:

[فأوْردها][٥٩] العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على [نَغَصِ][٦٠] الدِّخالِ

إذ قال السيرافي في تعليقه على البيت: «العراك: المزاحمة، وقد جعل العراك في موضع الحال وهو معرفةٌ وذلك شاذٌ، وإنما يجوز هذا؛ لأنه مصدرٌ، ولو كان اسم فاعلٍ ما جاز، إذ لم تقل العرب مثل: (أرسلها المُعارِك) وإنما وضعوا بعض المصادر المعارف في موضع الحال»[٦١].

وبعد أن بسط الشهاب جملة الآراء في المسألة، فقد قال: «فإذا قرّطت سمعك بما تلوْناه عرفت مغزاه ومرمى سهام الأنظار فيه من أنّ المصدر يقع حالاً، ومفعولاً مطلقاً غير نوعيٍّ، وهو حينئذٍ في المعنى نكرةٌ؛ لأنّها الأصلُ فيه، وما عُرِف منه على خلاف القياس مقصورٌ على السّماع»[٦٢]. وبهذا يتعزّز ما ذهبنا إليه من اعتماد الشهاب على الشّواهد القرآنية، بصرف النظر عن شذوذ القراءة وعدم شذوذها.

٤ - تضمين الفعل المتعدّي بحرف معنى المتعدّي بنفسه:

أورد الشهاب هذه المسألة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ما فرّطنا في الكتاب من

---

(٥٧) الخفاجي: الحاشية ١: ٨١.

(٥٨) انظر لبيد بن ربيعة العامري: ديوان لبيد، دار صادر، بلا تاريخ: ١٠٨.

(٥٩) وردت في حاشية الشهاب ١: ٨٥ (فأرسلها).

(٦٠) وردت هذه الكلمة في حاشية الشهاب ١: ٨٥ (بعض) وهو ما أحمله على التصحيف، إذ لم يُروَ البيت كما ذكر.

(٦١) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبدالتواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م ١: ١٢٧.

(٦٢) الخفاجي: الحاشية ١: ٨٥.

شيءٍ﴾[٦٣] إذ قال: «التّفريط: التقصير، وأصله أن يتعدّى بـ (في) وقد ضُمِّن هنا معنى (أغفَلْنا) و (تَركْنا) و (من شيءٍ) في موضع المفعول به و (من) زائدة، والمعنى: ما تركْنا في الكتاب شيئاً يُحتاج إليه من دلائل الألوهية والتكاليف». [٦٤] وقد ذكر النحاس في هذه الآية ما نصُّه: «أي: ما تركْنا شيئاً من أمر الدين إلا وقدْ دللْنا عليه في القرآن إمّا دلالةً مبيّنةً مشروحة وإمّا مجملة»[٦٥] فهو وإن لم يُشرْ صراحةً إلى التّضمين فقد ذكر ما يدلّ عليه بقوله (ما تركنا..). وذهب العُكبريّ إلى ردّ هذا الإعراب بقوله: «لا يجوز أن يكُون (شيئاً) مفعولاً به؛ لأن (فرّطنا) لا تتعدّى بنفسها، بل بحرف الجرّ وقد عُدّيت بـ (في) إلى الكتاب، فلا تتعدّى بحرف آخر»[٦٦] ووافقه في ذلك ابن هشام إذْ قال: «وهو رأي الزمخشريّ، والسّياقُ يقتضيه»[٦٧].

وقد عجبتُ لموقف ابن هشام الذي تحدّث في مغني اللبيب عن التضمين بقوله: «قد يُشربون لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حكمه»[٦٨]. لكنّه لم يَحْمل الآية على التضمين، بل جعل (فرّط) متعدياً إلى الكتاب، وهو أمرٌ لم يراعِ المعنى، وتقديري أنّ الذي دفع ابن هشام إلى القول بهذا الرأي، هو الردّ على من استدل بإعراب شيءٍ على المفعولية على احتواء القرآن كلّ شيءٍ، إذ رفض ابن هشام هذا التفسير؛ لأنّ الكتاب المقصود في الآية إنّما هو اللّوح المحفوظ[٦٩]، وكأنما لمح الشهاب ذلك فوقف بين التفسيرين حيث قال: «ما تركنا في الكتاب شيئاً يُحتاجُ إليه من دلائل الألوهية والتكاليف»[٧٠] فخرج بهذا

---

(٦٣) الأنعام: ٣٨.

(٦٤) الخفاجي: الحاشية ٤: ٥٦.

(٦٥) النحاس: إعراب القرآن ٢: ٦٥ ـ ٦٦.

(٦٦) العُكبري: التبيان في إعراب القرآن ١: ٤٩٣.

(٦٧) ابن هشام: مغني اللبيب :٤٢٧.

(٦٨) المصدر السابق: ٨٩٧.

(٦٩) المصدر السابق: ٤٢٦.

(٧٠) الخفاجي: الحاشية ٤: ٥٦.

التفسير مما وقع فيه ابن هشام.

ويظهر من عرض هذه المسألة أنّ الشهاب لم يكن مبتكراً أو متفرداً بهذا الرأي، بل تبع فيه غيره من النحاة كالنّحاس[٧١]، شأنه في ذلك شأن كثيرٍ من آرائه النّحوية.

٥ ـ تعدّد المفعول لأجله:

بحث الشهاب هذه المسألة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصّواعق حذرَ الموت﴾[٧٢] فنقل رأي أبي حيان الذي يرى أن إعراب (حذر) مفعولاً له فيه نظر ويعد (من الصواعق) في المعنى مفعولاً له، كما يرى أنه لو كان معطوفاً لجاز كقوله تعالى: ﴿ابتغاء مرضاة الله وتثبيتاً من أنفسهم﴾.[٧٣] وعنده جواز أن يكون (حذر) منصوباً على المصدر بتقدير (يَحْذَرون حذر الموت)[٧٤] وهو ما رفضه الشهاب قائلاً: «فإنّ لزوم العطف في نحو (زرتُ زيداً لمحبّته إكراماً له) غير مُسلم، وما استشهد به لا شاهد فيه، وقال ابن الصائغ ـ رحمه الله ـ ومن خطه نقلتُ، بعد ما ذكر ما قاله أبو حيّان: جوابه أنهما إمّا نوعان أحدهما منصوب والآخر مجرور، فهما كالمفعول معهما في قوله تعالى: ﴿يا جبالُ أوّبي معه والطير﴾[٧٥] في أحد القولين وإمّا أنّ من الصواعق علةٌ لـ ﴿يجعلون أصابعهم في آذنهم﴾ أي: لمطلق الجعل، وحذر الموت، علة للفعل المعلل أي: للفعل مع علته»[٧٦].

---

(٧١) انظر النحاس: إعراب القرآن ٢: ٦٥ ـ ٦٦.

(٧٢) البقرة: ١٩.

(٧٣) البقرة: ٢٦٥.

(٧٤) انظر أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م ١: ٨٧.

(٧٥) سبأ: ١٠.

(٧٦) الخفاجي: الحاشية ١: ٤٠١.

ويظهر من هذه المسألة أن الشهاب الخفاجيّ يعتمدُ في قبول الرأي أو رفضه على مقارنة آراء النحاة لاختيار الأنسب، وارى أنّ في آية البقرة: ﴿يجعلون أصابعهم...﴾[٧٧] تقديراً يخرجنا عما ذهب إليه أبو حيان، فالتقدير: (يجعلون أصابعهم في آذانهم حذر الموت من الصّواعق)، وبهذا يكون الجار والمجرور (من الصواعق) متعلقين بالمصدر (الموت)، ويمكن بهذا الاستغناء عما ذكره ابن الصّائغ من تعدُّد المفعول لأجله في الجملة الواحدة، وهو أمرٌ لا يسعفه سماعٌ ولا يستند إلى قياس صحيح، وقد ختم الشهاب كلامه في المسألة بقوله: «وهو كلامٌ نفيسٌ فليحفظ، فإنّ هذه المسألة لم يُصرّح بها أحدٌ من أهل العربية»[٧٨]، فهو بذلك يجعل ابن الصائغ متفرداً بهذا الرأي، وأرى أنّ في الآية توجيهاً آخر، يقوم على تقدير المفعول لأجله محذوفاً وهو (خشيةً) وبه يتعلق الجار والمجرور (من الصواعق) أما (حذر) فمنصوب على نزع الخافض وهذا التوجيه أفضل عندي من دعوى تعدّد المفعول لأجله الذي أيّده الشّهاب.

٦ - ظهور حركة الرفع على الاسم المنقوص:

أورد الشهاب رأيه هذا عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ولهُ الجوارُ المنشآتُ في البحر كالأعلام﴾[٧٩] بضمّ الراء، فقد قال البيضاويّ في التعليق عليه: «وقُرِىء بحذف الياء ورفع الراء كقوله[٨٠]:

لها ثنايا أربعٌ حِسَانُ وأربعٌ فكُلُّها ثمانُ»[٨١]

---

(٧٧) البقرة: ١٩.

(٧٨) الخفاجي: الحاشية ١: ٤٠١.

(٧٩) الرحمن: ٢٤.

(٨٠) لم أهتد إلى قائل هذا البيت، وقد أكد البغدادي أنه لا يعرف قائلة ينظر: الخزانة ٧: ٣٦٦.

(٨١) البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد الشيرازي: تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ٢: ٤٥٣.

وجاء في تعليق الشهاب على المسألة قوله: «وقرأ أبو عمرو برفع الراء[٨٢]؛ لأن المحذوف لما تناسوه، أعطوا ما قبل الآخر حُكمه، وقد سُمع هذا من العرب في الشعر المذكور، فإنه أظهر فيه الرفع على نون (ثمان) وهو منقوص أيضاً»[٨٣]، ويمكن أن يُضمّ إلى هذه المسألة ما ذكره الشهاب في سورة الأعراف عند الكلام على قوله تعالى: ﴿لهم من جهنّم مهادٌ ومن فوقهم غواشٍ﴾[٨٤] إذ قال في الاسم المنقوص: «وبعض العرب يُعربه بالحركات الظاهرة على ما قبل الياء لجعلها محذوفة نسياً منسيّاً، ولذا قُرئ (غواشُ) برفع الشّين»[٨٥]. وعلى الرغم من شذوذ هذه القراءة، فقد جعلها الشّهاب حجّةً، وقد تثبت ياء المنقوص وتظهر عليها الحركة عند الضرورة كما ذهب إلى ذلك سيبويه[٨٦] وأورد نقلاً عن شيخه الخليل شواهد لذلك منها قول الشاعر[٨٧]:

أبيتُ على مَعاريَ واضحاتٍ ... بهنّ مُلوَّبٌ كَدَم العِباطِ

وكان الوجه أن يقول (معارٍ)؛ ليوافق ما أصّله النحاة من قواعد المنقوص، وما ذهب إليه الشهابُ استناداً إلى القراءة القرآنية الشاذّة، أبعدُ من ذلك إذ تحذف عنده الياء وتظهر حركة الإعراب على الحرف الذي قبلها، معللاً ذلك بأن المحذوف قد تم تناسيه ثم أُعطي ما قبله حُكمه، وهذا يؤكّد ما ذهبنا إليه من اعتداد الشّهاب بالشاهد القرآني، وإن كان ينقل آراء غيره جرياً على المذهب التوفيقي الذي سلكه في بحث المسائل النّحويّة، ولا بأس بما رآه؛ لأن في القراءات القرآنية ما يؤيّده.

---

(٨٢) انظر ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن: ١٤٩.

(٨٣) الخفاجي: الحاشية ٨: ١٣٣.

(٨٤) الأعراف: ٤١.

(٨٥) انظر ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن: ٤٣.

(٨٦) انظر سيبويه: الكتاب ٣: ٣١٢ ـ ٣١٤.

(٨٧) قائل هذا البيت هو المتنخّل الهذلي، انظر سيبويه: الكتاب ٣: ٣١٢.

٧ ـ إضمار الفعل مع بقاء فاعله:

أورد الشهاب هذه المسألة عند الكلام على الآية الكريمة: ﴿فإن لم يُصبْها وابلٌ فطلٌ﴾[٨٨] إذ قدّره القاضي البيضاوي: (فيُصيبها أو فالذي يُصيبها طلٌ أو فطلٌ يكفيها)[٨٩] وفسّره الشهاب قائلاً: «يُشير إلى أنّ الفاء جواب الشرط، ولا بدّ من حذفٍ بعدها لتكمل الجملة، فذهب المبرد[٩٠] إلى أن المحذوف خبرٌ، والتقدير: فطلٌ يصيبها وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنّها في جواب الشرط، وهو من جملة المسوّغات كقولهم: (إنْ ذهب عيرٌ فعيرٌ في الرهط) وقيل: إنه خبر مبتدأ مقدّر، أي: فالذي يصيبها طلٌ، وقيل: إنه فاعلٌ بفعل مضمرٍ تقديره: (فيصيبها طلٌ) وهذا أبينُها، ولذا قدّمه المصنّف ـ رحمه الله ـ (يعني البيضاويّ)، لكنّه قيل: إنّه يحتاج إلى تقدير مبتدأ وحذف جملة وإبقاء معمول بعضها أيّ: فهو أيّ الجنّة يصيبها طلٌ؛ لأنّ الفاء لا تدخل على المضارع وقوله تعالى: ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾[٩١] بتقدير: (فهو ينتقم الله منه) كما سيأتي، ورُدَّ بأنا لا نسلّم أن المضارع بعد الفاء الجوابيّة يحتاج إلى إضمار مبتدأ، وقد جوّزوا التقادير الثلاثة في قول امرىء القيس[٩٢]:

إلاّ يكُنّ إبلٌ فمعزى. . . . .»[٩٣]

وتؤكّد هذه المسألة، ما ذكرناه من اعتماد الشهاب على الشّاهد القرآني، فقد عرض عدّة آراء، واختار أحدها، واصفاً إيّاه بأنّه أبْين تلك الآراء، وهو الرأي الذي

---

(٨٨) البقرة: ٢٦٥.

(٨٩) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ١٣٩.

(٩٠) انظر المبرد، أبو العباس: المقتضب ٤:١٢٧.

(٩١) المائدة: ٩٥.

(٩٢) انظر امرؤ القيس بن حجر: الديوان، طبعة دار صادر، بلا تاريخ: ٣٢.

(٩٣) الخفاجي: الحاشية ٢: ٤٤٣.

ذكره العُكبريُ قبل الشهاب على سبيل الجواز إذ قال: «ويجوز أن يكون فاعلاً تقديره: فيصيبها طلٌّ، وحُذف الفعل لدلالة فعل الشرط عليه»[٩٤].

وعدّ ابن هشام هذه الآية من شواهد حذف المبتدأ بعد فاء الجواب[٩٥]، كما أوردها أستاذُنا الدكتور عبدالفتاح الحموز شاهداً لحذف الفعل وحده في القرآن الكريم[٩٦].

٨ ـ نصب المضارع بـ (ان) مضمرة بعد الفاء:

ذكر الشهاب هذه المسألة في توجيه قوله تعالى: ﴿بل نقذف بالحقّ على الباطل فيدمغه﴾[٩٧] بنصب (يدمغ) فقال: «ووجْهه بأنّه في جواب المضارع المستقبل، وهو يشبه التمنّي في الترقُّب، وهي قراءة عيسى بن عمر[٩٨] وهي شاذّةٌ»[٩٩]، ثم بيّن العامل بقوله: «وهو منصوبٌ بـ (أنْ) مقدّرة لا بالفاء، خلافاً للكوفيين»[١٠٠].

وهذه قراءة شاذّة، جعل منها الشهاب حجّةً أو شاهداً.

٩ ـ نصب المصدر بفعل محذوف:

ذكر الشهاب هذه المسألة في تعليقه على قوله تعالى: ﴿الحمدَ لله ربّ العالمين﴾[١٠١] بنصب الحمد، فقال: «وقراءة النصب هنا شاذّةٌ منسوبةٌ لهارون بن موسى

---

(٩٤) العُكبري: التبيان ١: ٢١٧.

(٩٥) انظر ابن هشام: مغني اللبيب: ٨٢٢ ـ ٨٢٣.

(٩٦) انظر الحموز، عبدالفتاح: التأويل النحوي في القرآن الكريم ١: ٥٢٨.

(٩٧) الأنبياء: ١٨.

(٩٨) انظر ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن: ٩٤.

(٩٩) الخفاجي: الحاشية ٦: ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(١٠٠) المصدر السابق ٦: ٢٤٧.

(١٠١) الفاتحة: ٢.

العتكي"[١٠٢]، والقراءة الشاذّة يستدلّ بها النحاة، والنصب على المصدريّة بفعل محذوف تقديره (نحمد) بنون الجماعة، لا بنون العظمة؛ لأنّه مَقُولٌ على ألسنة العباد، ومناسبٌ لقوله: نعبُد ونستعين»[١٠٣].

وبعد ذلك انتقل بكلامه، ليرجّح ما يراه مناسباً في شأن القراءة بقوله: «وقراءة الرفع أولى، لدلالة الجملة الاسمية على الدّوام والثّبوت، بقرينة المقام، بخلاف الفعليّة، فإنها تدلّ على التجدّد والحدوث»[١٠٤].

ويظهر في هذه المسالة أنّه يبني حكمه على القراءة الشّاذة، وينصُّ على ذلك صراحةً، مشيراً إلى استدلال النّحاة بالقراءات الشّاذّة

١٠ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف جرٍّ:

ذكر الشهاب هذه المسألة في تعليقه على قوله تعالى: ﴿وما هُمْ بضارين به من أحدٍ إلاّ بإذن الله﴾[١٠٥] في قراءة (بضارّي)، حيث قال الشهاب بعد إيراده كلام البيضاويّ: «ما ذكره المصّنف ـ رحمه الله ـ يعينه كلام ابن جنّي في المحتَسَب ونصّه بعدما قال: إنّ من أقبح الشاذّ، حذف النون هنا، وأمثل ما يقال فيه أن يكون أراد: ما هم بضارّي أحدٍ، ثم فصل بين المضاف إليه والمضاف بحرف جرّ»[١٠٦].

فعلى الرغم من شذوذ هذه القراءة، فإنه جعلها شاهداً للمسألة.

---

(١٠٢) انظر ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن: ٩.

(١٠٣) الخفاجي: الحاشية ١: ٨١.

(١٠٤) المصدر السابق ١: ٨١.

(١٠٥) البقرة: ١٠٢.

(١٠٦) الخفاجي: الحاشية ٢: ٢١٦.

١١ - النَّصبُ على القطع:

ذكر الشهاب هذه المسألة في تعليقه على قوله تعالى: ﴿الحمدُ لله ربَّ العالمين﴾[١٠٧] بنصب (ربَّ)، حيث قال: «مثل هذا النصب على القطع، وكونه على المدح مستفادٌ من المقام إذا قُدّر (أمدحُ)، وليس بمتعينٍ، فقد يقدّر غيره كأذمّ وأذكر وأعني ونحوه»[١٠٨].

وأشار إلى شذوذ هذه القراءة بقوله: «وهذه قراءة زيد بن عليّ، وهي من الشّواذ[١٠٩]، وضُعّفت بالإتباع بعد القطع، إلا أنّه قيل: إنّ زيداً قرأ بنصب الرحمن الرحيم[١١٠] أيضاً، فلا ضعف فيها»[١١١].

ويظهر في هذه المسألة كما في غيرها احتجاجه بالقراءة الشّاذّة، وزيادة على ما مرّ، فهناك مواضع أخرى كثيرة احتجّ فيها الشهاب بالقراءات القرآنية دون أن يقتصر في احتجاجه على القراءات السبع[١١٢].

وقد مزجتُ بين احتجاج الشهاب بالقراءات السبع واحتجاجه بالقراءات الشّاذّة؛ لأنّه يجعلها جميعاً صالحةً للاحتجاج ويصرّح بذلك غير مرةٍ[١١٣].

---

(١٠٧) الفاتحة: ٢.

(١٠٨) الخفاجي: الحاشية ١: ٩٥.

(١٠٩) انظر عبدالعال سالم مكرم: معجم القراءات القرآنية ١: ٥.

(١١٠) الفاتحة: ٣.

(١١١) الخفاجي: الحاشية ١: ٩٥.

(١١٢) انظر الخفاجي: الحاشية ٣: ١٧١، ١٩٣، ٤: ٢٩٩، ٢: ٣٣٩، ٧: ٣٢٩.

(١١٣) انظر الخفاجي: الحاشية ١: ٨١، ٩٥، ٢: ٢١٦، ٣: ١٧١.

ثانياً: الحديث النبويّ

تُعدّ مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي في النّحو من المسائل الخلافية التي تناولتها أقلام الباحثين قديماً[١١٤] وحديثاً[١١٥]، وقد فصّل البغدادي هذه المسألة مورداً حجج من يمنع الاستشهاد بالحديث النبويّ، غير أنه يردّ تلك الحجج إذ يقول: «أما الاستدلال بحديث النبي ـ ﷺ ـ فقد جوّزه ابن مالك، وتبعه الشارح المحقّق في ذلك ـ يعني ابن عقيل ـ وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت ـ رضي الله عنهم ـ وقد منعه ابن الصّائغ وأبو حيّان، وسندهما أمران: أحدهما أن الأحاديث لم تُنقل كما سُمعتْ من النبي ﷺ وإنما رويتْ بالمعنى، وثانيهما أنّ أئمة النحو المتقدّمين من المصريين لم يحتجّوا بشيء منه»[١١٦]. وذهب البغدادي إلى تأييد الاحتجاج بالحديث النبوي[١١٧]، ولعل هذا الموقف يشكل جانباً من جوانب تأثُّر البغدادي بشيخه الشهاب الخفاجيّ، وهو أمرٌ سيأتي بحثه في الفصل الثالث ـ إن شاء الله ـ وإنما أشرنا إليه هنا إشارةً.

وقد أثبت الدكتور حسن موسى الشاعر بأسلوبٍ إحصائيٍّ أنّ كتب النحو قد استشهدت بالأحاديث النبوية على درجاتٍ متفاوتة حيث يقول: «وما وجدتُ كتاباً نحوياً واحداً أغفل ذكر الحديث مطلقاً، وقد كشفت الدّراسة الإحصائية السابقة التي قمتُ بها في عشرين كتاباً من كتب النحو المطبوعة، أن النحاة استشهدوا بالأحاديث في نحو ستمائة موضع من هذه الكتب، وهذا دليلٌ واضحٌ على أنّ الحديث لم يكن معزولاً عن الاحتجاج أو مرفوضاً في كتب النحو، ولكنّ هذه الشواهد تبقى قليلةً قياساً إلى

---

(١١٤) انظر السيوطي: الاقتراح: ٣٦.

(١١٥) انظر الحديثي، خديجة: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دار الرشيد، ١٩٨١م :١٩١، ٣١٤ ـ ٣١٥.

(١١٦) البغدادي: خزانة الأدب ١: ٩.

(١١٧) المصدر السابق ١: ٩ ـ ١٠.

الشواهد الأخرى وخاصّةً الشعر»[118]، كما أكدّت الدكتورة خديجة الحُديثي احتجاج كثير من النحاة بالحديث على تفاوت بينهم. في عدد ما احتجوا به من أحاديث[119]، وفي ضوء ما اطّلعت عليه من كتب الشهاب، فقد وجدتُه ينحاز إلى من يُجوزّ الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو، غير أن المسائل التي تدخل في هذا المجال قليلة أوردُ منها ما يأتي:

١ - جواز إلحاق الفعل علامةَ التّثنية والجَمْع:

ذكرَ الحريريّ هذه المسألة في درّة الغوّاص بقوله: «ويقولون: قاما الرجلان، وقاموا الرجال، فيُلحقون الفعل علامة التّثنية والجمع، وما سُمع ذلك إلا في لغةٍ ضعيفةٍ، لم ينطقْ بها القرآن، ولا أخبار الرسول - ﷺ - ولا نقل أيضاً عن الفُصحاء، ووجه الكلام توحيد الفعل»[120]. وفي شرح الشهاب لدرة الغوّاص نقضُ ما ذهب إليه الحريري، فقد اعتمد على القرآن الكريم ثم على الحديث النبوي مستهلاً حديثه بالقول: «ليس الأمر كما ذكره، فإن هذه لغةُ قومٍ من العرب يجعلون الألف والواو حرفي علامةٍ للتثنية والجمع، والاسمَ الظاهر فاعلاً، وتُعرف بين النحاة بـ (لغة أكلوني البراغيث)[121]؛ لأنه مثالها الذي اشتُهرت به، وهي لغةُ طيء كما قال الزمخشري[122]، وقد وقع منها في الآيات والأحاديث وكلام الفُصحاء ما لا يُحصى»[123] وأورد الشهاب

---

(١١٨) انظر الشاعر، حسن موسى: النحاة والحديث النبوي، من مطبوعات وزارة الثقافة والشباب العراقية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م: ٩٧.

(١١٩) انظر الحديثي، خديجة: مُوقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٥ - ٧.

(١٢٠) الحريري، أبو محمد القاسم بن علي: درة الغواص في أوهام الخواص وفي آخره شرح الدرة لشهاب الدين أحمد الخفاجي، ط١، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ١٢٩٩هـ: ٦٥.

(١٢١) انظر سيبويه: الكتاب ١: ١٩، ٢٠، ٧٨.

(١٢٢) انظر الزمخشري: الكشاف ٢: ٥٦٢.

(١٢٣) الخفاجي: شرح درة الغواص في أوهام الخواص، ط١، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ١٢٩٩هـ: ١٥٢.

من شواهدها القرآنية قوله تعالى: ﴿وأسرّوا النّجوى الذين ظلموا﴾[١٢٤] وقوله تعالى: ﴿ثم عَمُوا وصَمّوا كثيرٌ منهم﴾[١٢٥] ثم أورد قول رسول الله -ﷺ-: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار...»[١٢٦] ثم قال: «وخرّجه ابن مالك على هذه اللغة، وإن نُوزِع فيه فيُقال في مثله: إنه وارد على هذه اللغة أو مبتدأ والجملة قبله خبره، أو بدلٌ من الضّمير أو خبر مبتدأ محذوف أو غير ذلك، فقول المصنّف: لم ينطقْ بها القرآن ولا الأخبار النبوية، خلاف الواقع»[١٢٧].

وقد أشار سيبويه إلى مجيء هذه اللغة عن العرب بقوله: «واعلم أنّ من العرب من يقول: (ضربوني قومُك، وضرباني أخواك) فشبّهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في: (قالتْ فلانة) وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنّث وهي قليلة»[١٢٨] وأجاز الزمخشري تخريج قوله تعالى: ﴿وأسرّوا النجوى الذين ظلموا﴾[١٢٩] على هذه اللغة[١٣٠]، أمّا العُكبري فقد أومأ إلى تضعيفها وذلك في قوله تعالى: ﴿ثم عَمُوا وصَمّوا كثيرٌ منهم﴾[١٣١]. فبعد أن أعرب (كثير) على أنها خبر مبتدأ محذوف بتقدير: (العمي والصمّ كثيرٌ) فإنه قال: «وقيل: الواو علامة جمع الاسم و (كثير) فاعل (صمُّوا)»[١٣٢].

---

(١٢٤) الأنبياء: ٣.

(١٢٥) المائدة: ٧١.

(١٢٦) انظر ابن مالك، جمال الدين الأندلسي: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق د. طه محسن، وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م: ٢٤٧.

وانظر البخاري، محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ١: ١٧٣.

(١٢٧) الخفاجي: شرح درة الغواص: ١٥٢.

(١٢٨) سيبويه: الكتاب ٢: ٤٠.

(١٢٩) الأنبياء: ٣.

(١٣٠) انظر الزمخشري: الكشاف ٢: ٥٦٢.

(١٣١) المائدة: ٧١.

(١٣٢) العُكبري: التبيان ١: ٤٥٣.

وذهب ابن مالك وتبعه شارح الألفية ابن عقيل إلى جواز هذه اللغة حيث قال:

«وقد يُقالُ سَعِدَا وسَعِدوا والفعلُ للظَاهرِ بعدُ مُسْنَدُ»[١٣٣].

وحَشَد له ابن عقيل جملةً من الشواهد، من بينها الحديث الذي أورده الشهاب الخفاجيّ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل...»[١٣٤].

وعلى هذا فليس رأي الشهاب خاصّاً به، إذ سبقه إلى الاحتجاج بالحديث نحاة آخرون منهم ابن مالك وابن عقيل، وذهب ابن هشام إلى تضعيف هذه اللغة عند الكلام على الآيتين السابقتين بقوله: «وحَمْلهما على غير هذه اللغة أولى لضعفها»[١٣٥].

ويفسّر الدكتور رمضان عبدالتواب لغة (أكلوني البراغيث) في ضوء مقارنة اللغات السّاميّة بقوله: «وتدلّ مقارنة العربية مع اللغات السّاميّة، أخوات العربية، على أنّه في تلك اللغات، يلحق الفعلَ علامةُ التثنية والجمع للفاعل المثنّى والمجموع، كما تلحقه علامة التأنيث، عندما يكون الفاعل مؤنثاً سواء بسواء»[١٣٦]، ثم أورد لهذه اللغة شواهد من اللغة العربية واللغة الآرامية واللغة الحبشية[١٣٧]. وقد أفرد الأستاذ إسماعيل عمايره هذه المسألة بكتابٍ سمّاه (آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث)، أحصى فيه كثيراً من شواهد هذه اللغة، من قرآن كريم، وحديثٍ نبويٍّ، وشعرٍ يحتجّ به[١٣٨].

---

(١٣٣) ابن مالك، محمد بن عبدالله الأندلسي: الفية بن مالك، مكتبة النهضة، بغداد: ١٧.

(١٣٤) انظر ص٥٧ من هذا الفصل، هامش رقم (١٢٦).

(١٣٥) ابن هشام: مغني اللبيب: ٤٧٩ وانظر لابن هشام: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: تحقيق: حنا الفاخوري، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ٢: ٦٠ - ٦٥.

(١٣٦) عبدالتواب، رمضان: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م: ٢٩٩.

(١٣٧) المرجع السابق: ٣٠٠.

(١٣٨) انظر عمايره: إسماعيل أحمد: آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، ط١، دار البشير، عمان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ٤٤ - ٤٩.

وبعد هذا العرض، فقد وجدْتُ الشهاب يقلّد غيره في تبني الاحتجاج بالحديث النبويّ، وقد أصاب في ذلك؛ لأن حجة المانعين من الاستشهاد به تقوم على جواز رواية الحديث بالمعنى، مما يجعل النصّ النبويّ عرضةً للتبديل، وهو أمرٌ يُقابله تعدّدُ الروايات الشّعرية، ويقوّي الاحتجاجَ به شدّةُ حرص الرواة على تأديته كما سمعوه.

٢ ـ اقتران خبر (عسى) وخبر (كاد) بـ (أنْ):

ذكر الحريريّ هذه المسألة مضعّفاً رأي من يوقع (أنْ) بعد (كاد) بقوله: «إلاّ أنّ المنطوق به في القرآن، والمنقول عن فُصحاء أولي البيان، إيقاعُ (أنْ) بعد (عسى) وإلغاؤها بعد (كاد)»[١٣٩]. وردّ عليه الشهاب معتمداً على الحديث النبويّ قائلاً: «قال أفصحُ الفُصحاء -ﷺ-: «كاد الفقرُ أن يكون كفراً، وكاد الحسدُ أن يغلب القدرَ»[١٤٠]. وهذا معروفٌ في كلام العرب، كقول ذي الرُّمّة[١٤١]:

وجَدْتُ فؤادي كاد أن يَستخفَّهُ   خَليعُ الهوى مِن أجلِ ما يتذكّرُ»[١٤٢]

وقد قَصَر سيبويه اقتران كاد بـ (أن) على ضرورة الشعر، إذ قال: «ويُضطرُّ الشاعر فيقول: كدتُ أن»[١٤٣]. كما قال: «وكدتُ أن أفعل، لا يجوز إلاّ في شعرٍ»[١٤٤]. ووسم ابن هشام هذا الأسلوب بالقليل[١٤٥]، ويرى الأنباري أنّ هذا الحديث -إذا

---

(١٣٩) الحريري: درة الغواص: ٥٥.

(١٤٠) انظر ابن مالك: شواهد التصحيح والتوضيح: ١٦٠.

(١٤١) انظر ذو الرّمة: ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر احمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح، ط٢، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م ٢: ٦١٦.

(١٤٢) الحريري: درة الغواص في أوهام الخواص: ٥٥.

(١٤٣) سيبويه: الكتاب ٣: ١٢.

(١٤٤) المصدر السابق ٣: ١٢، ١٦٠.

(١٤٥) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ١: ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

صحّ- فزيادة (أنْ) من كلام الراوي[١٤٦].

ولستُ أدري علامَ اعتمد الأنباريّ في قوله: (إن صحّ)، وذلك أنّ احتمال عدم الصحة يَقْوى لو كان الوارد حديثاً واحداً فقط، أما اجتماعُ أكثر من راوٍ على خطأ واحدٍ فبعيد، فقد أورد ابن عقيل من شواهد هذه المسألة قول عمر الذي نسبه إلى الرسول الكريم: «مَا كِدْت أنْ أصلّيَ العصرَ حتّى كادت الشمس أن تغرب[١٤٧]».[١٤٨]

وناقش البغداديّ هذه المسألة مجيزاً ما ذهب إليه شيخه الشهابُ الخفاجيّ من جواز اقتران (كاد) بـ (أن)[١٤٩] والشهاب بدوره قد تَبع غيره، وهو ابن مالك في الاحتجاج بهذا القول المنقول عن عمر بن الخطاب، وأرى أنّ هذا الرأي صحيحٌ لا غُبار عليه، وما ورد فيه من شواهد يعضد بعضها بعضاً، وجدير بمن يبحث مسائل النحو أن لا يُضيق ما وسَّعته النصوص.

٣ـ عدم التنوين في الشبيه بالمضاف:

ناقش الشهاب هذه المسألة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم﴾[١٥٠]، ناقلاً رأي أبي حيّان الذي لا يُجوِّز تعلُّق (اليوم) بـ (تثريب)؛ لأنه مصدرٌ فصل بينه وبين معموله بـ (عليكم) وأيضاً لو تعلّق به لم يَجُزْ بناؤه لشبهه بالمضاف، ولو قيل: الخبر محذوف، و (عليكم اليوم) متعلّق به، أي: (لا تثريب كائنٌ

---

(١٤٦) انظر الأنباري: الإنصاف ٢: ٥٦٧.

(١٤٧) انظر البخاري: صحيح البخاري ١: ١٩٦ وورد في صحيح البخاري ١: ١٨٣ ـ ١٨٤. وليس فيه اقتران خبر (كاد) بـ (أن).

(١٤٨) انظر ابن عقيل: شرح الألفية ١: ٣٣٠.

(١٤٩) انظر البغدادي: خزانة الأدب ٩: ٣٢٩، ٣٤٨. وانظر عبدالفتاح الحموز: كلام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وأصول النحو واللغة ومقاييسهما، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول: ٢٧.

(١٥٠) يوسف: ٩٢.

عليكم اليوم)، لكان قويّاً»[151]. ثم أخذ الشهاب يوضّح الأمر فقال: «اتّفق على هذا كلمتهم هنا، وهو غريبٌ منهم، فإنه مُصرَّحٌ في متون النّحو بأنّ شبيه المضاف سُمع فيه عدم التنوين نحو: لا طالعَ جبلاً، ووقع في الحديث: «لا مانعَ لما أعطيتَ ولا مُعطيَ لما منعت»[152] باتّفاق الرّواة فيه»[153] وقد تناول سيبويه المسألة بما يشير إلى جواز ترك التنوين في الشّبيه بالمضاف إذ يقول: «وإنْ شئت قلت: لا آمراً يوم الجمعة، إذا نفيت الآمرين يوم الجمعة لا مَنْ سواهم من الآمرين وإذا قلت: لا آمرَ يوم الجمعة، فأنت تنفي الآمرين كلّهم، ثم أعلمْت في أي حين»[154].

ويُفهم من كلام سيبويه انه لو حذف متكلّمٌ التنوين من الشبيه بالمضاف، لجاز كلامه مع اختلاف في المعنى، وقد سبق ابن هشام في إيراد هذا الحديث النبوي الذي ذكره الشّهاب، فقال ابن هشام في كلامه على الجملة المعترضة وترك التنوين في الاسم المطوّل[155]: «وهو قول البغداديين، أجازوا: (لا طالعَ جبلاً)، أجروه في ذلك مُجرى المضاف، كما أجري مجراه في الإعراب، وعلى قولهم يُحمل الحديث: «لا مانع لما أعطيتَ، ولا مُعطيَ لما منعتَ»[156]، وأما على قول البصريّين، فيجب تنوينه ولكنّ الرواية إنما جاءت بغير تنوين»[157]، وكلام ابن هشام هذا يؤكّدُ أن الشهاب الذي جاء بعده قد كان ينهج نهجاً توفيقياً في كلّ ما بحث من مسائل نحويّة، ومن ذلك يظهر اعتداد الشهاب بالحديث النبوي في الاحتجاج.

---

(١٥١) أبو حيان: البحر المحيط ٥: ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

(١٥٢) انظر البخاري: صحيح البخاري ١: ٢٥٤.

(١٥٣) الخفاجي: الحاشية ٥: ٢٠٤.

(١٥٤) سيبويه: الكتاب ٢: ٢٨٨.

(١٥٥) الاسم المطول: هو العامل فيما بعده، انظر ابن هشام: مغني اللبيب: ٥١٥، ٧٠١.

(١٥٦) انظر البخاري: صحيح البخاري ١: ٢٥٤.

(١٥٧) ابن هشام: مغني اللبيب: ٥١٥.

٤ ـ استعمال (إذ) مع بينا و بينما:

استشهد الشهاب في هذا الموضع بالحديث النبوي، جاعلاً منه دليلاً على جواز استخدام (إذْ) مع (بينما وبينا)، وذلك في ردّه على الحريري، إذ قال الحريري في درّة الغوّاص: «ويقولون: بينا زيدٌ قائمٌ إذْ جاء عمرو، فيتلقّون (بينا) بـ (إذ) والمسموع عن العرب: بينا زيدٌ [قائمٌ][١٥٨] جاء عمروٌ، بلا (إذ)؛ لأنّ المعنى فيه بين أثناء الزمان، جاء عمروٌ»[١٥٩].

ولم يسلّم الشهاب للحريري هذا الرأي، بل ردّ عليه موظفاً طائفة من الشّواهد الشعرية والنثرية نجتزيء منها قوله: «ولا يجيء بعد (إذْ) إلا الماضي وبعد (إذا) إلا الاسمية، والأصل تركهما في جواب (بينا)؛ لكثرة مجيء جوابهما بدونهما، والكثرة لا تدلّ على أن المكثور غير فصيح، بل تدلّ على أنّ الأكثر أفصحُ، وفي الحديث: «بينما نحنُ عند رسول الله -ﷺ- إذْ أتانا رجل»[١٦٠]...»[١٦١]. وهذا دليلٌ واضحٌ يؤكد اعتماد الشهاب على الحديث النبوي في الاحتجاج، ولم يكتف الشهاب بذلك بل راح يرصُد من كلام الحريري ما ينقضُ رأيه فقال: «والعجبُ من المصنف أنّه قال في مقاماته: «فبينا أنا أطوف، وتحتي فرسٌ قطوف إذْ رأيت...»[١٦٢] وقال أيضاً: «فبيْنا أنا عند حاكم الإسكندرية إذ دخل شيخٌ»[١٦٣]، وقال أيضاً: «فبيْنا أنا أسعى وأقعد وأهبُّ

---

(١٥٨) في أصل الدرة: (قام) ولعل الصواب ما أثبتناه، لموافقته السياق.

(١٥٩) الحريري: درة الغواص: ٣٨.

(١٦٠) انظر البخاري: صحيح البخاري ٤: ١٨٣.

(١٦١) انظر الخفاجي: شرح الدرة: ٩٧.

(١٦٢) انظر الحريري، ابو محمد القاسم بن علي: مقامات الحريري: ٢٢٨، وقد ورد في مقامات الحريري (فبينما).

(١٦٣) المصدر السابق: ٦٩. وقد ورد (فبينما).

وأركد، إذ قابلني شيخٌ يتأوّه»[١٦٤] فكأنّه نسي ما قال..»[١٦٥]. وكأني بالشّهاب يقف للحريريّ بالمرصاد، ويجعل همّه البحث عن تخريجاتٍ تجيز ما وضعه الحريريّ من قيود، سالكاً في ذلك كلّه نهجاً توفيقياً، وقد أصاب الشهاب في هذه المسألة، لأن فيما قدّمه من شواهد، ما يكفي لصحة رأيه، وفي صحيح مسلم ما يؤيد رأيه[١٦٦].

٥ - استخدام (اللهمّ) لتأكيد الجواب:

أورد الشهاب هذه المسألة مؤكداً أن تعبير (اللّهم) يُستعمل لتقوية الجواب وتأكيده محتجاً بالحديث النبويّ، إذ يقول: «(اللهمّ) يستعمل لتقوية الجواب وتأكيده، ووقع في كتاب العلم من البخاري[١٦٧] في قول ضِمام[١٦٨] للنبي -ﷺ- أ الله أرسلك إلى الناس كلِّهم؟ فقال: اللهمّ نعم»[١٦٩]، قال الشُّراح: (اللهمّ) تستعمل على ثلاثة أنحاءٍ، الأول: النداءُ المحض وهو الظاهر، الثاني: الإيذانُ بندرة المستثنى كما تقول: اللهمّ إلا أن يكون كذا، الثالثُ: الدلالة على تيقّن المجيب في الجواب المقترن به»[١٧٠]. وقد بحث صاحب الإنصاف مسألة (اللهمّ) مفصّلاً فيما يخصّ النداء وحقيقة هذه الميم واختار رأي البصريين[١٧١]، دون أن يشير إلى كون هذا التعبير يُفيد تأكيد الجواب وتقويته، ويمكن أن تكون الميم للتعظيم كما أشار أستاذنا الدكتور عبدالفتاح الحموز[١٧٢].

---

(١٦٤) المصدر السابق: ١١٥ وانظر: ٢٩، ٢٧٢، ٣٣٢، ٣٩٨.

(١٦٥) الخفاجي: شرح الدرة: ٩٧.

(١٦٦) انظر مسلم، أبو الحسين النيسابوري: صحيح مسلم، ضبط محمد فؤاد عبدالباقي، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ١: ٣٧.

(١٦٧) انظر البخاري: صحيح البخاري ١: ٢٨.

(١٦٨) هو الصحابي ضِمام بن ثعلبة من بني سعد بن بكر.

(١٦٩) انظر البخاري: صحيح البخاري ١: ٢٨.

(١٧٠) انظر الخفاجي: شرح الدرة: ٢١٢.

(١٧١) انظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٣٤١ - ٣٤٧.

(١٧٢) انظر الحموز، عبدالفتاح: المذهب السلفي (ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الأول، ١٩٨٦م: ٦٢ - ٦٣.

وبهذا يظهر اعتماد الشهاب الخفاجيّ على الحديث النبويّ في الاحتجاج عند بحث المسائل النحويّة، وليس هو في ذلك مجدداً، فقد سبقه كثيرٌ من النحاة كابن مالك وابن عقيل وابن هشام وغيرهم.

ثالثاً: الشعْر

يستشهد الشهاب الخفاجيُّ بالشعر في كثيرٍ من المواضع، وليس ذلك غريباً، فالشعر نبعٌ غنيٌّ للشواهد النحوية منذ بداية وضع القواعد الأولى، والجديد في تعامل الشهاب مع الشواهد الشعرية أنّه يوسع دائرة الاحتجاج زمانياً فلا يقتصر على عصر الاحتجاج بل يحتجّ بالشّعر المحدث، فيلتقي بذلك المنهج الوصفيّ الحديث الذي يحترم النصوص اللغوية في جميع مستوياتها، دون التفاتٍ إلى القيود التي وضعها المعياريون، ويتجلى تعامل الشهاب مع الشاهد الشعري في المحاور التالية:

أ - شعر الاحتجاج:

يغلب الشعر الذي يدخل ضمن عصر الاحتجاج، على ما يستشهد به الشهاب من شعر، وسوف أورد بعضٍ المسائل التي تعزّز ذلك.

١ - زيادة كلمة (اسم):

ذكر الشهاب هذه المسألة في تعليقه على قوله تعالى: ﴿تبارك اسم ربك ذي الجلال والإكرام﴾[١٧٣]، حيث قال: «فالمراد باسم السّلام، السّلام نفسه، وهو مُسمّاه، فأضيف الاسم إلى مُسمّاه، كما يضاف المسمّى إلى الاسم في (يوم الأحد) ونحوه، والإقحام كثير في كلام العرب، ومقبولٌ إذا كان لنكتته كما في الآيات...»[١٧٤].

---

(١٧٣) الرحمن: ٧٨.

(١٧٤) الخفاجي: الحاشية ١: ٤٦.

وجعل من شواهد هذا الإقحام أو الزيادة قول لبيد بن ربيعة[١٧٥]:

إلى الحَوْلِ ثُمّ اسْمُ السَّلام عليكما ومَنْ يبْكِ حَوْلاً كاملاً فقد اعتَذرْ

فهو يبني رأيه في المسألة على الشاهد الشعري، ولا جديد في ذلك؛ لأنّ الشعر يقع في دائرة الاحتجاج التي وضعها النحاة.

٢ ـ جواز التحذير دون استخدام الواو:

أوْرد الشهاب هذه المسألة ردّاً على الحريريّ الذي يَمنع التحذير دون استخدام الواو، فيخطّيءُ من يقول: (إيّاك الأسدَ) و (إيّاك الحسدَ)[١٧٦]، ويحتج لرأيه بالحديث النبوي: «إيّاك ومصاحبة الكذّاب، فإنّه يقرّب عليك البعيد، ويُبعد عنك القريب»[١٧٨].

وقد رفض الشهاب ما ذهب إليه الحريريّ فقال: «هذا من جملة هَناته، قال ابن مالك في التسهيل: لا يُحذف المعاطف بعد (إيّاك) إلا والمحذوف منصوبٌ بإضمار ناصبٍ آخر أو مجرور بـ (من)[١٧٩]، وفي شرحه للمراديّ[١٨٠]: مثال المنصوب (إيّاك الشرّ)، ولا يجوز أن يكون الشرّ منصوباً بما انتصب (إيّاك) بل بفعل آخر تقديره (دع الشرّ) وهذا مذهب الجمهور ومن ذلك قوله[١٨١]:

فإيّاك إيّاك المراءَ فإنّه إلى الشرّ دَعّاءٌ وللشرّ جَالبُ

---

(١٧٥) انظر لبيد بن ربيعة: الديوان، طبعة دار صادر: ٧٩.

(١٧٦) انظر الحريري: درة الغواص: ١٣.

(١٧٨) لم أستطع الوقوف على هذا الحديث.

(١٧٩) انظر ابن مالك: شرح التسهيل ١: ١٤٦ ـ ١٤٧.

(١٨٠) شرح المرادي للتسهيل غير مطبوع في حدود علمي.

(١٨١) البيت للفضل بن عبدالرحمن القرشي، انظر ابن هشام: مغني اللبيب: ٨٩، والبغدادي: خزانة الأدب ٣: ٦٤.

فاضمر بعد (إيّاك) ناصباً تقديره: اتّق»[182].

ثم يستمر الشهاب في عرض آراء النحاة، ويختمها بنقل رأي سيبويه الذي قدّر بعد (إيّاك) فعلاً نحو (اتق)[183]، ويُدلي الشهاب برأيه قائلاً: «وبما قرع سمعك من كلام هؤلاء الفحول، تَعْلم أنّ ما منعه المصنّف، أجازه الخليل وغيره من أئمة العربية، على تقدير عامل آخر، أو فعل يتعدّى لمفعولين، وإنّما يمتنع على تقدير عامل واحدٍ لئلا يُحذف الجارُّ أو العاطف»[184].

ويترجح عندي من هذه الآراء تقدير فعل يتعدى إلى مفعولين، وهو رأي العكبري[185]، لما فيه من بعد عن التعسُّف.

وفي هذه المسألة دليلٌ على النهج التوفيقي الذي يسلكه الشهاب في بحث المسائل النحويّة، فقد جعل رأي الخليل وسيبويه مستنَداً يعتمد عليه على الرّغم من تركه الأخذ برأيهما في مسائل أخرى[186].

٣ ـ حذف نون التوكيد من الفعل المسبوق بـ (إمّا):

ذكر الشهاب هذه المسألة في التعليق على قوله تعالى: ﴿يابني آدم إمّا يأتينكم رسلٌ منكم يقصّون عليكم آياتي فمن اتّقى وأصلح فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون﴾[187] حيث قال: «(ما) مزيدة للتأكيد وقيل: إنّها تفيد العموم أيضاً. فمعنى (إمّا تفعلنّ)، إن

---

(١٨٢) الخفاجي: شرح الدرة: ٤٤ ـ ٤٥.

(١٨٣) انظر سيبويه: الكتاب ١: ١٩٧.

(١٨٤) الخفاجي: شرح الدرة: ٤٤ ـ ٤٥.

(١٨٥) نقل الشهاب هذا الرأي عن العُكبَري في شرح الدرة: ٤٤ ـ ٤٥ دون ذكر اسم الكتاب الذي نقل عنه.

(١٨٦) انظر الخفاجي: الحاشية ١: ١٧٨.

(١٨٧) الأعراف: ٣٥.

اتفق منك فعلٌ بوجهٍ من الوجوه، وإذا زيدت إلى (إنْ) الشرطيـة، فهل يلزم تأكيد الفعل بعدها أوْ لا؟ فيه خلافٌ، فقال الزجّاج[١٨٨] والمبرّد[١٨٩]، وتبعهما الزمخشريّ[١٩٠]: إنها لازمة لا تحذف إلا ضرورة، ورُدّ بكثرة سماع خلافِه كقولِه[١٩١]:

فإمّا تريْني ولي لِـمّـةٌ فإنّ الحوادث أوْدى بها[١٩٢]

وهذا البيت من شواهد سيبويه، فقد جـعل قوله: (أوْدى بها) شاهداً لتذكير الفعل مع فاعله المؤنث[١٩٣]، وروايته عنده:

فإمّا تريْ لِـمّتي بُدِّلت ....

ويلفت الانتباه هنا أمـران، أولهمـا: أن رواية الديوان[١٩٤] لا تسند مـا ذهب إليـه الشهـاب، وعلى الرغم من رواية ابن يعيش[١٩٥] التي تعزّز رواية الشهـاب، فإننا نحتكم إلى رواية الديوان التي لا شاهد فيها.

وثاني الأمرين أنّ إشارة الشهاب إلى كثرة المسـموع في هذه المسألة لم يرافقها إيراد شيء من هذا الكثيـر، سـوى بيت الأعـشى الذي لم يسلم من الاعـتراض، وهذا كلُّه

---

(١٨٨) انظر الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٣٤.

(١٨٩) انظر المبرد: المقتضب ٣: ٢٨.

(١٩٠) انظر الزمخشري: الكشاف ٢: ٧٧.

(١٩١) انظر الأعشى، ميمون بن قيس: ديوان الأعـشى، شرح وضبط الدكـتور عمر فـاروق الطباع، دار القلم، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م: ٣٥، ورواية الديوان: (فـإن تعـهـديني ولي لمة)، ولا شـاهد فـيـهـا للشهاب.

(١٩٢) الخفاجي: الحاشية ٤: ١٦٦.

(١٩٣) انظر سيبويه: الكتاب ٢: ٤٦.

(١٩٤) انظر هامش رقم (١٩١).

(١٩٥) انظر ابن يعيش موفق الدين: شرح المفصل، بيروت، دار عالم الكتب ٥: ٩٥.

يجعلني أنظر إلى الشهاب في ضوء ما ذكره بعض من ترجم له من كونه ساحباً ذيل الفخر والكبرياء[١٩٦]، وهو أمرٌ يُشبعُه بأن يسير في ظل المنهج التوفيقي القائم على مقارنة الآراء موافقة ورفضاً، حتى لو أدّى به ذلك إلى اعتماد رواية ضعيفة أو اختيار رأي مرجوح، كما في هذه المسألة.

٤ - جواز التنوين في (سبحان) إذا قُطع عن الإضافة:

أورد الشهاب هذه المسألة في تفسير سورة الإسراء عند الكلام على قوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾[١٩٧] سالكاً سبيل النقل عن النحاة الذين سبقوه، مفسّراً رأي البيضاوي فقال: «قوله: وقد يُستعمل عَلَماً له، أي: للتنزيه، فيُقطع عن الإضافة؛ لأن الأعلام لا تُضاف قياساً، ويُمنع من الصرف للعَلَمية والزيادتين، قال الرضي[١٩٨]: «ولا دليل على علميته؛ لأنّه أكثر ما يستعمل مضافاً، فلا يكون علماً، وإذا قُطع فقد جاء منوّناً في الشعر كقوله[١٩٩]:

سُبْحانه ثم سبحاناً [يَعوذُ][٢٠٠] له   وقَبْلنا [سبّح الجوديُّ والـجُمُد][٢٠١]»[٢٠٢]

---

(١٩٦) انظر ابن معصوم: سلافة العصر: ٤٢١.

(١٩٧) الإسراء: ١.

(١٩٨) انظر الأستراباذيّ، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت ١: ٦٥.

(١٩٩) ينسب البيت لأمية بن أبي الصلت، انظر سيبويه: الكتاب ١: ٣٢٦ وابن يعيش: شرح المفصل ١: ١٢٠ وينسب لورقة بن نوفل انظر البغدادي: الخزانة ٣: ٣٨٨. ولم اجده في ديوان أمية الذي جمعه وحققه محمد المرزوقي، وصدر في تونس عام ١٩٧٣م.

(٢٠٠) في متن الحاشية ٦: ٣ (نعوذ).

(٢٠١) في متن الحاشية ٦: ٣ (سبحات الجود والحمد) ولعلّهما تصحيف.

(٣٠٢) الخفاجي: الحاشية ٦: ٣.

وقد جعل سيبويه هذا البيت شاهداً لمجيء (سبحان) منوناً مفرداً في الشعر فقط[٢٠٣]، ورواية سيبويه للبيت هي التي أثبتُّها؛ لأن حاشية الشهاب قد أصابها تصحيف كثير[٢٠٤] إذ ورد البيت فيها: بوضع كلمة (نعوذ) بدلاً من (يَعودُ) و (سبحَاتُ الجود والحَمَدِ) بدلاً من (سبّح الجوديّ والجُمُدُ)، وهذا الشاهد ليس خاصّاً بالشهاب، فهو ينقله عن الرضيّ، وقد سبق إليه سيبويه كما رأينا، ويقول العكبري هنا: «(سبحان) اسم واقعٌ موقع المصدر، وقد اشتق منه سبَّحتُ والتّسبيح، ولا يكاد يُستعمل إلا مضافاً؛ لأن الإضافة تبيّن من المعظم فإذا أفرد عن الإضافة، كان اسماً علماً للتسبيح، لا ينصرف للتعريف، والألف والنون في آخره مثل (عثمان) وقد جاء في الشعر منوّناً»[٢٠٥].

فهذا البيت الذي ذكره الشهاب يشكل دليلاً عنده على تنوين (سبحان) إذا قُطع عن الإضافة.

ب - المجهول القائل:

ظهر اعتماد الشهاب على الشاهد الشعري المجهول القائل، ويعزّز ذلك المسائل الآتية:

١ - إبدالُ الجملة من الجملة:

أجاز الشهاب تبعاً لغيره من النّحاة إبدال الجملة من الجملة، واعتمد في ذلك على شعرٍ مجهول القائل، وذلك عند الكلام على قوله تعالى: ﴿أرأيتمُ شركاءكم الذين تدْعون من دون الله أروني ماذا خلقوا من الأرض﴾[٢٠٦]. فقد ذكر البيضاويُّ أن جملة

---

(٢٠٣) الخفاجي: الحاشية ٦: ٣.

(٢٠٤) المصدر السابق ٦: ٣ وانظر ١: ٨٥.

(٢٠٥) العكبري: التّبيان ١: ٤٩.

(٢٠٦) فاطر: ٤٠.

(أروني) بدلٌ من (أرأيتمُ)(٢٠٧)، وعلّق عليه الشهاب مقراً به قائلاً: «بدل الاشتمال، ويجوز أن يكون بدل كلّ، لاتحادهما، ولا يَرد عليه أن البدل في حكم تكرير العامل ولا عامل هنا، ولا انّ المُبدل من مدخول الهمزة يلزم إعادتها معه، ولا انّ البدل لا يصحّ في الجمل كما توهَّم، أمّا الأوّل، فإنّما هو في بدل المفردات كما صرّحوا به، وأمّا الثاني فإنّما هو إذا كان الاستفهام باقياً على معناه، أمّا إذا انسلخ عنه كما هنا، فليس ذلك بلازمٍ، وأمّا الثالث، فلأنّ أهل العربية والمعاني نصّوا على خلافه، وقد ورد في كلام العرب كقوله(٢٠٨):

أقُول لهُ ارْحَلْ لا تُقيمَنَّ عِنْدَنا

ويجوز كون (أروني) استئنافاً، على أنه حذف من (أرأيتُم) و (أروني) [أحد](٢٠٩) المفعولين، وعلى البدليّة لا حذف أصلاً»(٢١٠).

وتبدو في هذه المسألة تبعية الشهاب لمن سبقه في جواز إبدال الجملة من الجملة، فهو ينقل كلام البيضاوي مع شيء من التوضيح، غير أنّ البيضاويّ هو الآخر تابع لغيره من النحاة، فقد أجاز سيبويه إبدال الجملة من الجملة بقوله: «وسألتُ الخليل عن قوله(٢١١):

مَتَى تأتِنا تُلمِمْ بنا في ديارِنا تَجِدْ حَطباً جَزْلاً وناراً تأجَّجا

---

(٢٠٧) انظر البيضاوي: انوار التنزيل ٢: ٢٧٤.

(٢٠٨) البيت مجهول القائل انظر ابن هشام: مغني اللبيب: ٥٥٧، والبغدادي: الخزانة ٥: ٢٠٧ وتمامه:

وإلا فكُنْ في السِّرِّ والجهْرِ مُسْلما

(٢٠٩) في متن الحاشية ٧: ٢٢٩ (إحدى) ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢١٠) الخفاجي: الحاشية ٧: ٢٢٩.

(٢١١) انظر سيبويه: الكتاب ٣: ٨٦ حيث نسبه المحقق إلى عبدالله الحر أو الحطيئة، وقال ليس في ديوانه وانظر الأنباري: الإنصاف ٢: ٥٨٣ والبغدادي: الخزانة ٥: ٢٠٤، ٩: ٩٠، ٩٦، ٩٨، ٩٩.

قال: (تُلمِمْ) بدلٌ من الفعل الأوّل»[٢١٢]. والى ذلك ذهب ابن الأنباري[٢١٣] وابن هشام[٢١٤] والبغدادي[٢١٥].

وتؤكد هذه المسألة من جديد ما ذهبنا إليه من سلوك الشهاب نهجاً توفيقياً لا يقوم على الابتكار، بل على التقليد، مكّنه من ذلك تأخّر زمانه الذي أتاح له الاطلاع على كثير من آراء النحاة، والموازنة بينها لاختيار ما يراه مناسباً، كما تؤكّد المسألة اعتداده بالشاهد الشعري كغيره من النّحاة، حتّى لو كان مجهول القائل، ملتقياً في ذلك المنهج الوصفيّ.

فقول الشاعر:

أقول له ارحلْ لا تقيمنّ عندَنا وإلاّ فكُنْ في السرّ والجهر مسْلما

واردٌ في مغني اللبيب وخزانة الأدب، ولا يُعرف له قائلٌ، ومع ذلك جعله الشهاب تبعاً لغيره من النحاة حجّةً، في إبدال الجملة من الجملة.

٢ ـ وقوع الضمير المتّصل بعد (إلاّ):

نَقل الشّهاب رأي الحريري، وناقشه مبيّناً فيه ما يرى أنه وجه الصواب، فالحريريّ يرفض وقوع الضمير المتّصل بعد (إلا) قائلاً: «ويقولون: جاءني القوم إلاّك وإلاّه)، فيوقعون الضمير المتّصل بعد (إلا) كما يوقع بعد (غير) في مثل قولك: (جاءَ القوم غَيرك) فيوهمون كما وَهَم أبو الطيب في قوله[٢١٦]:

(٢١٢) سيبويه: الكتاب ٣: ٨٦.

(٢١٣) انظر الأنباري: الإنصاف ٢: ٥٨٣ ـ ٥٨٤.

(٢١٤) انظر ابن هشام: أوضح المسالك ٣: ٢٩٥.

(٢١٥) انظر البغدادي: الخزانة ٩: ٩٠.

(٢١٦) انظر المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين: الديوان، شرح الواحدي، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت ٢: ٨٧٢.

ليس إلاك يا عليُّ هُمامُ   سَيْفُه دُونَ عِرضه مسْلُولُ

والصّوابُ أنْ لا يُوقع بعد (إلاّ) إلا الضمير المنفصل»[٢١٧]، وأورد من شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿أمر ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاه﴾[٢١٨] وجعل من النادر قول الشاعر[٢١٩]:

فَما نُبالي إذا ما كنتِ جارتَنا.   ألاّ يُجاورنا إلاّكِ ديّارُ

وزعم الحريري أنه لم يأتِ في أشعار المتقدّمين سواه، فهو عنده نادرٌ، لا يُعتد به ولا يُقاس عليه، غير أن الشهاب الخفاجي يقول: «هذا مذهب كثيرٍ من النحاة وفي شرح التّسهيل[٢٢٠] أن ابن الأنباريّ قال: إن مثله مسموعٌ من العرب مقيسٌ عليه، فيقال عنده قياساً: (إلاكَ وحتّاك) فلا يرد ما ذكره، وقياس قول من قال: إن (إلا) عاملةٌ في المستثنى أن يتّصل بها الضمير، لكنه عُدل عنه في الأكثر»[٢٢١].

ثم أورد الشهاب الشاهد الذي ذكره الحريري[٢٢٢]، وأتبعه قولَ الشاعر[٢٢٣]:

أعُوذُ بربّ العرشِ من فئةٍ بَغَتْ   عليّ فمالي عوضُ إلاّه ناصر

ثم راح يعلق عليهمـا ناقلاً رأي ابن مالك الذي ينفي كون اتصال الضمير بـ (إلا) من ضرورة الشعر؛ لأن في الإمكان القول: (أن لا يجاورنا خلٌّ ولا جارُ) و (فما في

---

(٢١٧) الحريري: درة الغواص: ٦٦ ـ ٦٧.

(٢١٨) يوسف: ٤٠.

(٢١٩) لم أهتد إلى قائل هذا البيت، انظر البغدادي: الخزانة ٥: ٢٨٠ (إذ قال: قلما خلا عنه كتاب نحوي والله أعلم بقائله).

(٢٢٠) انظر ابن مالك، جمال الدين الأندلسي: شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠م ١: ١٥٢.

(٢٢١) الخفاجي: شرح الدرة: ١٥٣.

(٢٢٢) انظر الصفحة السابقة، هامش رقم (٢١٦).

(٢٢٣) لم أهتد إلى قائل هذا البيت، انظر ابن عقيل: شرحه على الفية ابن مالك ١: ٨٩.

غيره عوضُ ناصر)[٢٢٤]، ونقل كذلك ردّ المرادي على ابن مالك بأنه صرّح في موضع آخر أنه شاذٌّ لا يُقاس عليه، «وأنه [مامن][٢٢٥] ضرورة إلا ويمكن أن يُغيّر لفظها»[٢٢٦] ثم انتهى الشهاب إلى القول: «ومنه يُعلم أنّ قوله: لم يأت في أشعار المتقدمين سواه، غير صحيح»[٢٢٧].

وبهذا يظهر اعتماد الشهاب على الشاهد الشعري الذي لا يعرف قائله، وهو ليس مبتكراً في ذلك، فابن عقيل يجعل هذين البيتين من شواهد شرحه على ألفية ابن مالك، لكنه يحملهما على الضرورة[٢٢٨]، والقول نفسه عند ابن هشام في أوضح المسالك، إذ جعل اتصال الضمير بـ (إلا) مقصوراً على الشعر[٢٢٩].

كما يلتقي سيبويه الذي استشهد في كتابه بخمسين بيتاً لا يُعرف لها قائل[٢٣٠].

جـ - أشعار المحدَثين:

استشهد الشهاب في بعض المسائل بشعر المحدثين، ويعزّز ذلك المواضعُ التالية:

١ - اتّصال الضمير بلفظ (طوبى) دون وساطة اللام:

فقد دافع عن عبدالله بن المعتز في قوله[٢٣١]:

---

(٢٢٤) انظر ابن عقيل: شرح الألفية ١:٨٩ ـ ٩٠ وابن هشام: أوضح المسالك ١:٧٢.

(٢٢٥) في الأصل: (من) بحذف (ما) ولعل الصواب ما أثبتناه، انظر الخفاجي: شرح الدرة: ١٥٣.

(٢٢٦) راجعت كتاب (الجنى الداني في حروف المعاني) ولم أجد هذا الراي، ولعله في شرح المرادي للتسهيل، وهو غير مطبوع فيما أعلم.

(٢٢٧) الخفاجي: شرح الدرة: ١٥٣.

(٢٢٨) انظر ابن عقيل: شرح الألفية ١: ٨٩ ـ ٩٠.

(٢٢٩) انظر ابن هشام: أوضح المسالك ١: ٧٢.

(٢٣٠) انظر البغدادي: الخزانة ١: ١٧.

(٢٣١) انظر ابن المعتز، عبدالله: ديوان ابن المعتز، شرح: يوسف فرحات، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م: ٥٤١.

مرّتْ بنا سَحَراً طيرٌ فقُلتُ لها   طوباكِ يا ليْتنا إيّاكِ طُوباكِ

حيث قال الشهاب: «وممّا عابوه عليه قوله: (طوباك يا ليتنا إيّاك طُوباك). قالوا: صوابه (طوبى لك)، وفيه نظرٌ عندي؛ فإذا استعمل لفظٌ في كلامهم على وجه من الوجوه، ثم استعمل على وجهٍ آخر، جارٍ على قواعد العربية، مؤدٍّ لذلك المعنى، كيف يُعدّ خطأً؟ فإنّ اللام هنا مقدّرةٌ، والمقدر في حكم الملفوظ، فما الفرق بين (طوبى لك) و (طوباك)، حتى يُقال: إنّ الثاني لحنٌ؟»[232].

وهذا الرأي الذي تبناه الشهاب، يدلُّ على توسيعه دائرة الاحتجاج زمانياً.

ولا يوجد في النصوص المحتج بها ما يسند رأي الشهاب، فقد جاء في سورة الرّعد: ﴿الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مآب﴾[233].

ولو تسامح النحاة تسامح الشّهاب، لاختلطت القواعد، ولم يتميز الفصيح من غيره.

٢ - مجيء (عسى) فعلاً متصرفاً:

ذكر الشهاب هذه المسألة في تعليقه على رأي البيضاوي الذي جعل (عسى) جامدةً مطلقاً، حيث قال: «وتكون (عسى) بمعنى (يبس) أيضاً، كقول البحتري[234]:

يَتَعاطى القريضَ وهو جَمَادُ الذّهن   م   يَجْفو عن القريضِ ويَعْسو

---

(٢٣٢) الخفاجي: ريحانة الأليا ٢: ٤٨٥.

(٢٣٣) الرعد: ٢٩.

(٢٣٤) انظر البحتري، ابو عبادة الوليد بن عبيدالله: الديوان، شرح وتعليق محمد التونجي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٤ ـ ١٩٩٤م ٢: ٦١٨.

فقوله: إن (عسى) لا تتصرف، أي: بناء على المشهور من قول النحاة»(٢٣٥).

واحتجاج الشهاب هنا بشعر البحتريّ، مخالف لما أجمع أكثر النحاة عليه من تقييد الاحتجاج بعصر محدّد.

وفي المسألة نفسها يورد قول أبي العلاء المعري(٢٣٦):

عَسَاكَ تعذرُ إن قصّرتُ في مِدَحي فإنّ مثلي بهجران القريضِ عَسِي

وهو عند الشهاب دليلٌ على إمكانية تصرّف (عسى).

٣ ـ دخول (لات) على غير لفظ الحين:

يؤكّد الشهاب جواز الاحتجاج بشعر المتنبيّ إذ يقول: «أجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه»(٢٣٧)، ويعزّز رأيه هذا عندما يورد قول المتنبي(٢٣٨):

لَقَدْ تصبّرتُ حتّى لات مصْطبرٍ والآنَ أقحمُ حتّى لاتَ مقتحَمِ

ويدافع عن المتنبي بقوله: «والذي يُخرّج عليه أنّه على قول من لا يخصُّها بلفظ (حين) بل يعمّم فيها فيقول: تدخل على كل اسم زمان، بجعل (مصطبَر ومقتَحَم) اسمي زمانٍ لا مصدراً بمعنى الاصطبار والاقتحام، أو يقول: هي داخلة على لفظ (حين) مقدّر بعدها»(٢٣٩).

---

(٢٣٥) الخفاجي: الحاشية ١: ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٢٣٦) انظر المعري، أبو العلاء، ديوان سقط الزند، شرح ن رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت: ٧٨.

(٢٣٧) الخفاجي: شرح الدرة: ١٩٢.

(٢٣٨) انظر المتنبي: الديوان ١: ١١٢.

(٢٣٩) الخفاجي: الحاشية ٧: ٢٩٤.

٤ ـ تعدّي افعال القلوب إلى مفعول واحد:

يقول الشهاب نقلاً عن الرضيّ: «ومن خصائص أفعال القلوب أنك إذا وجدْته على صفةٍ، لزم أن تعلمه عليها بعد أن لم يكن معلوماً[٢٤٠] (انتهى) يعني أنّ أصل معناها الإصابة كوجد ضالته، فيتعدى لواحد، قال المتنبي[٢٤١]:

والظُّلمُ من شِيَمِ النّفوس فإنْ تجدْ   ذا عفةٍ فلعلّةٍ لا يَظلمُ»[٢٤٢]

والظاهر في هاتين المسألتين، أنّ الشهاب يجعل شعر المتنبي حجة يبني عليها رأيه.

رابعاً: الكلام المنثور

أ ـ كلام الصّحابة:

يورد الشهاب الخفاجيُّ في بحثه لبعض مسائل النحو، من أقوال الصحابة ما يؤكد أنه يعدُّها شواهد نحوية وأدلةً يمكن أن تفيد في تقرير القواعد، والملاحظ ان رأي الشهاب في هذه المسائل جميعها ليس خاصاً به، بل جاء رأيه تقليداً لغيره من النحاة الذين سبقوه ويظهر اعتماده على أقوال الصحابة في المسائل الآتية.

١ ـ استخدام لفظ (كافة) مضافاً ومعرفة:

نقل الشهاب عن بعض النحاة أن لفظ (كافة) من الأسماء التي تلزم النصب على الحال، كما نقل عنهم استهجان إضافتها في كلام الزمخشري والحريري، إذ قال الزمخشري في خطبة المفصّل: «محيطاً بكافة الأبواب»[٢٤٣] قال الشهاب: «وهو مما

---

(٢٤٠) انظر الرضي: شرح الكافية في النحو ٢: ٢٧٩.

(٢٤١) انظر المتنبي: الديوان ١: ٤٩٠.

(٢٤٢) الخفاجي: الحاشية ١: ٦.

(٢٤٣) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر: المفصل في صنعة الإعراب؛ تقديم، د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٩٩٣م: ١٩ ـ ٢٠.

خُطىء فيه ومُخطّئه هو المخطىء»[٢٤٤] وقد استشهد لصحّة هذا الأسلوب بقول عمر بن الخطّاب - رضي الله عنه - في كتاب مختوم بختمه: «جَعَلْتُ لآل بني كاكلة على كافّة بيتِ مالِ المسلمين لكلّ عام مائتي مثقالٍ عيناً ذهباً إبريزاً»[٢٤٥] ودافع الشهاب عن هذا الأسلوب مؤكّداً صحته بقوله: «لأنّا إذا عَلمْنا وضع لفظٍ عامٍّ بنقلٍ من السّلف وتَتَبُّع لموارد استعماله في كلام من يُعتدّ به ويُستشهد بكلامه، ورأيناهم استعملوه على حالة مخصوصة من الإعراب والتعريف والتنكير ونحوه، فهل نقول إنه حقيقةٌ أو مجازٌ ومثاله ما نحن فيه، فإنّ (كافة) ورد عن العرب بمعنى الجميع، لكنهم استعملوه منكّراً منصوباً وفي الناس خاصّةً، ومُقتضَى الوضع أن لا يلزمه ما ذُكر، فيُستعمل كما استعمل (جميعاً) معرّفاً ومنكّراً بوجوه الإعراب في النّاس وغيرهم، والظاهر الجواز؛ لأنا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة، حجّرنا الواسع، وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم، ولما لم يخرج عمّا وضع له فهو حقيقةٌ، والذي يَشهدُ له العقل السليم، أنّه لا محيد عما قلناه إلاّ لمكابرٍ ومعاندٍ»[٢٤٦].

ثم ذكر نص كتاب عمر بن الخطاب الذي أوردناه، وذكر أن علياً -كرم الله وجهه- قد رأى هذا الكتاب حينما آلت الخلافة إليه، فأقرّه ولم يعترض على ما كتبه عمر[٢٤٧]، ونقل الشهاب عن سعد المِلّة والدّين أنه قال في شرح المقاصد: «وهذا مما صحّ عنه والخطّ موجودٌ في آل بني كاكلة إلى الآن»[٢٤٨].

وبعد عرض مختلف الآراء وردّه على ابن هشام الذي خطّأ الزمخشري في

---

(٢٤٤) الخفاجي: شرح الدرة: ٧٠ وانظر ابن هشام: المغني: ٧٣٣.

(٢٤٥) المصدر السابق: ٧٠.

(٢٤٦) الخفاجي: شرح الدرة: ٧٠.

(٢٤٧) انظر المصدر السابق: ٧١.

(٢٤٨) المصدر السابق: ٧٠ - ٧١.

استعماله (كافة) خارجاً عن النصب[٢٤٩] قال: «والحاصل أنهم رواية ودراية لم يُصيبوا فيما التزموه من تنكيره ونصبه واختصاصه بالعقلاء»[٢٥٠].

وبحث الشهاب هذه المسألة في موضع آخر من حاشيته على تفسير البيضاويّ، وذلك في قوله تعالى: ﴿ادخلوا في السّلم كافّةً ولا تتّبعوا خطوات الشيطان﴾[٢٥١] وأحال فيها إلى شرح درة الغواص بقوله: «وقدْ بَسَطْناه في شرح درّة الغوّاص»[٢٥٢].

وذهب بعضُ معربي القرآن الكريم إلى التزام الحالية في (كافة) منهم النّحاس[٢٥٣] والعُكبري[٢٥٤]، وبهذا يكون الشهاب قد بنى رأيه في هذه المسألة على كلام الصحابي عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ وهو أمرٌ ليس خاصّاً به، وعلى هذا، نُرجّح ما ذهب إليه الشهاب تبعاً للزمخشريّ.

٢ ـ استخدام (إذْ) مع (بينا):

أورد الشهاب الخفاجيّ هذه المسألة في ردّه على الحريريّ، الذي يرى أن قولهم: (بينا زيدٌ قائمٌ إذْ جاء عمرو) خطأ، والصواب عنده (بينا زيدٌ قائمٌ جاء عمرو)[٢٥٥]، وقد جاء في ردّ الشهاب نصٌّ لعلي بن أبي طالب يجيز ما منعه الحريري وهو قوله: «بينا هو يستقيلها في حياته إذْ عقدها لآخر بعد وفاته»[٢٥٦] وهو يعتمد في ذلك على ما ذكره

---

(٢٤٩) انظر الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب: ٢٠ وابن هشام: المغني: ٧٣٣.

(٢٥٠) الخفاجي: شرح الدرة: ٧٢.

(٢٥١) البقرة: ٢٠٨.

(٢٥٢) الخفاجي: الحاشية ٢: ٢٩٦.

(٢٥٣) انظر النحاس: إعراب القرآن ١: ٣٠٠.

(٢٥٤) انظر العكبير: التبيان ١: ١٦٩ و ٢: ٦٤٣.

(٢٥٥) انظر الحريري: درة الغواص: ٣٨.

(٢٥٦) انظر الخفاجي: شرح الدرة: ٩٧. وانظر الرضي: شرح الكافية ٢: ١١٣.

الرضي[٢٥٧] فبعد أن أورد شاهداً شعرياً[٢٥٨] وحديثاً نبوياً سبق بيانه عند الكلام على الحديث النبوي، فإنه ذكر قول الإمام عليّ، ليدلّ على جواز أنْ تستخدم (إذْ) مع (بينا وبينما)، وليس الشهاب في ذلك مجدّداً؛ لأن سيبويه قد أجاز ذلك بقوله: «وأما إذا فلما يُستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرفٌ، وتكون للشيء توافقه في حالٍ أنت فيها، وذلك قولك: (مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ) وتكون (إذْ) مثلها أيضاً ولا يليها إلا الفعل الواجب، وذلك قولك: (بينما أنا كذلك إذْ جاء زيدٌ)»[٢٥٩]، فلا حجّة للحريري في رأيه مع نقل سيبويه، ووجود الشواهد الفصيحة شعراً ونثراً، مما يؤيد ما ذهب إليه الشهاب تبعاً لغيره من النحاة، وقد تبع البغدادي شيخه الشهاب في جواز اقتران جواب (بينا) بـ (إذا)[٢٦٠].

وهذا النصّ يدلّ بوضوحٍ على أنّ الشهاب الخفاجيّ يجعلُ من كلام الصّحابة شاهداً يُحتج به في مسائل النحو، وليس أول من فعل ذلك.

٣ - تقديم ضمير الغائب على المتكلم الأعرف إذا اتّصلا بفعلٍ واحد:

أورد الشهاب هذه المسألة في الكلام على قوله تعالى: ﴿أنلزمُكموها وأنتمْ لها كارهون﴾[٢٦١]، فنقل عن البيضاويّ أنّه حيث اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعاً

---

(٢٥٧) انظر الرضي: شرح الكافية ٢: ١١٣. حيث أجاز وقوع (إذا و إذْ) بعد (بينا وبينما).

(٢٥٨) الشاهد هو:

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا   إذا نحن فيهم سوقة نتكفف

وهو من شواهد المغني.

انظر ابن هشام: المغني: ٤١٠ وقدْرواه (ليس نُنصف) وانظر البغدادي: الخزانة ٧: ٥٩ وقد رواه (نَتنصفُ).

(٢٥٩) سيبويه: الكتاب ٤: ٢٣٢.

(٢٦٠) انظر البغدادي: الخزانة ٧: ٦٠.

(٢٦١) هود: ٢٨.

وقُدّم الأعرف، جاز في الثاني الفصلُ والوصل[٢٦٢]. ثم علّق الشهاب على ذلك قائلاً: «وهو ضمير المخاطب؛ لأنه أعرف من الغائب، كما بُيّن في النحو وهذا أحدُ مذهبين في هذه المسألة، وقيل إنّه يلزمُ الاتصال كما في هذه الآية، ونُسب لسيبويه[٢٦٣]، ولو قُدّم الغائب وجب الانفصال فيُقال: (أنُلزمُها إيّاكم) على الصحيح وأجاز بعضهم الاتصال واستشهدوا بقول عثمان ـ رضي الله عنه ـ : «أراهمْني»[٢٦٤] حيث قُدّم ضمير الغائب على ضمير المتكلم الأعرف واتّصل وكان الواجبُ: أراهم إيّاي»[٢٦٥]، ويرى سيبويه أنّ الأوْلى تقديم ضمير المخاطب بقوله: «وإنما كان المخاطب أولى بأن يُبدأ به من قِبَل أنّ المخاطَب أقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يَبْدأ بنفسه قبل المخاطَب، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ به من الغائب»[٢٦٦].

ويُظهر هذا النصُّ مخالفة الشهاب الخفاجيّ رأي سيبويه، وقد ذكر ابن مالك في التسهيل وجوب تقديم الأسبق رتبةً مع الاتصال[٢٦٧]، وشرح الدماميني في تعليق الفرائد قائلاً: «فيُقدم المتكلّم على المخاطب نحو: يا غلام أعطانيكَ زيدٌ، والدرهم أعطانيه زيدٌ، والدرهم أعطيتُكه، هذا في الأمر الغالب وندر غيره كما رُوي من قول عثمان: «أراهمْني الباطلُ شيطاناً»[٢٦٨] فقدّم ضمير الغائب على ضمير المتكلم مع الاتّصال»[٢٦٩]. فما جعله الشهاب جائزاً اعتماداً على كلام الصحابيّ عثمان بن عفّان ـ رضي الله عنه ـ

(٢٦٢) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٤٥٥.

(٢٦٣) انظر سيبويه: الكتاب ٢: ٣٦٤.

(٢٦٤) انظر الدماميني: تعليق الفرائد ٢: ٩٥.

(٢٦٥) الخفاجي: الحاشية ٥: ٩٢.

(٢٦٦) سيبويه: الكتاب ٢: ٣٦٤.

(٢٦٧) انظر ابن مالك: التسهيل ١: ١٢٢.

(٢٦٨) انظر هامش رقم (٢٦٤).

(٢٦٩) الدماميني: تعليق الفرائد ٢: ٩٥.

محمولٌ عند غيره على النّدور، وفي هذا تناقضٌ مع ما ذهب إليه الشهاب من عدم الاعتماد على النادر والشّاذ مما سنوضحه عند الكلام على القياس(٢٧٠).

وهذا التناقض يمكن تفسيره في ضوء ما نعرف عن نفسية الشهاب التي تنزع إلى المخالفة في كثيرٍ من الأمور حتى لو أدّى ذلك إلى مخالفة المنهج الذي رسمه لنفسه بعدم الاعتماد على النادر أو الشّاذ.

٤ ـ خروج أسماء الاستفهام عن صدراة الكلام:

من القواعد المشهورة عند النحاة، أنّ أسماء الاستفهام لها حقّ الصدارة في الكلام(٢٧١)، وقد ناقش الشهاب هذه المسألة، فذهب إلى جواز أن تجيء أسماء الاستفهام متأخرةً، وفصّل الحديث بقوله: «والمشهور في كتب النحو أنه لا يجوز تقدّمُ العامل عليها مطلقاً، وقد سُمع عن ذلك خلافه في كلامهم قديماً وحديثاً، ونُقل عن الكوفيين جوازه من غير تقييد(٢٧٢)، فوجوب التقديم مذهب البصريين»(٢٧٣) واعتمد الشهاب فيما قرره هنا على آراء غيره من النحاة، فأحال إلى شرح التسهيل ناقلاً ما ورد عن ابن مالك من إجازة الكوفيين في (من وما وأي) عند قصد الاستثبات، التأخير، والاستثبات هو السؤال عما سبق ذِكْره، كمن قال: (قتلتُ رجلاً) فتقول له: قتلْتَ من؟(٢٧٤)

كما أحال إلى توضيح ابن مالك على البخاري بقوله: «وفي توضيح ابن مالك ذكر (ماذا) متأخرة في الحديث وقال: فيه شاهدٌ على أن (ما) الاستفهامية إذا رُكّبت مع (ذا)

---

(٢٧٠) انظر بحث القياس من هذا الفصل.

(٢٧١) انظر سيبويه: الكتاب ٢: ١٢٨ وابن هشام: أوضح المسالك ١: ١٧٣ ومغني اللبيب: ٣٩٦ والبغدادي: خزانة الأدب ٩: ٢٢٣.

(٢٧٢) انظر الأنباري: الإنصاف ١: ١٥٩.

(٢٧٣) الخفاجي: طراز المجالس: ١٩٤.

(٢٧٤) انظر المصدر السابق: ١٩٤.

تفارق وجوب الصدارة، فيعمل فيها ما قبلها رفعاً ونصباً. فالرفع كقولهم (كان ماذا) والنصب كقول أمّ المؤمنين (أقول ماذا)[٢٧٥]»[٢٧٦].

وقد ذكر هذه المسألة بدر الدين الدماميني ناقلاً عن ابن مالك استشهاده بقول أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ في حديث الإفك: (أقول ماذا) وقول بعض الصحابة: (فكان ماذا) وقصَر الدمامينيّ الحكم هنا على (ماذا) بقوله: «وقد صرح بعض المتأخرين بأنّها من بين أدوات الاستفهام مخصوصةٌ بجواز عمل ما قبلها فيها وأن كلام العرب على ذلك»[٢٧٧]، مع العلم بأن القول الذي عدّه الشهاب شاهداً ليس لعائشة، بل لأمها أو لأبيها، كما بيّن ذلك محقق كتاب تعليق الفرائد[٢٧٨].

وبعد أن عرض الشهاب جملةً من الآراء قال: «هذا زبدة ما قاله المتقدمون والمتأخرون، وتلخّص لنا منه أن الأصل تقديمه، وسُمع في كلام العرب وفي الحديث تأخيره كثيراً، خصوصاً في (ماذا) وقد أورد ابن [المرحّل المغربي][٢٧٩] شواهد من كلام العرب كثيرةً، فإمّا نقول يجوز سماعاً أو مطلقاً أو يختصّ بـ (ماذا)؛ لأنّها بتركّبها خرجت عن الصدارة، كما أشار إليه ابن مالك في توضيحه[٢٨٠]، أو هو مخصوصٌ بالاستثبات للمشاكلة أو يقدر له عاملٌ مُؤخّر، وفيه كلامٌ لنا في حواشي القاضي[٢٨١]،

---

(٢٧٥) انظر ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٠٤.

(٢٧٦) الخفاجي: طراز المجالس: ١٩٤.

(٢٧٧) الدماميني: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢: ٢٠١.

(٢٧٨) المصدر السابق: ٢: ٢٠٢.

(٢٧٩) في طراز المجالس (المرجّل) ولعل الصواب ما أثبتناه لأنني لم أعثر في كتب التراجم على ابن المرجل اما ابن المرحّل فقد اشار إليه صاحب معجم المؤلفين، انظر عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين ٣: ١٠٩.

(٢٨٠) انظر ابن مالك: شواهد التوضيح: ٢٠٤.

(٢٨١) انظر الخفاجي: الحاشية ٢: ٩٤.

أو هو يجوز فيما لم يُستعمل في حقيقة الاستفهام»[٢٨٢].

وينبغي أن نشير هنا إلى أنّ رأي الشهاب في هذه المسألة غير دقيق لأن الدليل الذي ذكره من قول أم المؤمنين: (أقول ماذا) لم يُتّفق فيه على أنّ (ماذا) استفهامية، فلا مانع من عدّها مفعولاً به للفعل أقول، إذا جعلنا (ماذا) بقيّة جملة محذوفة، كما قاله الكوفيون في ميم (اللهمّ). وعند ذلك يسقط ما ذهب إليه الشهاب الخفاجيّ وابن مالك، ولو سلّمنا جواز تأخر اسم الاستفهام (ماذا) لعلة التركُّب من (ما) و (ذا) فلا يمكن أن ينسحب ذلك على بقية أسماء الاستفهام، إذ لا علّة فيها، وكان ينبغي للشهاب أن يورد من الشواهد التي وصفها بالكثرة ما يعزّز رأيه، ويقنعنا بما ذهب إليه من جواز تأخر أسماء الاستفهام، ويمكن الإشارة في هذه المسألة إلى ما تحويه كتب الشهاب من نصوصٍ منقولةٍ فُقِدت أصولها، وهو ما أشارت إليه دائرة المعارف الإسلامية، في حديثها عن (طراز المجالس) حيث ورد فيها: «حفظ نصوصاً من مؤلفاتٍ قديمة، تُعدُّ الآن في حكم المفقودة»[٢٨٣].

فابن المرحّل المغربيّ الذي ينقل عنه الشهاب هنا من الذين ضاعت مصنّفاتهم، كما نقل ذلك الأستاذ عمر رضا كحالة[٢٨٤].

ب ـ كلام الزّمخشريّ:

استشهد الشهاب بكلام الزمخشري في موضعين هما:

١ ـ أنواع الحال بعد (ما بال):

فقد ذكر الشهاب من بينها مجيء الحال جملةً اسميةً مقرونةً بالواو[٢٨٥]، ومثّل

(٢٨٢) الخفاجي: طراز المجالس: ١٩٥.

(٢٨٣) أحمد الشنتناوي وإبراهيم خورشيد: دائرة المعارف الإسلامية ٨: ٣٩٨.

(٢٨٤) انظر عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين ٣: ١٠.

(٢٨٥) انظر الخفاجي: طراز المجالس: ١٨٩.

لذلك بقول الزمخشري: «ما باله وهو آمن»[٢٨٦].

وهذا نصٌ صريحٌ يبيّن استشهاده بكلام الزمخشري.

٢ - وقوع (كافةً) معرفةً وخروجه عن الحالية:

فقد بحث الشهاب هذه المسألة، واحتج بجملةٍ من الشواهد من بينها قول الزمخشري في وصف كتابه (المفصّل في صنعة الإعراب): «محيطاً بكافّة الأبواب»[٢٨٧].

ويدافع الشهاب عن صحّة ما ذهب إليه الزمخشري فيقول: «والحاصل أنّهم رواية ودرايةً لم يُصيبوا فيما التزموه من تنكيره ونصبه واختصاصه بالعقلاء»[٢٨٨].

ويظهر في دفاعه عن الزمخشري هنا أنّه يجعل كلامه المنثور من أدّلة النحو، وهو يلتقي بذلك المنهج الوصفيّ الذي يحترم النصّ أيّاً كان قائله وزمانه.

خامساً: لغات القبائل

أ - لغة بني تميم:

استشهد الشهاب الخفاجيّ بلغة بني تميم في مسألة واحدة من مسائل النحو التي بحثها هي:

نصب المصادر بفعل محذوف:

ذكر الشهاب هذه المسألة في توجيه قوله تعالى: ﴿الحمد لله ربّ العالمين﴾[٢٨٩]

(٢٨٦) الزمخشري: الكشاف ١: ٤٢٣.

(٢٨٧) الزمخشري: المفصّل في صنعة الإعراب: ٢٠.

(٢٨٨) الخفاجي: شرح الدرة: ٧٢، وانظر الحاشية ٢: ٢٩٦.

(٢٨٩) الفاتحة: ١.

بنصب (الحمد)[290] فقال: «وقراءة النصب هنا شاذّةٌ منسوبةٌ لهرون بن موسى العتكي[291]، والقراءة الشاذّة يستدلّ بها النحاة، والنصب على المصدرية بفل محذوف تقديره (نحمد) بنون الجماعة، لأنّه مقولٌ على ألسنة العباد، ومناسبٌ لقوله: (نعبُد ونستعين)، لا بنون العظمة؛ لعدم مناسبته لمقام العبادة المقتضي التذلّل والخضوع، وليس مفعولاً به بتقدير (اقرؤوا) وإن جوّزَهُ بعضهم كما مرّ[292]، وقراءة الرفع أولى؛ لدلالة الجملة الاسمية على الدّوام والثّبوت بقرينة المقام بخلاف الفعلية»[293].

ونقل عن سيبويه بتصرف: «من العرب من ينصب المصادر بالألف واللام ومن ذلك (الحمدَ لله) ينصبها عامةُ بني تميم، وكثيرٌ من العرب، وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون: (العجبَ لك) فتفسير هذا كتفسيره حيث كان نكرةً، كأنّك قُلتَ: (حمداً وعجباً) ثمّ جئتَ بـ (لك) لتُبيّنَ معنى من يعني، ولم تجعله مبنيّاً عليه فتبتديء به»[294] وهو بهذا يلخص عبارة سيبويه[295]، ويتبنّى رأيه.

وقد تناول هذه الآية كثيرٌ من النحاة؛ فذكر الفرّاءُ أنّ القرّاء مجمعون على رفع (الحمد) في حين ينصبها أهل البدو[296]، ورفض الزجّاج الاعتراف بقراءة النّصب قائلاً: «وقد رُوي عن قومٍ من العرب: (الحمدَ لله والحمدِ لله)، وهذه لغة من لا يُلتفتُ إليه، ولا يُتشاغل بالرواية عنه، وإنما تشاغلنا نحن برواية هذا الحرف؛ لنحذّر الناس من أن يستعملوه، أو يظن جاهلٌ أنّه يجوز في كتاب الله عزّ وجلّ، أو في كلامٍ، ولم يأت

---

(٢٩٠) انظر مكرم، عبدالعال سالم: معجم القراءات القرآنية، ط١، جامعة الكويت، ١٩٨٢م ١: ٥.

(٢٩١) المرجع السابق ١: ٥.

(٢٩٢) تعد هذه العبارة من العبارات الغامضة التي يكثر الشهاب من ذكرها.

(٢٩٣) الخفاجي: الحاشية ١: ٨١.

(٢٩٤) الخفاجي: الحاشية ١: ٨١.

(٢٩٥) انظر: سيبويه: الكتاب ١: ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٢٩٦) انظر الفراء: معاني القرآن ١: ٣.

لهذا نظيرٌ في كلام العرب، ولا وجه له»[٢٩٧].

ويؤكد أبو جعفر النّحاس صحة القراءة المذكورة بقوله: «وقرأ ابن عيينة ورؤبة بن العجاج: (الحمدَ لله) على المصدر وهي لغة قيس والحارث بن سامة، والرفع أجودُ من جهة اللفظ والمعنى»[٢٩٨] وقد تبعه الشهاب الخفاجيّ في ترجيح الرفع[٢٩٩]، وذهب العُكبري إلى جواز قراءة النصب بقوله: «ويقرأ (الحمدَ) بالنصب على أنّه مصدر فعلٍ محذوفٍ أي: أحْمدُ الحمدَ، والرفع أجود؛ لأن فيه عموماً في المعنى»[٣٠٠].

ويظهر من هذه المسألة اعتماد الشهاب الخفاجي على لغات القبائل في بناء رأيه، كما تؤكد اعتماده على القراءات القرآنية، حتّى الشّاذة منها.

ب- لغة بني أسد:

نصْبُ الفعل بـ (أن) مضمرة:

ذكر الشهاب هذه المسألة عند الكلام على المثل العربي: «تسمعُ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه»[٣٠١]. فقال: «وفيه روايات أخر، نصب (تسمع) بـ (أن) مقدّرة فيه، وفي شرح الفصيح رُوي (لا أن تراه)[٣٠٢] وكان الكسائيُّ يقول: «أن تسمعَ» ويُدخل فيه (أن) والعامّة لا تدخلها، وقال أبو عبيد: حذف (أن) أشهر، ويقولون: (تسمعُ) بالرفع

---

(٢٩٧) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١: ٤٥ ـ ٤٦.

(٢٩٨) النحاس: إعراب القرآن ١: ٥.

(٢٩٩) انظر الخفاجي: الحاشية ١: ٨١.

(٣٠٠) العكبري: التبيان ١: ٥.

(٣٠١) انظر الميداني، ابو الفضل أحمد بن محمد: مجمع الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧م ١: ٢٢٧.

(٣٠٢) انظر ثعلب، أبو العباس: الفصيح في اللغة، بشرح أبي منصور الجبان، تحقيق عبدالجبار القزاز، ط١، ١٩٩١م: ١٧١.

والنصب»[٣٠٣]، ونقل الخفاجي عن الفرّاء[٣٠٤] قوله: «تسمع بالمعيديّ لا أن تراه، لغة بني أسد وهي العليا، وقيس تقول: لأن تسمع بالمعيْديّ»[٣٠٥]، ولم ينكر الشهاب الخفاجيّ على الفرّاء ترجيحه لغة بني أسد، والرواية التي أوردها سيبويه دون الإشارة إلى غيرها هي: (تسمعُ بالمعيدي لا أن تراه)[٣٠٦] وقد سبق الشهابَ إلى تقدير (أن) هنا كثيرٌ من النحاة منهم على سبيل المثال أبو عليّ الفارسي حيث قال: «والدّليل على أنّ (أنْ) في هذا النحو إذا حُذف، بمنزلة المثبت في اللفظ، ما جاء من قولهم: لأنْ تسمعَ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه، وحذفوا أن من هذا الكلام فقالوا: [تسمعَ][٣٠٧] بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه)، فلولا أنّ (أنْ) في حكم المثبت لم يجزْ هذا الكلام»[٣٠٨]. وممن قال بإضمار (أنْ) في هذا الموضع ابن هشام في مغني اللبيب[٣٠٩].

والمسألة التي بحثنا تدلّ على أن الشهاب يحتجّ بلغات القبائل، من خلال موافقته لغيره من النحاة ممن سلكوا هذا النهج، فاحتجوا بلغات القبائل.

جـ - لغة طيء:

إلحاق الفعل علامة التثنية وعلامة الجمع:

بحث الشهاب هذه المسألة مفصّلةً في ردّه على الحريري الذي يرفض الإقرار

---

(٣٠٣) الخفاجي: الحاشية ١: ٢٦٩.

(٣٠٤) كثيراً ما يذكر اسم المؤلف من المكثرين دون ذكر الكتاب.

(٣٠٥) الخفاجي: الحاشية ١: ٢٦٩.

(٣٠٦) انظر سيبويه: الكتاب ٤: ٤٤.

(٣٠٧) وردت الكلمة في كتاب أبي علي الفارسي (تسمُع) بضم العين، ولا يستقيم بذلك استدلاله، ولعل الصواب ما أثبتناه لأن الكلام هنا في نصب الفعل بـ (أن) مضمرة.

(٣٠٨) انظر الفارسي: أبو علي شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، حققه د. حسن هنداوي، دار العلم، دمشق، ودار العلوم والثقافة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م: ٤٣٩.

(٣٠٩) انظر ابن هشام: مغني اللبيب: ٣٦٤، ٥٥٩، ٧٧٢، ٨٣٩.

بصحة الجمل، التي يقترن الفعل فيها بعلامة التثنية أو علامة الجمع نحو (قاما الرجلان وقاموا الرجال) فالحريريّ يقول: «وما سُمع ذلك إلا في لغةٍ ضعيفةٍ، لم ينطق بها القرآن ولا أخبار الرسول ﷺ، ولا نُقل أيضاً عن الفُصحاء، ووجه الكلام توحيد الفعل»(٣١٠).

وعندما شرع الشهاب في الرّد على الحريري، فإنه أورد شواهد جواز هذا الأسلوب من القرآن الكريم والحديث النبوي(٣١١)، وقال: «وليس الأمر كما ذكره، فإنّ هذه لغة قومٍ من العرب يجعلون الألف والواو حرفي علامةٍ للتثنية والجمع، والاسم الظاهر فاعلاً، وتعرف بين النحاة بلغة (أكلوني البراغيث)؛ لأنّه مثالها الذي اشتهُرت به، وهي لغة طيء كما قاله الزمخشري(٣١٢)، وقد وقع منها في الآيات والأحاديث وكلام الفصحاء ما لا يحصى»(٣١٣)، وقد تبين لي أن هذا الرأي ليس خاصاً بالشهاب الخفاجي، فقد سبقه إليه نفر من النحاة منهم سيبويه، الذي أشار إلى ورود هذه اللغة عن العرب بقوله: «واعلم أن من العرب من يقول: (ضربوني قومُك وضرباني أخواك)، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة»(٣١٤).

وخرّج الزمخشريُّ على هذه اللغة(٣١٥) قوله تعالى: ﴿وأسرّوا النجوى الذين

---

(٣١٠) الحريري: درة الغواص: ٦٥.

(٣١١) انظر الخفاجي: شرح درة الغواص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٣١٢) انظر الزمخشري: الكشاف ٢: ٥٦٢ وابن هشام: أوضح المسالك ٢: ٦٠ ومغني اللبيب: ٤٧٨.

(٣١٣) الخفاجي: شرح درة الغواص ١٥٢ ـ ١٥٣. وانظر المسألة مفصلة في كتاب د. إسماعيل عمايره: آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث ٤٤ ـ ٤٩.

(٣١٤) سيبويه: الكتاب ٢: ٤٠، ١: ١٩، ٢٠، ٧٨.

(٣١٥) انظر الزمخشري: الكشاف ٢: ٥٦٢.

ظلموا﴾[٣١٦] كما ذهب ابن مالك وتابعه ابن عقيل[٣١٧] إلى جواز هذه اللغة على قلةٍ، وبعد أن طالعتُ ما حشده الدكتور إسماعيل عمايرة من شواهد هذه المسألة في كتابٍ خاصٍّ بها[٣١٨]، فإنني أذهب بلا تردّدٍ إلى جواز اتصال الألف والواو بالفعل، وجعلهما علامتي تثنية وجمع وهو ما أجازه الشهاب متّبعاً غيره من النُّحاة، ولا يلتفتُ إلى التأويل إذا كثرت الشواهد لهذه اللغة، ويظهر من بحث الشهاب هنا اعتماده على لغات القبائل فيما يُصدره من آراء، على قلة في هذا الاعتماد.

د - لغة بلحرث بن كعب:

استشهد الشهاب بلغة بلحرث بن كعب في موضعين هما:

١ - رفض إعراب جمع المذكر السالم بحركاتٍ مقدرة:

وذلك في قوله تعالى: ﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنّصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون﴾[٣١٩].

فقد نقل الرأي القائل بنصب (الصابئون) بالفتحة، ثمّ ردّه قائلاً: «هذا القول فاسدٌ، فإنّ لغة بلحرث وغيرهم الذين جعلوا المثنى دائماً بالألف نحو: (رأيتُ الزيدان) و(مررتُ بالزيدان) وأعربوه بحركات مقدّرة، إنما هي في المثنّى، وهذا القائل قاس الجمع عليه»[٣٢٠].

فهو في هذه المسألة يوردُ لغة بلحرث بن كعب، ويرى صحّتها في المثنّى، دون جمع المذكر السالم.

---

(٣١٦) الأنبياء: ٣.

(٣١٧) انظر ابن عقيل: شرح الألفية ١: ٤٧٣.

(٣١٨) المقصود كتاب (آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث).

(٣١٩) المائدة: ٦٩.

(٣٢٠) الخفاجي: الحاشية ٣: ٢٦٧.

٢ - إعراب المثنّى بحركاتٍ مقدّرة:

ففي تخريج قوله تعالى: ﴿إنّ هذان لساحران﴾[٣٢١] قال الشهاب: «وهذان اسم (إنّ) على لغة بلحرث بن كعب، فإنّهم جعلوا الألف للتثنية، وأعربوا المثنى تقديراً. . .»[٣٢٢].

وهذ النصّ يدلّ صراحةً على احتجاجه بلغة بلحرث بن كعب في مسائل النحو، بقي أن نقول: إنّ الشهاب في احتجاجه بلغات القبائل لم يخرج عن الحدود التي وضعها نحاة البصرة.

موقفُه من القياس

يعتمد الشهاب الخفاجيّ على القياس ويجعله من الأسس التي يبني عليها آراءه النحوية، بدرجةٍ لا تقل عن اعتماده على السماع، وينبغي أن أنبه هنا على وجود تداخلٍ واضحٍ بين السماع والقياس، بشكلٍ يجعل الفصل التامّ بينهما أمراً عسيراً؛ فقد وجدتُ لكل قياسٍ نحويّ مُسْتنداً من السّماع، ويظهر ذلك من تعريف القياس بأنه: «علم بمقاييس مستنبطة من كلام العرب»[٣٢٣] أو «قانونٌ مستنبطٌ من تتبع لغة العرب»[٣٢٤].

كما يظهر تداخل واضح بين القياس والعلة، جعل أستاذنا الدكتور محمد خير الحلواني ـ رحمه الله ـ يقول: «ولقد بان لنا في بحث القياس، أنه كثيراً ما ينطوي على العلّة؛ بل يكاد يكون من الصعب أحياناً أن نضع حدوداً فاصلةً بينه وبينها»[٣٢٥].

---

(٣٢١) طه: ٦٣.

(٣٢٢) الخفاجي: الحاشية ٦: ٢١٢.

(٣٢٣) انظر السيوطي: الاقتراح: ٣٨.

(٣٢٤) انظر التهانوي، محمد علي الفارقي: كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبدالبديع، المؤسسة المصرية العامة للتاليف والترجمة، مصر، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م ٢: ٣٠٤.

(٣٢٥) الحلواني، محمد خير: المفصل في تاريخ النحو العربي: ٢٨٧.

ويمكن أن يُحصر القياس النحوي في ثلاثة أنواع، ذكرها كثيرٌ من القدماء، ونقلها عنهم بعض المحدثين[٣٢٦] وهي على النحو التالي:

١ ـ قياس العلة، كإلحاق نائب الفاعل بالفاعل في الرفع بعلّة الإسناد فيهما.

٢ ـ قياس الشّبه، كإلحاق الفعل المضارع الذي اتصلت به السّين بالاسم الذي دخلت عليه الألف واللام في الإعراب؛ لوجود شبهٍ بينهما، وهو أنّ كلاً منهما تخصّص بعد شياعه.

٣ ـ قياسُ الطّرْد، ومنه تعليل بناء (ليس)، بعدم التصرّف؛ لاطراد البناء في كلّ فعلٍ غير متصرّف.

ويعنينا من هذا المدخل في القياس أن نوضح طريقة الشهاب في التعامل مع القياس، إذْ توسّع الشهاب فيه توسّعاً جعل الأستاذ محمد الخضر حسين يأخذ عليه قياسه على شعر المتنبي فيقول: «وجرى على هذا المذهب الشهاب الخفاجي فقال في شرح درة الغواص: «أجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه»[٣٢٧] وضعف هذا المذهب من ناحية أنّ الرواية تعتمد على الضبط والعدالة، أمّا الثّقةُ بصحة الكلام أو فصاحته، فمدارها على من يتكلم بالعربية بمقتضى النشأة والفطرة، وكيف يُحتجّ بأقوال هؤلاء المولّدين، وقد وقعوا في أغلاطٍ كثيرة، لا يستطيع أحدٌ تخريجها على وجهٍ مقبول»[٣٢٨].

---

(٣٢٦) انظر حسان، تمام: الأصول دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م: ١٦٨. وانظر السويح، محمد عاشور: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، الدار الجماهيرية، مصراته، ليبيا ١٣٩٥هـ ـ ١٩٨٦م ٨٩ ـ ٩٠.

(٣٢٧) انظر الخفاجي: شرح الدرة: ١٩٢ على أن الأستاذ محمد الخضر حسين تصرف في النص بما لا يُخرجه عن المعنى.

(٣٢٨) حسين، محمد الخضر: القياس في اللغة العربية، ط٣، دار الحداثة، ١٩٨٣م: ٣٦.

ولقد صنّفتُ ما بحثه الشهاب من مسائل نحوية تتصل بالقياس في مجموعتين: الأولى مسائلُ رَفض فيها القياس على الشّاذّ، والثانية مسائل اعتمد فيها القياس وكلُّها من القياس السّماعي المستند إلى النصّ.

أولاً: مسائل رَفض فيها القياس على الشّاذّ:

١ - الجمع بين العوض والمعوّض:

بحث الشهاب هذه المسألة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿قل اللّهُمّ مالك الملك تؤتي الملكَ من تشاء وتنزع الملك ممّن تشاء﴾[٣٢٩] حيث نقل عن البيضاويّ قوله: «الميم عوض عن (يا) ولذلك لا يجتمعان»[٣٣٠] ثم قال الشهاب معلّقاً: «وشُدّد؛ لأنه عوضٌ عن حرفين وأمّا جمعها مع ياء في قوله[٣٣١]:

أقول يا اللهمّ يا اللهمّا

فشاذٌ، والقول بأنّ أصله (يا الله أمّنا) قول الكوفيين، ولا يخفى ما فيه».[٣٣٢] ومسألة القياس على الشّاذ مما شغل النحاة، وجعلهم فريقين، فالبصريون لا يقيسون على الشّاذ، بل كانوا كثيراً ما يردّون شواهد الكوفيين بحجّة أنّها شاذّة لا يمكن القياس عليها[٣٣٣]، وقد بحث صاحب الإنصاف مسألة الجمع بين (ياء) النداء والميم المشدّدة، بما يتحصل لنا منه أنّ الكوفيين لا يرون في ميم (اللهمّ) عوضاً من حرف النداء، بل يرون أن أصلها: (يا الله أمّنا بخيرٍ) فلمّا كثر في كلامهم حذف بعضه استخفافاً، ويحتجّون بالبيت الذي

---

(٣٢٩) آل عمران: ٢٦.

(٣٣٠) البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ١٥٤.

(٣٣١) صدره (إني إذا مَا حَدَث ألما) وهو لأمية بن أبي الصلت أو لأبي خراش الهُذليّ انظر ابن هشام: أوضح المسالك ٣: ٣١٥.

(٣٣٢) الخفاجي: الحاشية ٣: ١٥.

(٣٣٣) انظر: طنطاوي، محمد: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط٢، دار المعارف، القاهرة: ١٤٢.

أورده الشهاب.

أما البصريون، فقد حملوا هذا الشعر على الضرورة، وعدّوه شاذاً لا يُقاس عليه، ووافقهم في ذلك الأنباري(٣٣٤).

وبهذا يلتقي رأي الشهاب برأي المدرسة البصرية في عدم القياس على الشاذّ، وليس هذا الرأي خاصاً بالشهاب كما ظهر لنا، فقد تابع فيه غيره من النحاة، كما هو الحال في كثيرٍ من مسائل النّحو التي يتناولها، وقد أيّد البغداديّ في هذه المسألة ما أيّده شيُخه الشهاب(٣٣٥)، وأشار أستاذنا الدكتور عبدالفتاح الحموز إلى رأيٍ آخرَ هو كون الميم للتعظيم(٣٣٦).

٢ - إضافة الضمير (إيّا) إلى الاسم الظاهر:

نقل الشهاب هذا الرأي عن سيبويه رأس المدرسة البصرية، الذي ينقل هو الآخر عن شيخه الخليل حيث عدّ إضافة هذا الضمير إلى الاسم الظاهر شاذاً لا يُقاس عليه والنصُّ بتمامه منقول عن كتاب سيبويه أورده الشهاب في الحاشية حيث قال سيبويه: «وحدّثني من لا أتهم عن الخليل أنّه سمع أعرابياً يقول: (إذا بلغ الرجلُ السّتّين فإيّاه وإيّا الشّوابّ)»(٣٣٧). وعلّق عليه الشهاب قائلاً: «بالغ في التحذير فادخل (إيّا) على الشّوابّ، كأنّه توهّم أنّ كلاً منهما محذّرٌ من الآخر، أي: عليه أن يقي نفسه من التعرّض للشّوابّ، ونُهينَ عن التّعرّض له، فعليهنّ مثل ذلك، وهذا شاذٌّ لا يرد على المخالف، واعتُرض عليه بأنه وإن كان شاذاً لا يُقاس عليه، لا يُنكر شهادتُه لإضافة (إيا) إلى ما بعده، ولا يصحُّ دفعه بأنّه لم يصدر عمن يُعتدُّ به، مع نقل سيبويه

---

(٣٣٤) انظر الأنباري: الإنصاف ١: ٣٤١ _ ٣٤٧.

(٣٣٥) انظر البغدادي، خزانة الأدب ٢: ٢٩٥.

(٣٣٦) انظر ص: ٦٣ من هذا البحث.

(٣٣٧) سيبويه: الكتاب ١: ٢٧٩.

السابق»[٣٣٨].

فالظّاهر من خلال هذه المسألة أن الشهاب لا يقيس على الشاذّ ليصبح قاعدةً عامّة، وهو يلتقي بذلك مع نهج المدرسة البصرية، كما يظهر في هذه المسألة تقليد الشهاب ومتابعته لغيره من النحاة، فالمسألة التي بحثها هنا مبحوثة في كثير من كتب النحو؛ فقد نقل العُكبريُّ عن الكوفيين أنّهم يعدُّون (إيّاك) كلّها اسماً، ثم قال: «وهذا بعيدٌ؛ لأنّ هذا الاسم يختلف آخره بحسب اختلاف المتكلم والمخاطب والغائب فيقال: (إيّاي وإيّاك وإيّاه)»[٣٣٩] كما يؤكد البيضاويُّ الذي نقل الشهاب كلامه أن عبارة (إذا بلغ الرجل السّتين فإيّاه وإيّا الشّوابّ) من الشّاذّ الذي لا يقاس عليه[٣٤٠]، وبذلك يتعزّز ما ذكرناه من عدم اختصاص هذا الرأي بالشّهاب.

٣- ورود (إنّ) بمعنى (نعم) نادراً:

أورد الشّهابُ هذه المسألة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿قالوا إنّ هذان لساحران﴾[٣٤١]، فعرض جملةً من الآراء فيها ثم قال: «وقدْ ضُعّف كونها بمعنى (نعم) بأنه لم يثبت، أو هو نادرٌ، وعلى تقدير ثبوته، ليس قبلها ما يقتضي جواباً حتّى تقع (نعم) في جوابه»[٣٤٢].

- وقد أورد العُكبري عند الكلام على هذه الآية جملةً من الآراء وضعّف كون (إنّ) بمعنى (نعم)، وضعّف تقدير ضمير الشأن في (إنّ) وكون ما بعدها مبتدأ وخبراً، ولم يجزم فيها برأيٍ[٣٤٣].

(٣٣٨) الخفاجي: الحاشية ١: ١١٦.

(٣٣٩) العكبري: التبيان ١: ٧.

(٣٤٠) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٩.

(٣٤١) طه: ٦٣ في قراءة ابن كثير وحفص كما في معجم القراءات ٤: ٩٠.

(٣٤٢) الخفاجي: الحاشية ٦: ٢١٢.

(٣٤٣) انظر: العكبري، التبيان ٢: ٨٩٤ ـ ٨٩٥.

كما أورد الزمخشري وجوه القراءات في هذه الآية، ولم يقطع فيها برأيٍ، بل عرض ما قاله النّحاة[٣٤٤]، وعلى قراءة تشديد (إنّ) يمكن جعلُ (هذان) اسماً لها منصوباً بفتحة مقدّرة.

وقد أصاب الشهاب عندما رفض كون (إنّ) بمعنى (نعم)، والصواب أنّها عاملةً كما ذكرنا على لغة بلحرث بن كعب.

٤ ـ صرفُ (رحمن) شذوذاً:

نقل الشهاب في هذه المسألة عن البيضاويّ قوله: «والأظهرُ أنّه غير مصروف»[٣٤٥] ثم شرع في التعليق عليه بكلامٍ طويلٍ حاصله[٣٤٦] أنّه لم يُسْمع إلا مضافاً أو معرّفاً بـ (ال) أو منادى ومما شذّ عن ذلك قول الشاعر[٣٤٧]:

وأنت غيثُ الورى لا زلت رحْمانا

ثم علّق على البيت قائلاً: «مع أنّه لا يصلح شاهداً للصَّرف، ولا لعدمه؛ لاحتمال أن يكون ممنوعاً، وألفه للإطلاق، ومصروفاً وألفه بدلٌ من تنوين المنصوب كقوله[٣٤٨]:

تَبَاركَ رحماناً رحيماً وموئلا»[٣٤٩].

---

(٣٤٤) انظر الزمخشري: الكشاف ٢: ٥٤٣.

(٣٤٥) البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٧.

(٣٤٦) انظر الخفاجي: الحاشية ١: ٧١.

(٣٤٧) لم أستطع الوقوف على قائل هذا الشعر.

(٣٤٨) لم أستطع الوقوف على قائل هذا الشعر.

(٣٤٩) الخفاجي: الحاشية ١: ٧١.

وبهـذا يظهر لنا أن الشّهـاب لا يقيس على الشـاذّ، وإذا ورد (رحمـن) مصـروفاً، حمله على الشّذوذ.

ثانياً: مسائل اعتمد فيها القياس:

١ ـ اتصال الضمير بـ (إلاّ)[٣٥٠]:

نقل الشهـاب عن الحريريّ قولـه: «ويقولون: جاءني القـومُ إلاك وإلاه، فيوقـعون الضمير المتّصل بعد (إلاّ) كما يوقع بعد (غير) فيوهَمون فيه»[٣٥١].

وشرع الشهاب في مناقشة رأي الحريريّ قائلاً: «هذا مذهب كثيرٍ من النحاة، وفي شرح التسهيل[٣٥٢] أن ابن الأنباريّ قال: إنّ مثله مسموعٌ من العرب مقيسٌ عليه، فيُقاس عنده قياساً: إلاك، وحتّاك، فلا يرد ما ذكره، وقياس قول من قال: إنّ (إلاّ) عاملةٌ في المستثنى، أن يتّصل، بها الضمير، لكنه عُدِلَ عنه في الأكثر، وأما قوله[٣٥٣]:

وما نُبالي إذا ما كنتِ جارتَنا   أنْ لا يُجاوِرَنا إلاكِ ديّارُ

وقوله[٣٥٤]:

أعوذ بربّ العرش من فئةٍ بَغَتْ   عليَّ فمالي عوضُ إلاه ناصرُ

فادّعى ابن مـالك أنّه ليس بضرورةٍ، لتمكنه من أن يقـول: أن لا يجاورنا خلٌّ ولا

---

(٣٥٠) انظر ص٧١ من هذا البحث.

(٣٥١) الحريري: درة الغواص: ٦٦ ـ ٦٧.

(٣٥٢) انظر ابن مالك شرح التسهيل ١: ١٥٢.

(٣٥٣) البيت مجهول القائل حتى إنّ البغدادي قـال: (قلما خلا عنه كتاب نحوي والله أعلم بقائله) الخزانة ٥: ٢٨٠.

(٣٥٤) لا يعرف قائله انظر ابن عقيل: شرح الألفية ١: ٩ وابن هشام: أوضح المسالك ١: ٧٢.

جارُ، وأن يقول: فما في غيره عوضٌ ناصر»[٣٥٥].

وقد جاء رأيُ الشهاب في هذه المسألة تابعاً لرأي غيره من النحاة كما يتضح من إحالته إلى ابن مالك وابن الأنباريّ، وجعل اتصال الضمير بـ (إلا) و (حتّى) مقيساً عليه، وهذا أمرٌ يؤكّد أنّ الشّهاب يَسيرُ على نهجٍ تيسيريّ، يقوم على مقارنة الآراء ثم اختيار ما يراه مناسباً، وقياسُه في هذه المسألة، قياسٌ سماعيٌّ لأنّه يستند إلى نصّ مسموع.

ولعلّ توسّعَ الشهاب في القياس والتّيسير، هو الذي دفع الأستاذ أنيس المقدسيّ إلى الإشادة بنهج الشهاب وطريقته في التهذيب اللغوي، حينما أخذ على الحريريّ تحجير الواسع[٣٥٦].

ويظهر في هذه المسألة أركان القياس وهي الحكمُ، والمقيس والمقيس عليه.

٢ ـ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه:

أورد الشهاب هذه المسألة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وممّن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق﴾[٣٥٧]، فقد ذكر أن جملة: (مَرَدوا على النفاق)، جملةٌ مستأنفةٌ، أو صفةٌ لقوله (منافقون). ووضّح رأيه قائلاً: «كأنّه قيل: المنافقون من قومٍ حولكم، ومن أهل المدينة، وهو من عطف المفردات، ويكون قوله: (مَرَدوا... الخ) جملةٌ مستأنفةٌ، أو صفةٌ لقوله:(منافقون)، لكن فيه الفصل بين الصفة وموصوفها، ولذا عُدّ بعيداً أو الكلامُ تمّ عند قوله: (منافقون) و (من أهل المدينة) خبر

---

(٣٥٥) الخفاجي: شرح الدرة: ١٥٣.

(٣٥٦) انظر أنيس المقدسي، طريقة الخفاجي في التهذيب اللغوي، مجلة المجمع العلمي بدمشق، ١٩٤٨م العدد ٢٣٥.

(٣٥٧) براءة: ١٠١.

مقدّم، والمبتدأ بعده محذوفٌ، قامت صفته مقامه، وحَذْفُ الموصوف، وإقامة صفته مقامه، إذا كان بعض اسمٍ مجرورٍ بـ (من) أو (في) مقدّمٍ عليه، مقيسٌ شائعٌ نحو: منّا ظعن ومنّا أقامَ»[٣٥٨].

وهذا ما ذهب إليه النّحاس، إذ يرى أن قولك: (مردوا) نعتٌ للمنافقين، على أن يكون التقدير (ومن أهل المدينة قومٌ ماردون على النّفاق)[٣٥٩].

كما أورد العُكبريُّ، ما ذكره الشهاب من وجوهٍ إعرابية[٣٦٠]، وهو أمرٌ يجعلنا نؤكّد تقليد الشهاب، غيره من النّحاة[٣٦١]، ويظهر لنا في هذه المسألة قيمةُ القياس واعتماده عليه في اختيار الآراء النّحوية.

٣- جواز وقوع الفعل (هَبْ) على (انّ) وصلتها:

عرض الشهاب لرأي الحريريّ في هذه المسألة، ثم شرع في مناقشته رافضاً ما ذهب إليه، فالحريريّ يخطّيءُ من يقول: (هبْ أنّي فَعَلْتُ، وهب أنّه فَعَلَ) والصّواب عنده أن يقال: (هَبْني فَعَلْتُ، وهَبْهُ فَعَلَ)[٣٦٢].

أمّا الشّهاب فقد قال: «قال ابن برّي: إذا جعل (هبني) بمعنى احسَبْني وعُدّني، فلا يمتنع أن تقول: هَبْ أنّي فَعَلْتُ؛ لأنّها بمعنى احسب»[٣٦٣]، يريد إنّه إذا كان (هَبْ) بمعنى (احسبْ) مما يتعدّى إلى مفعولين كعلمتُ زيداً فاضلاً، جاز أنْ تسدّ (انّ)

---

(٣٥٨) الخفاجي: الحاشية ٤: ٣٥٩.

(٣٥٩) انظر النحاس: إعراب القرآن ٢: ٢٣٣.

(٣٦٠) انظر العكبري: التبيان ٢: ٦٥٧.

(٣٦١) انظر ابن هشام: مغني اللبيب: ٨١٧.

(٣٦٢) انظر الحريري: درة الغواص: ٦٧.

(٣٦٣) كثيرا ما ينسب الشهاب أقوالاً إلى بعض النحاة، دون تحديد الكتاب الذي أخذ منه.

ومعمولاها مسدّهما، وقد سُمع أيضاً فلا مانعَ منه قياساً واستعمالاً»[٣٦٤].

وينقل الشّهاب عن صاحب المغني أنّ جعل (هَبْ) بمعنى (ظنّ) متعدّياً إلى صريح المفعولين، هو الأصل ومثل له ابن هشام بقول الشاعر[٣٦٥]:

فقلتُ أجِرْني أبا خالدٍ وإلاّ فهبْني امرءاً هالكا

وعنده أنّ وقوع الفعل (هبْ) على (أنّ) وصلتها نادر[٣٦٦]، وهذا يعني أنّ المسألة جائزةٌ على الرغم من ندرتها. ويظهر لنا من خلال هذه المسألة اعتماد الشهاب على القياس حين قال: «لا مانع منه قياساً واستعمالاً»[٣٦٧]. كما يظهر لنا النّهج التوفيقي الذي يغلب على ما بحثه من مسائل النّحو.

٤ - استخدام (مع) في الأفعال الدّالة على المشاركة:

نقل الشّهاب عن الحريري أنه قال: «ويقولون: اجتمع فلان مع فلانٍ فيوهمون فيه، إذ الصّوابُ أن يقال: اجتمع فلانٌ وفلان؛ لأنّ لفظ (اجتمع) على وزن (افتعل)، وهذا النّوع من وجوه (افتعل)، مثل اختصم واقتتل، وما كان أيضاً على وزن (تفاعل) مثل: تخاصم وتجادل، يقتضي وقوعَ الفعل من أكثر من واحد»[٣٦٨].

ولم يسلّم الشهاب بما ذهب إليه الحريري بل قال: «لا يمتنع في قياس العربية أن يُقال: (اجتمع زيدٌ مع عمروٍ واختصم مع بكرٍ)، بدليل: (اختصم زيدٌ وعمراً،

---

(٣٦٤) الخفاجي: شرح الدرة: ١٥٣.

(٣٦٥) قائله عبدالله بن همام السلولي، انظر ابن هشام: أوضح المسالك ٢: ٩ ومغني اللبيب: ٧٧٥.

(٣٦٦) انظر ابن هشام، مغني اللبيب: ٧٧٥.

(٣٦٧) الخفاجي: شرح الدرة: ١٥٣.

(٣٦٨) الحريري: درة الغواص: ١٥.

واستوى الماءُ والخشبةَ) وواو المفعول معه بمعنى (مع) ومقدّرةٌ بها، فكما يجوز (استوى الماءُ والخشبةَ) كذلك يجوز: (استوى الماءُ مع الخشبة)، و (استوى) في هذا، مثل (اختصم)؛ لأنّ المساواة تكون بين اثنين فصاعداً كالاختصام، فإذا جاز في هذه الأفعال دخول واو المفعول معه، جاز دخول (مع) كقولهم: (استوى الحرُّ والعبدُ في هذا الأمر)[369].

ويُظهر هذا النصُّ أيضاً اعتماد الشهاب الخفاجيّ على القياس، في الآراء النحوية التي يختارها، فهو يستهل حديثه، بما يؤكّد أهمية القياس عنده، وهو قياسٌ سماعيٌّ استند فيه إلى نثرٍ مصنوعٍ نقله عن العرب.

هـ - عدم جواز حذف المجرور بواو القسم:

بحث الشهاب هذه المسألة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ويستنبئونك أحقٌّ هو قل إي وربيّ إنّه لحقٌّ وما أنتم بمعجزين﴾[370]، حيث قال: «إي بمعنى (نعم) أي هو حرف جوابٌ وتصديقٌ كـ (نعم)، ولا تستخدم إلاّ مع القسم، بخلاف (نعم)، فإنّها تستعمل به وبدونه، ولذلك سمع من كلامهم وصلها بواو القسم، إذا لم يُذكر المقسمُ به فيقولون: (إيوْ) ويوصلون به هاء السكت أيضاً، فيقولون: (إيْوَه)، وهذه شائعةٌ الآن في لسان العوامّ، كذا قرّره الزمخشري[371]، لكنْ ردّه أبو حيّان[372] بأنّه يجوز استعمالها مع واو القسم وبدونه، والأوّل هو الأكثر، وما ذكره من السماع ليس بحجّةٍ؛ لأنّ اللغة فَسَدَتْ بمخالطة غير العرب، فلمْ يبقَ السّماعُ حجّةً، وحذف المجرور بواو القسم،

---

(٣٦٩) الخفاجي: شرح الدرة: ٥١.

(٣٧٠) يونس: ٥٣.

(٣٧١) انظر الزمخشري: الكشاف ٢: ٢٤١.

(٣٧٢) انظر أبو حيان: البحر المحيط ٥: ١٦٨.

والاكتفاء بها، لمْ يُسمع من موثوقٍ به، وهو مخالفٌ للقياس»[٣٧٣].

ويحمل هذا النصُ دلالةً واضحةً تؤكّد اعتماد الشهاب على القياس ورفضه كل ما يخالف القياس من سماعٍ، إذا كان هذا السماع من غير الثقة.

٦ ـ لفظ (أُخَر) إذا قُطعَ عن الإضافة لا يستعمل إلاّ باللام:

تناول الشهاب هذه المسألة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وأخر متشابهات﴾[٣٧٤] فقال: «أخر جمع أخرى مؤنّث (آخر)، افعلُ تفضيلٍ، وقياس بابه إذا قُطع عن الإضافة، أن لا يُستعمل إلاّ باللام، فاستعماله بدونها عدولٌ عمّا هي فيه، واعترض عليه أبو عليّ ـ رحمه الله ـ بأنّه لو كان كذلك، وجب أن يكون معرفةً كسحر[٣٧٥]، فاجابوا بأنّه لا بُعد في استعماله نكرةً، بعد حذف اللام المانعة منه»[٣٧٦].

وذكر الزجّاج في هذا الموضع أنّ (أخر) مُنعت من الصرف لمفارقتها الأصل وهو كونها بالألف واللام، كما تقول: الصُغرى والصُغر والكُبرى والكُبر[٣٧٧]، وهذا القياس يستند إلى النصّ القرآنيّ فهو سماعيّ.

ويرى النّحاسُ أن سبيل (فُعَل) من هذا الباب، أن يأتي بالألف واللام[٣٧٨]، وعلى ذلك فليس الشهاب مبتكراً، بل هو مقلّدٌ غيره.

---

(٣٧٣) الخفاجي: الحاشية ٥: ٣٩.

(٣٧٤) آل عمران: ٧.

(٣٧٥) انظر أبو علي الفارسي: التكملة، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، رسالة ماجستير، إشراف، د. حسين نصار، الموصل، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م: ١١٩.

(٣٧٦) الخفاجي: الحاشية ٣: ٦.

(٣٧٧) انظر الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١: ٣٧٧.

(٣٧٨) انظر النحاس: إعراب القرآن ١: ٢٨٥.

وفي المسألة ما يؤكّد اعتماد الشهاب على القياس دليلاً نحوياً.

٧ ـ دخول (ياء) المتكلم في نداء الأب والأمّ:

ردّ الشهاب في هذه المسألة رأي الحريري الذي فصّله في درّة الغوّاص بقوله: «ويقولون: عند نداء الأبوين: يا أبتي ويا أمّتي، فيُثبتون الإضافة فيهما مع إدخال تاء التأنيث عليهما قياساً على قولهم: (يا عمّتي)، وهو وهمٌ يشين، وخطأٌ مستبين، ووجه الكلام أن يُقال: (يا أبتِ، ويا أمّتِ) بحذف الياء، والاجتزاء عنها بالكسرة، كما قال تعالى: ﴿يا أبتِ لا تعبدِ الشيطانَ﴾[٣٧٩] [و][٣٨٠] ﴿يا أبتِ لم تعبد ما لا يَسمعُ ولا يبصرُ ولا يُغني عنك شيئاً﴾[٣٨١] أو يُقال: يا أبتا ويا أمّتا، بإثبات الألف، والاختيار أن يوقف عليهما بالهاء فيقال: (يا أبه ويا أمّه)»[٣٨٢].

أما الشهابُ الخفاجيّ فقد ناقش ما قال به الحريريّ وفصّل الأمر بقوله: «إذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، أباً أو أمّاً ففيه لكثرة استعماله لغاتٌ، يُفتح ويُكسرُ ويُضمّ، أو يؤتى بالألف مع التاء، كما قال[٣٨٣]:

يا أبتا عَلّك أو عَسَاكا.

واختلفوا في هذه التاء، فقال الكوفيون: هي لتأنيث الكلمة و (يا) المتكلم مقدّرة

---

(٣٧٩) مريم: ٤٤.

(٣٨٠) لم يفصل الحريري بين الآيتين بأي فاصل، مما يوهم أنهما آية واحدة، ويقوي هذا الوهم ان الآيتين على لسان إبراهيم عليه السلام.

(٣٨١) مريم: ٤٢.

(٣٨٢) الحريري: درة الغواص: ٧٦.

(٣٨٣) انظر سيبويه: الكتاب ٢: ٣٧٤. حيث نسب البيت إلى رؤبة بن العجاج وانظر البغدادي: خزانة الأدب ٥: ٣٦٢.

بعدها، ورُدّ لجواز قلبها هاءً في الوقف، ولو كان بعدها ياءٌ، لم يَجزْ، وذهب البصريون إلى أنّها عوضٌ من ياء الإضافة، ولذلك لا يُجمع بينهما، فلا يُقال: (يا أبتي ويا أمّتي).إلا ضرورةً، والصحيح أنه ليس بضرورةٍ، إلا أنّه شاذٌ، لأنّه قرئ في قوله تعالى: ﴿يا حسرتا على ما فرّطت﴾[٣٨٤]، (يا حسرتي)[٣٨٥] كما في الكشاف[٣٨٦]، فقول المصنّف إنّه خطأٌ خطأٌ»[٣٨٧]، فهو يرفض تخطئة الحريريّ من يجمع بين العوض والمعوّض، وذلك بناءً على القياس السماعي على الشاذّ خلافاً لموقفه العامّ.

ويؤكّدُ الشهاب هذه المخالفة لموقفه العام بعدم القياس على الشاذّ، عندما يذكر في موضع آخر من حاشيته عدم صحة الجمع بين العوض والمعوّض إذ يقول: «لا يُقال: (يا أبتي)؛ لما فيه من الجمع بين العوض والمعوّض، وهو لا يجوز إلا شذوذاً»[٣٨٨] وأورد من شواهد الجمع بينهما قول الشاعر[٣٨٩]:

يا أبتي أرّقني القِذّانُ

٨- جواز دخول (ال) التعريف على غير:

ذكر الشهاب رأيه في هذه المسألة، عندما ناقش ما ذهب إليه الحريري من عدم جواز إدخال الألف واللام على غير[٣٩٠]، حيث رفض الشهاب ذلك قائلاً: «ما ادّعاه

---

(٣٨٤) الزمر: ٥٦.

(٣٨٥) انظر عبدالعال سالم مكرم: معجم القراءات ٦: ٢٤.

(٣٨٦) انظر الزمخشري: الكشاف ٣: ٤٠٤.

(٣٨٧) الخفاجي: شرح الدرة: ١٦٤.

(٣٨٨) الخفاجي: الحاشية ٦: ١٦٠.

(٣٨٩) البيت لرؤبة بن العجاج، انظر البغدادي، الخزانة ١: ٩٢ (يا أبتا).

(٣٩٠) انظر الحريري، درة الغواص: ٢٥.

من عَدم دخول (أل) على (غير)، وإن اشتُهر فلا مانع منه قياساً، وإنّما المهمّ فيه إثبات السّماع من العرب، وفي تهذيب الأزهري(٣٩١)، قال ابن أبي الحسن(٣٩٢) في شامله: «منع قومٌ دخولَ الألف واللام على (غير وكل وبعض)؛ لأنها لا تتعرف بالإضافة فلا تتعرف باللام قال: وعندي أنّه لا مانع من ذلك؛ لأن اللام ليست فيها للتعريف، ولكنها اللام المعاقبة للإضافة نحو قوله(٣٩٣):

كانّ بين [فكّها](٣٩٤) والفكّ

أي: (وفكّها)، وقوله تعالى: ﴿فإنّ الجنّة هي المأوى﴾(٣٩٥). أي: مأواه، على أنّ (غير) قد تتعرف بالإضافة في بعض المواضع وقد يُحمل الغير على الضدّ والكلّ على الجملة، والبعض على الجزء، فيصبح دخول اللام بهذا المعنى (انتهى) فيصحّ بطريق الحمل على النظير، وهو شائعٌ في كلامهم»(٣٩٦).

ويلفت الانتباه في هذه المسألة أن الرأي ليس خاصّاً بالشّهاب، فهو ينقله عن غيره، وأنّ ما نسبه إلى الأزهري غيرُ صحيح، فقد بحثت في مادة (غَيَرَ) فلم أجدْ ما أشار إليه الشهاب، كما يلفتُ الانتباه أنّه لم يوردْ شاهداً واحداً يؤيّد ما ذهب إليه، ممّا

---

(٣٩١) انظر الأزهري، أبو منصور محمد بن احمد: تهذيب اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، المؤسسة المصرية والدار القومية، ١٩٦٤م مادة (غير) ولا صحة لما ذكره الشهاب هنا.

(٣٩٢) لم أهتد إلى كتاب الشامل هذا ولا لمؤلفه ابن أبي الحسن.

(٣٩٣) قائله منظور بن مرثد الأسدي، انظر ابن منظور محمد بن مكرم: لسان العرب، ط٣، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م: (زكك) وانظر البغدادي: خزانة الادب ٧: ٤٦٢.

(٣٩٤) وردت في حاشية الشهاب (كفها) ولعله من التصحيف فهو لا يوافق المعنى.

(٣٩٥) النازعات: ٤١.

(٣٩٦) الخفاجي: شرح الدرة: ٦٨ - ٦٩.

يخالف إجماع النحاة.

وقد ذكر السمين الحلبيّ أن لفظ (غير) لا يتعرف بالإضافة، وضُمّ إليه في هذا الحكم (مثل وشبه وشبيه وخِدنٌ وتِرب)، ثم قال السّمين: «هي من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظاً وتقديراً، فإدخال الألف واللام عليها خطأ»[٣٩٧].

كما يرى أبو حيان الأندلسيّ أن إدخال (أل) التعريف على (غير) خطأ، وأنّه لا يتعرف وإن أضيف إلى معرفةٍ[٣٩٨]، مشيراً إلى رأي ابن السّراج، في جواز أن تتعرف (غير) عندما تقع بين متضادّين[٣٩٩].

ويظهر في هذا النصّ اعتماد الشهاب على القياس، وإن كان رأيُه فيه غير سديدٍ لما فيه من التكلف الذي ما فتيء يدعو إلى نبذه والبعد عنه في كثيرٍ من مسائل النحو، ويأتي قياسه هنا من باب الحمل على النظير.

ويمكن القول بأنّ ما دفع الشهاب إلى اتخاذ هذا الموقف هو النهج التيسيري الذي جعله يسير سيراً توفيقياً، لا يثبت على مذهبٍ واحدٍ فيما يُصدرُ من آراء.

---

(٣٩٧) السمين الحلبي احمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد الخراط، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ١: ٧٢.

(٣٩٨) انظر ابو حيان: البحر المحيط ١: ٢٨.

(٣٩٩) انظر ابن السراج، ابو بكر محمد بن سهل البغدادي: الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م ١: ١٥٣.

موقفه من العلل

لقد أخذت العلل النّحوية حيّزاً واضحاً في الداسات النحوية، قديمها وحديثها، من حيث القبول أو الرفض، ويظهر التداخل في البحث بين العلّة والقياس حتّى ذهب أستاذنا الدكتور محمد خير الحلواني - رحمه الله - إلى القول: «ولقد بان لنا في بحث القياس انّه كثيراً ما ينطوي على العلة، بل يكاد يكون من الصعب أحياناً، أن نضع حدوداً فاصلةً بينه وبينها»[٤٠٠].

وليست غايتي في هذا الموضع أن أفصّل في أنواع العلل النخوية وتاريخها، بل غايتي توضيحُ موقف الشّهاب الخفاجيّ من العلل النحويّة، وهو موقفٌ يقوم على مسارين: الأول يقوم على تضعيف العلل النحويّة ورفضها، والثاني يقوم على اعتماد العلل. وتفسير ذلك أنّه يضعف منها الفالسفية المنطقية، ويقبل السماعية والوصفية.

وفيما يلي تفصيل هذين الموقفين مشفوعين بالمسائل.

أولاً: مسائل ضعّف فيها العلل:

١ - توجيه قراءة: (عمّ يتساءلون)[٤٠١] بإثبات الألف في (عمّ).

فبعد أنْ أوردَ رأي البيضاويّ في المسألة قال: «وقد قرىء به على الأصل في الشّواذ، وهو مخالفٌ للاستعمال، واختلفوا في الداعي له والعللُ النّحوية حالها في الضّعف معلومٌ، فقال الزجّاج[٤٠٢]: لأنّ الميمَ فيها غُنّةٌ، فشارك الألف مخرجها في ذلك، فكأنها حرفٌ مكرّر، فتحتاج للتخفيف، وهذا يقتضي حذفها من (ما) الموصولة،

---

(٤٠٠) محمد خير الحلواني: المفصل في تاريخ النحو العربي: ٢٨٧.

(٤٠١) النبأ: ١.

(٤٠٢) انظر الزجاج: معاني القرآن ٥: ١٢٥.

وأجيب بأنّها تحصّنت بالصّلة، ولذا لم تُحذف من (ماذا) المركّبة، وقيل: لما خرج عما هو حقُّه من الصدارة، ضعف، فطرأ عليه التغيير، ولتركبه مع الجار ثقُلَ فاقتضى التخفيف، وقيل: حُذفت تفرقة بينها وبين الموصولة، وخُصّ بالجرّ لشدّة الاتصال، وقيل: لكثرة الدوران»(٤٠٣).

وإذا كان الزجّاج يعني بالتخفيف حذف الشّدة، فكلامه مردودٌ؛ لأن التشديد موجود في حال حذف الألف وفي حال بقائها. أمّا إذا كان المقصود بالتخفيف تقليل عدد الحروف، فالأمر مستقيمٌ.

والعجب من الشهاب أنه وصف العلل النحوية بالضعف، ومع ذلك شرع في توضيحها، ويمكن أن يُحمل ذلك على رغبته في إظهار الإحاطة بالآراء المختلفة، وهو أمرٌ يتماشى مع شخصية الشهاب التي وصفها ابن معصوم بالغرور والكبرياء(٤٠٤)، والعلّة هنا ـ كما يبدو ـ علّةٌ فلسفية منطقية، فرفْضُه العللَ وتضعيفها يتماشى وموقفه العام من العلل.

وذكر الزمخشريُّ عند الكلام على هذه الآية ما نصّه: «عمّ أصله عمّا، على أنّه حرف جرّ دخل على (ما) الاستفهامية، وهو في قراءة عكرمة وعيسى بن عمر(٤٠٥)، قال حسّان(٤٠٦):

على ما قام يشتمني لئيمٌ ‍ ‍ ‍ كخنزيرٍ تمرّغ في رمادِ

---

(٤٠٣) الخفاجي: الحاشية ٨: ٣٠٠.

(٤٠٤) انظر ابن معصوم: سلافة العصر: ٤٢٠ ـ ٤٢١.

(٤٠٥) انظر عبدالعال سالم مكرم: معجم القراءات ٨: ٤٥.

(٤٠٦) انظر البغدادي: الخزانة ٢: ٥٧، غير أن رواية الديوان (ففيم يقول يشتمني) انظر ديوان حسان، تحقيق: سيد حنفي حسنين، ط٢، دار المعارف، القاهرة: ٣٢٤.

والاستعمال الكثير على الحذف، والأصل قليل»[٤٠٧].

وذكر ابن هشام أن قراءة ﴿عمّا يتساءَلون﴾[٤٠٨] من النّادر[٤٠٩]، ويظهر لنا من حديث الشهاب في هذه المسألة أنه يضعف العلل النحوية، وينقل رأي غيره من النحاة، كما هو شأنه في كثير من المسائل.

٢ ـ العلّة في كسر الباء الجارّة:

ذكر البيضاويّ أن هذه الباء كُسرت كما كُسرت لام الأمر ولام الإضافة الداخلة على الاسم الظاهر، للفصل بينها وبين لام الابتداء[٤١٠].

وعلّق على رأيه الشهاب قائلاً: «التشبيه في أنها خالفت الحروف المفردة التي حقُّها الفتح، لعلةٍ اقتضت المخالفة وهي هنا دفع اللبس المذكور، ولام الإضافة هي لام الجرّ، وبعض النحاة يسمّي حروف الجرّ حروف الإضافة؛ لأن الإضافة إفضاءٌ، لإيصالها معاني متعلقها إلى مجرورها، ولام الابتداء هي الداخلة على بعض أجزاء الجملة الاسمية، سمّيت بها، لدخولها في الابتداء بحسب الأصل»[٤١١].

ويستمر الشهاب في التوضيح والشرح إلى أن يقول: «وفُتحت الجارّة للضمير على الأصل من غير نظرٍ للفرق المذكور؛ لأنه حاصلٌ بجوهر المدخول عليه، ولم ينظر لإعراب مدخولها؛ لأنّه قد لا يظهر كما في حالة الوقف ونحوها، وهذا كلامٌ غير مطّردٍ مجمل، إذ اللام الداخلة على الضمير قد تُكسر إذا دخلت على ياء المتكلم،

---

(٤٠٧) الزمخشري: الكشاف ٤: ٢٠٦.

(٤٠٨) النبأ: ١ والقراءة لعكرمة وعيسى بن عمر كما في الكشاف ٤: ٢٠٦.

(٤٠٩) انظر ابن هشام: المغني: ٣٩٤.

(٤١٠) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ٢: ٥٦٠.

(٤١١) الخفاجي: الحاشية ١: ٤٣.

واللام غير العاملة مفتوحةٌ وإن لم تكن لام ابتداءٍ كما مرّ، ولام الاستغاثة والتعجُّب مفتوحةٌ مع جرّها للمظهر، وإن وجهوها بأنها واقعة في موقع اللام الجارّة للمضمر وهو كاف (أدعوك)، لكنّ هذه عللٌ نحوية بعد الوقوع، كما قيل[٤١٢]:

عهد الذي أهوى وميثاقه   أضعف من حجّة نحويّ»[٤١٣]

وما ذكره الشهاب هنا ليس رأياً خاصاً به، فهو يُفصل ما أجمله البيضاوي، وينقل رأي الزمخشري[٤١٤] والزجّاج[٤١٥]، غير ان المهمّ موقفه الرافض للعلل وتضعيفه تلك العلل، حتى تمثل البيت المنسوب إلى أحمد بن فارس، الذي جعل علل النحاة مضرب المثل في ضعفها، ويبدو لي أن هذه العلة فلسفية منطقية، مما جعله يضعفها.

٣ـ علة التعويض بـ (لا) او (قد) بعد (ان) المخففة:

عند الكلام على قوله تعالى: ﴿فلمّا جاءها نودي أن بورك من في النّار ومن حولها﴾[٤١٦] شرع الشهاب في مناقشة رأي البيضاوي الذي أشار إلى كون (أن) مصدريّة أو مخففة من الثقيلة، ولم يجعل التعويض بـ (لا) أو (قد) أو (السين) أو (سوف) شرطاً؛ لأن الجملة دعاء[٤١٧]. وكان مما قاله الشهاب: «والتعويض عمّا حُذف منها،

---

(٤١٢) نسب ابن خلكان هذا البيت إلى أحمد بن فارس، انظر ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١: ١١٩. وروايته عند ابن خلكان: (ترنو بطرف فاتر فاتن).

(٤١٣) الخفاجي: الحاشية ١: ٤٣.

(٤١٤) انظر الزمخشري: الكشاف ١: ٣٢ ـ ٣٣.

(٤١٥) انظر الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١: ٤١.

(٤١٦) النمل: ٨.

(٤١٧) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ٢: ١٧١.

وقيل: إنّ هذا التعليل غير تام؛ لأنه لو كان كذلك اطّرد، وهو غير مطّرِدٍ، وكذا التعليل بأنّه للفرق بينها وبين المصدريّة، فإنه لو كان كذلك لزم عدم الدخول على الجملة الدّعائية، وهي تدخل عليها كالمصدرية كما في الكشف[٤١٨]، والعلل النحوية حالها معروف، فالأصوب أن يحال على السماع، أو يقال كما في الحجة لأبي عليّ الفارسي[٤١٩] إنّها لما كان لا يليها إلا الأسماء استقبحوا أن يليها الفعل من غير فاصل»[٤٢٠].

وقد جعل الشهاب التعويض عاماً في حروف النفي فقال: «وكان الظاهر أن يُبدل قوله - يعني البيضاويّ - بـ (لا) بحرف نفيٍ فإنه لا يختص بها كما في التسهيل[٤٢١] والرضي[٤٢٢]»[٤٢٣].

وقد أشار كلٌّ من سيبويه والعُكبريّ، إلى مسألة التعويض هذه فقال سيبويه: «والدليل على أنهم إنما يخففون على إضمار الهاء، أنك تستقبح: (قد عرفت أن يقول ذاك) حتى تقول: (أن لا) أو تدخل سوف أو السين أو قد»[٤٢٤]. أما العُكبريُّ فقد ذكر ذلك عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ونعلم أنْ قدْ صدقتنا ونكون عليها من الشاهدين﴾[٤٢٥] و (أن) عنده مخففة من الثقيلة حذف اسمها، ثم عُوّض عنه بـ

---

(٤١٨) انظر مكي بن أبي طالب القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق محي الدين رمضان، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٨٧م ٢: ١٥٦.

(٤١٩) ما صدر من الكتاب لم يصل إلى سورة النمل في حدود علمي.

(٤٢٠) الخفاجي: الحاشية ٧: ٣٤.

(٤٢١) انظر التسهيل ٢: ٤ - ٤٢.

(٤٢٢) انظر الرضي: شرح الكافية ٢: ٣٥٦.

(٤٢٣) الخفاجي: الحاشية ٧: ٣٤.

(٤٢٤) سيبويه: الكتاب ٣: ١٦٥، ١٦٧.

(٤٢٥) المائدة: ١١٣.

(قد)[426].

ويظهر من هذه المسألة أن الشهاب لم يأت بجديدٍ فيما أشار إليه من التعويض عن اسم (أن) المخففة من الثقيلة بـ (قد أو السين أو حرف نفي أو سوف) فقد سبقه إلى ذلك نفر من النحاة، وهو يورد آراء بعضهم، على الرغم من أنه يضعف العلة التي ذكرها النحاة لمثل هذا التعويض، وهو يورد شاهداً من كلام العرب خفّفت فيه (إنّ) الثقيلة، ولم يعوض عنها بشيء مما ذكر وهو قول الشاعر[427]:

عَلِموا أنْ يؤمّلونَ فجادوا[428]

ويبدو لي أنه يضعف العلّة هنا، لأنها تعارضت مع السماع، فقد أورد بيتاً مجهول القائل.

٤ - العلة في عدم الجمع بين العوض والمعوّض:

عند الكلام على قوله تعالى: ﴿إذ قال لأبيه يا أبت لم تعبدُ ما لا يَسمعُ ولا يُبصرُ ولا يغني عنك شيئاً﴾[429]، ذكر البيضاويّ أن التاء في (أبتِ) معوّضة من ياء الإضافة، فلا يقال عنده: (يا أبتي). ثم علّق الشهاب قائلاً: «وقوله: لا يُقال: (يا أبتي)، لما فيه من الجمع بين العوض والمعوّض، وهو لا يجوز إلاّ شذوذاً كقوله[430]:

---

(٤٢٦) انظر العكبري: التبيان ١: ٤٧٣.

(٤٢٧) لم ينسب البيت إلى قائل. انظر: ابن عقيل: شرح الألفية ١: ٣٨٨. وانظر حسن بن قاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٣٧. وتمامه:

(قبل انْ يُسالوا باعظم سؤل).

(٤٢٨) انظر: الخفاجي: الحاشية ٧: ٣٤.

(٤٢٩) مريم: ٤٢.

(٤٣٠) البيت لرؤبة بن العجاج، وتمامه: (فالنّومُ لا تُطعَمه العيناْ)،

انظر البغدادي: الخزانة ١: ٩٢. وروايته فيها (يا أبتا).

ولما ورد عليه من شبهة الجمع في (يا أبتا) وهو جائزٌ، دفعه بأنه جمع بين عوضين، كما يجمع صاحب الجبيرة بين المسح والتيمّم وهما عوضان عن الغسل، وقيل: المجموع فيه عوضٌ، وقيل: الألف للإشباع في مثله وهي علل نحوية بعد الوقوع»(٤٣١).

ويؤكد هذا النصّ مرةً أخرى تضعيف الشهاب للعلل النحوية، وهو أمرٌ يكرّره الشهاب، كما رأينا في المسائل السابقة، ويبدو لي أن سبب تضعيف العلة في هذه المسالة، كونها علة فلسفية منطقيةً غير موجودةٍ في ذهن ابن اللغة عند النطق بها.

ثانياً: مسائل اعتمد فيها العلل:

على الرغم من موقف الشهاب الرافض للعلل النحوية، والذي جعله يصفها بالضعف، فهو لم يلتزم هذا في كلّ ما بحث من مسائل، بل توقف في بعض المسائل عند العلل النحوية وأخذ بالسماعية والوصفية وإن كان ينقل رأي غيره، فإن موافقته لهذا الرأي واضحة، ويظهر اعتماده العلل في المسائل الآتية:

١ ـ علّة البناء في (إذ وإذا) الظّرفيتين:

عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وإذ قال ربك للملائكة إنّي جاعلٌ في الأرض خليفةً﴾(٤٣٢) ذكر البيضاويّ أنهما بُنيتا تشبيهاً بالموصولات(٤٣٣)، وعلق عليه الشهاب قائلاً: «هذا أحد مذهبين للنحاة في مثله، قال السيرافيّ في شرح الكتاب: إذْ مبنيّةٌ على

(٤٣١) الخفاجي: الحاشية ٦: ١٦.

(٤٣٢) البقرة: ٣٠.

(٤٣٣) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٤٩.

السكون والذي أوجب بناءها، أنّها تقعُ على الأزمنة الماضية كلّها، وهي محتاجةٌ إلى الإيضاح فصارت بمنزلة (الذي) المحتاجة إلى الصلة[٤٣٤] (انتهى). وهذا بناءً على أنّ علّة البناء لا تنحصر في شبه الحرف، بل تكون لمشابهة غيره من المبنيات وإليه ذهب الزمخشري[٤٣٥] وابن الحاجب[٤٣٦]»[٤٣٧]، ثم تابع الشهاب مناقشة رأي البيضاوي في وجوب نصبها على الظرفية، ناقلاً عن المغني استعمالات (إذ)[٤٣٨]، وبعدها قال ردّاً على البيضاوي: «إن قول المصنف ـ رحمه الله ـ ومحلهما النّصب أبداً»[٤٣٩] لا يوافق مذهباً من المذاهب؛ لأنها تكون في محل جرّ في نحو (يومئذٍ) كثيراً بالاتفاق وكذا تعليلية، فإنّ الظروف الغير المتصرفة يدخل عليها بعض حروف الجرّ، والممتنع فيها النصب على المفعولية، والرفع في هذه على الفاعلية ممنوعٌ بالاتفاق، ولا وجه للتردّد في وجهه، لأنّ المفعول شبيه بالظرف، لكونه فضلةً، ولذا تنصب توسّعاً بالاتفاق»[٤٤٠].

وفي هذه المسألة ما يؤكد اعتماد الشهاب العلة النحوية، فعنده أن العلة في عدم صحة رأي البيضاوي من ملازمة (إذ وإذا) البناء هي التقاء الظرف بالمفعول في كونهما فضلةً، وهذا الالتقاء عنده يتيح إلحاق الظرف بالمفعول به، ونصبه، كما جعل من إمكانية دخول حرف الجر عليهما علة لعدم لزومهما النصب.

وهذه العلة ـ فيما يظهر لي ـ علة وصفية بعيدة عن المنطق والفلسفة ويظهر مما

---

(٤٣٤) انظر السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبدالتواب ١: ١٤١ ـ ١٤٢.

(٤٣٥) انظر الزمخشري: المفصل: ١٧٠ ـ ١٧١.

(٤٣٦) انظر ابن الحاجب: الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت ٢: ١٠٨.

(٤٣٧) الخفاجي: الحاشية ٢: ١١٨ ـ ١١٩.

(٤٣٨) انظر ابن هشام: مغني اللبيب: ١١١ ـ ١١٦.

(٤٣٩) البيضاوي: أنوار التنزيل أ: ٤٩.

(٤٤٠) الخفاجي: الحاشية ٢: ١١٨ ـ ١١٩.

تقدم أنّ الشهاب في هذه المسألة كما في غيرها، يُكثر من النصوص المنقولة عن سابقيه من النحاة، ولو أردنا أن نجرّد كتبه من هذه النقول الوافرة، لتضاءلت تلك الكتب كثيراً.

٢ ـ علّةُ إعمال (إنّ) المشبهة بالفعل:

ذكر البيضاويّ أن علّة إعمال (إنّ) كونها شابهت الفعل في عدد الحروف، والبناء على الفتح، ولزوم الأسماء[٤٤١]، وعلق عليه الشهاب قائلاً: «يعني أنّها شابهت الفعل الذي هو أصل العوامل، فعملت لشبهها به مادة وهيئة ومدخولاً ومعنى، وعمله هو الرّفعُ والنّصب، إلا أنّه قدّم من معمولاته المرفوع، لأنّه عمدةٌ، وأخّر المنصوب، لأنه فضلة على مقتضى الأصل، وعُكس فيها تنبيهاً على فرعيتها، وحطّاً لرتبتها، وعدد الحروف ثلاثةٌ وهي أقل ما ينبني عليه الفعل، وبُني على الفتح آخرها، ولزمت الأسماء، ولها معانٍ مثله، كالتأكيد والاستدراك وهو ظاهر»[٤٤٢].

وكلام الشهاب في هذه المسألة يؤكّد اعتماده العلل النحوية فيما يبحث من مسائل النحو، كما أنّ كلامه ليس رأياً خاصّاً به فقد ذكره غيره من النحاة، منهم على سبيل المثال لا الحصر البيضاويّ نفسه[٤٤٣]، والأنباريُّ في الإنصاف[٤٤٤].

فما الذي حمل الشهاب الخفاجيّ على إيراد العلل النحوية، وهو الذي يرفضها ويضعفها في مواضع أخرى من كتبه؟

يمكن القول تفسيراً لهذا الموقف إنّ الشهاب ينقل آراء غيره من النحاة، ورفضه للعلل ليس رفضاً مطلقاً، بل ينصبُّ رفضه على العلل الجدلية البعيدة، التي تكد الذهن،

---

(٤٤١) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٢١.

(٤٤٢) الخفاجي: الحاشية ١: ٢٦٠.

(٤٤٣) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٢١.

(٤٤٤) انظر الأنباري: الإنصاف ١: ١٧٦ ـ ١٨٥ المسألة الثانية والعشرون).

وتنفرُ الدارسين، أمّا العلل التعليمية الواضحة القريبة أو العلل الوصفية والسّماعية، فهو يأخذ بها، لأنّ الهدف الأول الذي يَظهر سعيُ الشهاب لتحقيقه هو تيسير النحو على طلابه ودارسيه، ويؤكد ذلك أنّه وقف في شرحه لدرّة الغوّاص يجيز ما منعه الحريري، معتمداً مرّةً على السماع ومرّةً على القياس، باحثاً عن تخريج - ولو كان بعيداً - لما يعدّه الحريري خطأً.

ولا يفوتني هنا الإشارة إلى ما ذكره ابن معصوم في سلافة العصر، من تكبُّر الشهاب وغروره، وهو أمرٌ انعكس في تقديري على طريقته في تناول المسائل النحوية، فهو كثيراً ما يعرض جملةً من الآراء في المسألة الواحدة، ثم يرفضها بجمل مثل: «وليس فيه ما طبق المفصل وأصاب المحزّ»[٤٤٥].

وقد يأخذ برأي من بينها ويدع بقية الآراء، فربما كان عرضُه لهذه العلل إشارة تؤكد للقارىء سعة اطلاعه.

٣- علّة البناء في اسم (لا) النّافية للجنس:

عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾[٤٤٦]، ذكر الشهاب أنّ علّة البناء هنا تضمُّن معنى (من) حيث قال: «فعلة البناء، تضمن معنى الحرف الذي هو (من) الاستغراقية، كما أنّ (ما جاءني من رجلٍ) نصٌّ في الاستغراق، بخلاف ما إذا رفع ما بعدها، سواءٌ أعملت أو الغيت، وقيل: إنّما بُني لتركّب (لا) مع اسمها تركيب (خمسة عشر)، وقيل: إنه معربٌ حُذف تنوينه، وهو ظاهر كلام سيبويه[٤٤٧] في الكتاب»[٤٤٨].

---

(٤٤٥) الخفاجي: الحاشية ٤: ١٥.

(٤٤٦) البقرة: ٢.

(٤٤٧) انظر سيبويه: الكتاب ٢: ٢٧٤.

(٤٤٨) الخفاجي: الحاشية ١: ٢٠٠.

وهذا الرأي كغيره من الآراء التي يوردها الشهاب، ليس خاصاً به بل سبقه إليه غيره من النحاة منهم على سبيل المثال البيضاويّ الذي يشرح الشهاب كلامه، فهو يرى أنّ (ريب) مبنيٌّ، لتضمُّنه معنى (من) منصوبٌ على المحلّ، على أنّه اسم (لا) النافية للجنس[٤٤٩].

وذكر الزجّاج أن موضع (ريب) نصب[٤٥٠]، ثم نقل عن سيبويه قوله: «(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها إلا أنها تنصبها بغير تنوين»[٤٥١]، كما ذكر العُكبريّ أن علة البناء في (ريب) تضمُّنه معنى (من)[٤٥٢]، وقد أخذ الشهاب بالعلّة هنا، لأنها علّة وصفية ـ كما يبدو لي ولِمْ يرفضها كما رفض غيرها من العلل الفلسفية.

٤ - علّة إبراز الضمير في الصفة الجارية على غير من هي له:

عند الكلام على قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوّي وعدوّكم أولياء تُلقون إليهم بالمودّة﴾[٤٥٣]، ذكر البيضاويّ أنّ جملة (تلقون) حالٌ من فاعل (لا تتخذوا) جرت على غير من هي له، وذكر أنّه لا حاجة فيها إلى إبراز الضمير؛ لأنّه مشروطٌ في الاسم دون الفعل[٤٥٤].

وبعد أن عرض الشهاب رأي البيضاوي، فقد شرع في توضيحه قائلاً: «اعلم أنّ

---

(٤٤٩) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ١٧.

(٤٥٠) انظر الزجاج: معاني القرآن ١: ٦٩.

(٤٥١) سيبويه: الكتاب ٢: ٢٧٤.

(٤٥٢) انظر العكبري: التبيان ١: ١٥.

(٤٥٣) الممتحنة: ١.

(٤٥٤) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ٢: ٤٨٥.

الصفة إذا جرت على غير من هي له، يجبُ إبراز فاعلها نحو (زيدٌ هندٌ ضاربُها هو)، وهل هذا الضمير فاعل، أو الفاعل مستترٌ، وهذا تأكيدٌ له، قولان للنحاة، وفي شرح التسهيل لابن مالك[٤٥٥]: المرفوع بالفعل كذلك إذا حصل الإلباس نحو (زيدٌ عمروٌ يضربه هو)، فتقييده بالصفة غير مسلم، وإطلاق المصنف[٤٥٦] مردودٌ بجواز: (زيدٌ قائمٌ أبواه لا قاعدان)، فقد جرت على غير من هي له، ولم ينفصل الضمير وأجيب عنه بأنهم إنما قيدوه بالصفة، لأنّ الإبراز فيها واجبٌ مطلقاً، سواءٌ البس أم لا، وما ذكر تابعٌ يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره، مع أنّ المانع مطلقاً وهم البصريون لا يقولون بصحّته، وهذا الحكم لا يختص بالصفة بل هو جارٍ في الصّلة والحال والخبر ووجهه أنها ضعيفة فلا تتحمل ضميراً»[٤٥٧].

وفي هذه العبارة الأخيرة، ما يُشير إلى علة الحكم في عدم إبراز الضمير، وهي علّةٌ ليست من إبداع الشهاب، فقد أشار إليها صاحب الإنصاف في المسألة الثامنة بقوله: «وأمّا البصريون فاحتجّوا بأن قالوا: الدليل على أنّه يجبُ إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له، أنّا أجمعنا على أنّ اسم الفاعل فرعٌ على الفعل في تحمل الضمير، إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير، وإنما يضمر فيما شابه منها الفعل، كاسم الفاعل نحو (ضارب وقاتل)، والصفة المشبهة نحو (حسن وشديد)، وما أشبه ذلك، فإذا ثبت أنّ اسم الفاعل فرعٌ على الفعل، فلا شكّ أن المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء»[٤٥٨].

وهذا النصُّ يؤكّد من جديد ما ذكرناه سابقاً من تقليد الشهاب وأخذه آراء كثير من

---

(٤٥٥) انظر ابن مالك: شرح التسهيل ٣: ١٠، ٣٠٧.

(٤٥٦) يقصد بالمصنف هنا القاضي البيضاوي.

(٤٥٧) الخفاجي: الحاشية ٨: ١٨٤.

(٤٥٨) الأنباري: الإنصاف ١: ٥٩ المسألة الثامنة.

النحاة الذين سبقوه، ويَرد هنا سؤال مفاده أن الشهاب يضعف العلل النحوية في بعض المسائل فكيف نوفق بين تضعيف العلل واعتمادها في مسألة كالتي بحثناها؟

وتقديري أن الشهاب قد وُسم بالغرور في بعض كتب التراجم[٤٥٩]، فانسحب هذا الغرور على منهجه في بحث المسائل النحوية، وجعله يحاول الظهور بمظهر المحيط بمختلف الآراء، حتى لا يُتّهم بالغفلة أو قلة الاطلاع.

٥ - العلّة في عدم تصرّف (عسى):

عند الكلام على قوله تعالى: ﴿يكادُ البرقُ يخطف أبصارهم﴾[٤٦٠] قال الشهاب: «(كاد) خبر ليس فيه شائبة إنشاء، فهو متصرف كغيره بخلاف (عسى)، فإنها لكونها استُعملت في الإنشاء شابهت الحروف، فلم تتصرف، وهذا هو المشهور في كتب اللغة والنحو، وبه صرّح ثعلب في الفصيح[٤٦١]، وفي شرحه للفهري[٤٦٢]، أنها لم تتصرّف فيستعمل منها مستقبل واسم فاعل؛ لأنها ليست على الحقيقة فعلاً، وإنما هي حرفٌ أطلقوا عليها الفعل مجازاً، لما رأوها تُعطى أحكامه، فيقال: عَسَيْت وعسَيْتما، وهذا هو الذي يُجزم به فلا يعتذر لعدم تصرفها، على أنّ ابن ظفر[٤٦٣] - رحمه الله - حكى عن أبي عبيدة في شرح المقامات أنه يُقال: (عسيتُ أعسى) قال: وعلى هذا يقال (عاسٍ) اسم فاعلٍ، وفي كتاب حلّ الفكر للقيرواني[٤٦٤] أنّ أبا زيدٍ ذكر أنّه جاء منه

---

(٤٥٩) انظر ابن معصوم: سلافة العصر: ٤٢٠ - ٤٢١.

(٤٦٠) البقرة: ٢٠.

(٤٦١) انظر ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى: الفصيح في اللغة، شرح أبي منصور الجبان، تحقيق، عبدالجبار القزاز، ط١، ١٩٩١م: ٩٩.

(٤٦٢) لم أعثر على هذا الكتاب الذي ذكره الشهاب.

(٤٦٣) لم أقف على شرح ابن ظفر لمقامات الحريري أو بديع الزمان الهمذاني.

(٤٦٤) لم أعثر على كتاب (حلّ الفكر).

(عسٍ) بكسر السّين بوزن (حَذِر) وقد قال المعرّي[٤٦٥]:

عساكَ تعذرُ إن قصّرتُ في مِدَحي ... فإنّ مثلي بهجران القريضِ عسي

وهذا غلطٌ، فإنّ كلامنا في (عسى) التي للترجّي، وهذه بمعنى (جدير) وتكون (عَسِيَ) بمعنى (يَبِس) أيضا كقول البحتري[٤٦٦]:

يتعاطى القريض وهو جماد الذهن ... يجفو عن القريض ويَعسُو

فقوله: إنّ (عسى) لا تتصرّف أي بناء على المشهور من قول النحاة»[٤٦٧].

وعلى الرغم من رفضه رأي البيضاويّ في عدم تصرّف (عسى) إلا أنه عندما نقل عن ثعلب علة عدم تصرفها، لم يعترض على هذه العلة، وعدم اعتراضه يعني ضمناً إقراره بهذه العلة وهي أن (عسى) ليست فعلاً على الحقيقة، وإنما هي حرفٌ أطلق عليها الفعل مجازاً.

وجملة القول أنّ موقف الشّهاب الخفاجيّ من العلل النحوية يشكّل صدىً لموقف ابن مضاء القرطبيّ الذي دعا إلى إلغاء العلل الثواني والعلل الثوالث[٤٦٨]، فقد ضعّف الشهاب العلل في مسائل نحويّة جرى بحثها وعدّها فلسفة نشأت بعد النطق باللغة.

أما المسائل التي تُظهر اعتماده على العلل فقد جاء رأيه فيها تابعاً رأي غيره من النحاة، وهو أمرٌ يمكن تفسيره من خلال نفسية الشهاب المتكبرة المغرورة، فكأنّه يريد

---

(٤٦٥) انظر المعري، أبو العلاء: ديوان سقط الزند، شرح ن. رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت: ٧٨.

(٤٦٦) انظر البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيدالله: الديوان، شرح وتعليق، محمد التونتجي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ٢: ٦١٨.

(٤٦٧) الخفاجي: الحاشية ١: ٤٠٣ - ٤٠٤.

(٤٦٨) انظر ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة: ١٣٠.

القول: على الرغم من رفضي العلل النحوية، فلا يخفى عليّ أن علة هذا الحكم كذا وعلة هذه المسألة كذا.

وفي ختام هذا الفصل، لا بدّ من القول بأنّ الشهاب الخفاجيّ يفاضل بين كلّ من السماع والقياس، فيقدم السماع المتمثل في القرآن الكريم وقراءاته والحديث والشعر وكلام الصحابة، وكلام علماء العربية في الاستدلال وبناء آرائه النحوية، ويُضعِّف العلل النحوية، ويعدّها فلسفة نشأت بعد النطق باللغة، وقد حملتُ المسائل التي أظهر فيها اعتماده العلل على رغبته في إظهار التبحرّ وسعة العلم.

وقد ظهر فيما تمّ بحثه من مسائل اعتماد الشهاب على القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، والحديث النبويّ، وكلام الصحابة، وكلام العرب شعرها ونثرها ولهجاتها.

كما ظهر لنا عدم اعتماده على الشاذّ أو النادر، وهو في كل ذلك ليس بدعاً من النحاة، فقد سلك طريقاً كثُرَ سالكوه، وكان يسير سيراً توفيقياً، رائده في ذلك التيسير أو تسهيل النحو على طالبه.

ولعل ما قدّمناه من مسائل يعين في تحديد مذهب الشهاب النّحويّ، وهو ما نبحثه في الفصل الثاني.

الفصل الثالث

الشّهاب والمدارس النَّحوية

الفصل الثالث

الشّهاب والمدارس النّحوية

على الرغم من الخلاف المستفيض، والجدل الذي ثار حول وجود المذاهب النحوية[1]، فإنّ حقيقة وجودها لم تعد بحاجة إلى دليل، ولا يسعُ الباحث المنصف إلاّ الاعتراف بوجود هذه المذاهب النحوية، فقد أشار ابن النديم إلى وجود هذه المذاهب وصنّف النحاة على أساسها، مشيراً إلى وجود فريقٍ منهم قد خلط المذهب البصريّ والكوفي[2].

كما وجدنا عالماً كالأنباري يُصنِّف كتاباً خاصاً يسمّيه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين).

وغايتي في هذا الفصل بيان المذهب النحوي الذي يمكن أنْ يندرج تحته الشهاب الخفاجيُّ، ولذلك جاء الفصل في قسمين: الأول: المصطلح النحوي، وفيه توضيح للمصطلحات النحوية التي استخدمها الشهاب من بصرية وكوفية، والثاني: الآراء النحوية، وفيه بيان طائفة من آراء الشهاب في مسائل نحوية محددة تظهر مدى ميله إلى أحد المذهبين المشهورين في النحو: البصري والكوفي.

---

(١) انظر السامرائي، إبراهيم: المدارس النحوية أسطورة وواقع، ط١، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧م: ٥.

(٢) انظر ابن النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب: الفهرست، تحقيق، رضا تجدّد، طهران، ١٩٧١م: ٤.

أولاً: المصطلح النّحوي

المصطلح البصريّ:

١ - حروف الجرّ:

استخدم الشهاب هذا المصطلح غير مرّةٍ في كتبه، ويعدّ وروده مرةً واحدةً دليلاً على ما نبحث عنه، فعندما تكلّم على متعلق البسملة قال: «وحروف الجرّ تُسمى حروف الإضافة أيضاً، وهي تُفضي بمعاني الأفعال وما أشبهها»[٣].

كما ذكر هذا المصطلح عند الكلام على كسر الباء الجارة بقوله: «ولام الإضافة هي لام الجرّ، وبعض النحاة يسمّي حروف الجرّ حروف الإضافة؛ لأنّ الإضافة إفضاء لإيصالها معاني متعلقها إلى مجرورها»[٤].

وهذا المصطلح فيما نعلم، أحد المصطلحات البصرية[٥] التي كثر ورودها في كتبهم، وقد ذكر ذلك النّحاس عند الكلام على متعلق البسملة، إذ أكد أن البصريين القدماء يستخدمون مصطلح الجرّ»[٦].

وكثيراً ما يظهر هذا المصطلح في مصنفات ابن هشام الذي جعله أستاذنا الدكتور

---

(٣) الخفاجي: الحاشية ١: ٣٢.

(٤) المصدر السابق ١: ٤٣.

(٥) انظر القوزي، عوض: المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط١، عمادة شؤون الطلاب بجامعة الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م: ١٧٧.

وانظر جميل عويضه: الفراء وأثره في المدرسة الكوفية، رسالة ماجستير، بإشراف د. احمد ابو حاقة، جامعة القديس يوسف، حلب: ١٤. وانظر فارس محمد عيسى: ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية، رسالة دكتورة بإشراف د. رمضان عبدالتواب، جامعة عين شمس، ١٩٨٩م: ١٧٣.

(٦) انظر النحاس: إعراب القرآن ١: ١٦٦.

عبدالفتاح الحموز ممّن ينتصر للبصريين[7]، وذلك في تحقيقه (مسالة الحكمة في تذكير قريب)، وحين تكلّم ابن هشام في المغني[8] عن معاني اللام المفردة، فقد جعل المعنى الأول كونها حرف جرّ، فمصطلح حروف الجرّ الذي استخدمه الشهاب هو مصطلحٌ بصري.

٢ - ضمير الفصل

عندما أعرب البيضاوي الضمير (هم) في قوله تعالى: ﴿أولئك على هدىً من ربّهم وأولئك هم المفلحون﴾[9] فإنه عدّ (هم) فصلاً في أحد الوجهين[10]. وعلّق عليه الشهاب قائلاً: «ضمير الفصل ويُسمّى عِماداً، له فوائد: فصل الخبر وتميُّزه عن النعت ولذا سُمّي فصلاً»[11].

وسبق أن أعربه العُكبري زائداً على ما ذكر الشهاب وجهاً آخر فهو يقول: «هم مبتدأ ثانٍ، والمفلحون خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبره، خبر الأول»[12] وهو ما ذهب إليه الزمخشريُّ في الكشاف[13]، كما ذهب النّحاس إلى جواز كون الضمير (هم) زيادة وقال: «يسمّيها البصريون فاصلةً، ويسميها الكوفيون عماداً»[14]، وقريب من هذا ما ذكره الزجّاج[15]. وهذا المصطلح كما ظهر لنا ليس من إبداع الشهاب الخفاجيّ، بل هو

---

(٧) انظر ابن هشام الأنصاري: مسالة الحكمة في تذكير قريب، تحقيق، عبدالفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م: ٢٢.

(٨) انظر ابن هشام: المغني: ٢٧٤.

(٩) البقرة: ٥.

(١٠) البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٢١.

(١١) الخفاجي: الحاشية ١: ٢٥١.

(١٢) العكبري: التبيان ١: ٢١.

(١٣) انظر: الزمخشري، الكشاف ١: ١٤٦.

(١٤) النحاس: إعراب القرآن ١: ١٨٤.

(١٥) انظر الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١: ٧٤.

من مصطلحات البصريين، التي تداولوها في كتبهم، وقد استخدم الشهاب هذا المصطلح[16] عن الكلام على قوله تعالى: ﴿فإذا هي شاخصةٌ أبصار الذين كفروا﴾[17].

٣ ـ الصفة:

استخدم الشهاب هذا المصطلح متابعاً البيضاويّ وغيره، حيث ذكر البيضاوي في إعراب: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾[18] ما نصّه: «متى أريد بـ (ألم) السورة، لتذكير الكتاب فإنه خبره أو صفته الذي هو هو...»[19].

وعلّق الشهاب في حاشيته قائلاً: «هذا حكم الاسم الواقع بعد كلّ اسم إشارةٍ على المشهور، ولا يكون إلا معرفاً بـ (أل) وقال ابن مالك: إن كان جامداً محضاً فهو عطف بيان، وأكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً في أنه نعتٌ ودعاهم إليه، أنّ عطف البيان لا يكون إلا أخصّ من متبوعه وهو غير صحيح، وممّن ذهب إلى أنّه عطف بيان الزجّاج[20]»[21].

ولقد استخدم سيبويه مصطلح الصفة بمعنى النعت في كتابه[22]، وهو رأس المدرسة البصرية ـ فيما نعلم ـ كما استخدمه ابن هشام الذي يميل في كثير من آرائه إلى هذه المدرسة[23]، كما استخدمه العُكبري غير مرةٍ[24]. وعلى الرغم من استخدام البصريين

(١٦) انظر الخفاجي: الحاشية ٦: ٢٧٤.

(١٧) الأنبياء: ٩٧.

(١٨) البقرة: ٢.

(١٩) البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ١٦.

(٢٠) انظر الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١: ٦٨.

(٢١) الخفاجي: الحاشية ١: ١٩٩.

(٢٢) انظر سيبويه: الكتاب ٢: ١٢٠ ـ ١٢١.

(٢٣) انظر ابن هشام الأنصاري: مسالة الحكمة في تذكير قريب، تحقيق عبدالفتاح الحموز: ٢٢.

(٢٤) انظر العكبري: التبيان ١: ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٩، ٣٨٩.

مصطلح النعت في معنى الصفة[٢٥]، فإن الشائع عندهم هو مصطلح الصفة، الذي تبعهم في استخدامه الشهاب الخفاجيّ.

٤ ـ البدل:

استخدم الشهاب هذا المصطلح في إعراب قوله تعالى: ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضّالين﴾[٢٦] فقال: «وهو بدل كلّ من كلّ، ولم يجعله ـ أي البيضاويّ ـ بدلاً من ضمير (عليهم)؛ لأنّه لا يلزم خلوّ الصّلة عن الضمير، لأن المبدل منه ليس في نيّة الطّرح حقيقةً كما يُتوهّم، بل لأنه لا يخلو من الرّكاكة بحسب المعنى»[٢٧].

فهو يعدّ (الضالين) بدل كلّ من كلّ، وهذا ما قال به البيضاويُّ قبل الشهاب، مقدّماً هذا الوجه على سائر الوجوه[٢٨].

كما أورد الشهاب هذا المصطلح في إعراب (ناصية) من قوله تعالى: ﴿لنسفعن بالناصية، ناصيةٍ كاذبة خاطئة﴾[٢٩] حيث ذكر البيضاويّ أنها بدلٌ من الناصية، ورأى جواز إبدال النكرة من المعرفة؛ لأنها وصفت. ثم علّق عليه الشهاب بقوله: «لأن النكرة تبدل من المعرفة عند الكوفيين بشرطين: اتحاد اللفظ، ووصف النكرة»[٣٠].

وأورد هذا المصطلح كذلك عند الكلام على قوله تعالى: ﴿أروني ماذا خلقوا من

---

(٢٥) انظر جميل عويضة: الفراء وأثره في المدرسة الكوفية، رسالة ماجستير بإشراف د. أحمد أبو حاقة، جامعة القديس يوسف، حلب: ١١٤.

(٢٦) الفاتحة: ٧.

(٢٧) الخفاجي: الحاشية ١: ١٣٨.

(٢٨) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ١١.

(٢٩) العلق: ١٥ ـ ١٦.

(٣٠) الخفاجي: الحاشية ٨: ٣٨٢.

الأرض﴾[٣١] متابعاً البيضاويّ في أنها بدل[٣٢] من قوله تعالى في الآية نفسها: ﴿أرأيتم شركاءكم الذين تدعون من دون الله﴾[٣٣]. وهي عند الشهاب بدل اشتمال أو بدل كل من كل[٣٤]. ومصطلح البدل الذي استخدمه الشهاب في هذه المواضع، هو نفسه مصطلح علماء النحو البصري وعلى رأسهم سيبويه الذي أورده في مواضع كثيرة من كتابه[٣٥]. وهو ما يكفي في تأكيد ما ذهبنا إليه من قبل فيما يخصّ إكثار الشهاب من استخدام المصطلحات البصرية.

٥ - بدل الغلط:

أورد الشهاب هذا المصطلح عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ولكنْ يؤاخذكم بما عقدْتم الأيمان فكفّارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم﴾[٣٦]، فقد جعل البيضاويّ (كسوتهم) عطفاً على إطعام، أو من أوسط، إنْ جُعل بدلاً[٣٧]. وعلّق عليه الشهاب قائلاً: «قيل: وجهه أن يكون (من أوسط) بدلاً من الإطعام، والبدل هو المقصود، ولذلك كان المبدل منه في حكم المنحّى، فكأنه قيل: فكفّارته من أوسط ما تطعمون، واعترض بأنّ العطف على البدل في موقع البدل ضرورةً وإبدال (كسوة) منه لا يكون إلا غلطاً، وهو لا يقع في التنزيل»[٣٨].

ولم يسلّم الشهاب للبيضاويّ رأيه، بل ناقشه فيه ثم رفضه قائلا: «ما ذكره مُنافٍ

---

(٣١) فاطر: ٤٠.

(٣٢) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ٢: ٢٧٤.

(٣٣) فاطر: ٤٠.

(٣٤) انظر الخفاجي: الحاشية ٧: ٢٢٩.

(٣٥) انظر سيبويه: الكتاب ١: ١٥، ١٥٨، ٤٣٩، ٢: ١٤، ١٧.

(٣٦) المائدة: ٨٩.

(٣٧) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٢٨١.

(٣٨) الخفاجي: الحاشية ٣: ٢٧٧.

لما قرّره الأئمةُ وسلّموه، ومثله لا يُسمع، ثم إنّه كيف يكون بدل غلطٍ، وهو يتوقف على كون الأوّل غير مرادٍ معناه قطعاً، وهذا لا يصلح هنا؛ لأنّ كُلاً منهما مقصودٌ، وكيف يُعطف بدلُ غلطٍ على غيره، ثم إنّه كيف يتأتّى ما ذكره من التناسب، وهو على البدلية صفة (إطعام) مقدّر فلا يخفى ما في كلامه من الاختلال، فلا يُعطفُ عليه إلا إذا قُطع عمّا قبله، وكان خبر مبتدأ محذوف، والمناسبة المذكورة، لا يُتكلف لأجلها مثل هذه التكلفات»[٣٩].

وقد عدّ كلٌّ من النّحاس والعُكبريّ (كسْوتهم) معطوفاً على (إطعام)، أمّا سيبويه إمام المدرسة البصريّة، فقد استخدم مصطلح بدل الغلط غير مرةٍ فهو يقول: «وأما المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة فهو كقولك: (مررت بعبدالله زيدٍ) إمّا غلطت فتداركت، وإمّا بدا لك أن تُضرب عن مرورك بالأوّل وتجعله للآخر»[٤٠].

كما أورده سيبويه في موضعٍ آخر حيث قال: «ولو قلت: ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبدالله، كان جيداً، إذا كان أبو عبدالله زيداً، ولم يكن غيره؛ لأنّ هذا يُكرّر توكيداً كقولك: رأيتُ زيداً زيداً، وقد يجوز أن يكون غير زيدٍ، على الغلط والنّسيان، كما يجوز أن تقول: رأيت زيداً عمراً؛ لأنّه إنما أراد عمراً، فنسي فتدارك»[٤١].

وممّن استخدم هذا المصطلح ابن هشام، فقد ذكر أن من أقسام البدل، البدل المباين، وجعله في ثلاثة أقسام: بدل الغلط، وبدل النسيان، وبدل الإضراب[٤٢].

واستخدام الشهاب هذا المصطلح، إضافةً إلى كثيرٍ من المصطلحات البصرية، أمرٌ يؤكّد ميل الشهاب في مصطلحاته إلى مدرسة البصرة.

---

(٣٩) المصدر السابق ٣: ٢٧٧.

(٤٠) سيبويه: الكتاب ٢: ١٦.

(٤١) المصدر السابق ٢: ٣٤١، وانظر الكتاب ١: ٤٣٩، ٣: ٨٧.

(٤٢) انظر ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣: ٢٩١.

٦ ـ نون الإناث:

ورد هذا المصطلح عند الكلام على قوله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتّقوا النارَ التي وقودُها الناس والحجارة﴾[٤٣]، حيث قال البيضاويّ: «وتفعلوا، جزمٌ بـ (لم)؛ لأنها واجبة الإعمال، مختصّةٌ بالمضارع، متصلة بالمعمول»[٤٤].

وعلق عليه الشهاب قائلاً: «جزمٌ بمعنى مجزوم، كدرهم ضرب الأمير بمعنى مضروبه، وهذا تعليل وبيان لكون العامل الجزم هنا (لم) لا (إنْ) الشرطية؛ لأنه لما اجتمع عاملان وعملهما معاً، لا يجوز، إذ لا يتواردُ عاملان على معمولٍ واحدٍ، رجّحوا الثاني؛ لأنه واجب الإعمال إلا في ضرورةٍ، أو شذوذٍ، أو وجود مانعٍ متّصلٍ بالفعل كنون التأكيد والإناث، وهي مختصة بالمضارع كاختصاص حرف الجرّ بالاسم، فكانت جديرةً بأنْ تعمل فيه العمل الخاصّ به، ولأنها لا تنفصل عنه إلا نادراً بخلاف (إنْ)، ولأنها تقلبه إلى المضيّ»[٤٥].

وقد ذكر ابن هشام في المغني مصطلح نون الإناث عندما عدّد أوجه النون المفردة حيث قال: «نون الإناث، وهي اسمٌ في نحو: (النسوةُ يذهبن) خلافاً للمازنيّ، وحرفٌ في نحو: (يذهبْنَ النّسوةُ) في لغة من قال: (أكلوني البراغيث) خلافاً لمن زعم أنها اسمٌ، وما بعدها بدلٌ منها، أو مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبره»[٤٦].

وهذا المصطلح الذي يلتقي في استخدامه الشهاب مع ابن هشام الأنصاري، دليلٌ آخر يؤكد إكثار الشهاب من استخدام المصطلح البصري.

---

(٤٣) البقرة: ٢٤.

(٤٤) البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٤٠.

(٤٥) الخفاجي: الحاشية ٢: ٥٢.

(٤٦) ابن هشام: مغني اللبيب: ٤٤٩ ـ ٤٥٠.

٧ـ لا النافية للجنس:

ذكر الشهاب هذا المصطلح في التعليق على قوله تعالى: ﴿ولا أصْغر من ذلك ولا أكبر﴾[٤٧]، فقد نقل عن البيضاوي أن هذا الكلام منفصلٌ مقررٌ لما قبله[٤٨]، وعلق الشهاب قائلاً: «أي: جملة مستقلة وليس معطوفاً على ما قبله، حتى يكون الاستثناء منقطعاً أو على خلاف الظاهر، و (لا) إن كانت نافيةً للجنس فاصغر اسمُها منصوبٌ لا مبنيّ على الفتح لشبهه بالمضاف وكذا (أكبر)، لتقدير عمله، وفي إعراب السمين أنّ (لا) نافية للجنس، وأصغر وأكبر اسمها، فهما مبنيان معها على الفتح[٤٩]، وهو سبق قلم، فإنه شبيهٌ بالمضاف، لعمله في الجار والمجرور، فلا وجه لبنائه، إلا أنه مذهب البغداديين وهو قولٌ ضعيف»[٥٠].

وهذا المصطلح الذي استخدمه الشهاب، مصطلحٌ بصريٌ يقابله (لا) التبرئة عند الكوفيين، كما أشارت إلى ذلك الدراسات الخاصة بالمصطلح النحوي والمذاهب النّحوية.

فالباحث عوض القوزي يشير إلى ذلك قائلاً عند الكلام على (لا التبرئة): «مصطلحٌ كوفيٌّ على ما استقرّ عند البصريين بـ (لا النافية للجنس)، ولا أظنه إلا من صنعة الفرّاء»[٥١].

ويورد أمثلةً من معاني القرآن للفرّاء تؤكد ما ذهب إليه[٥٢] من كون هذا المصطلح

---

(٤٧) يونس: ٦١.

(٤٨) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٤٤٠.

(٤٩) انظر السمين الحلبي: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ١: ٨٢ ـ ٨٣.

(٥٠) الخفاجي: الحاشية ٥: ٤٤.

(٥١) عوض القوزي: المصطلح النحوي: ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٥٢) انظر الفراء: معاني القرآن ١: ١٢، ١٢١.

من وضع الفرّاء، ويؤكد الباحثان جميل عويضة[٥٣] وفارس محمد عيسى[٥٤]، أن مصطلح (لا) النافية للجنس مصطلح بصريٌّ، في مقابلة (لا) التبرئة عند الكوفيين.

وهذا الأمر يجعلنا نؤكد من جديد ميل الشهاب إلى المصطلحات البصرية وإكثارَه من استخدامها.

٨ ـ التمييز:

وهو مصطلح بصريٌّ آخر استخدمه الشهاب عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾[٥٥]، حيث ذكر البيضاوي أن (مثلاً) منصوبٌ على التمييز أو الحال[٥٦]، وعلّق عليه الشهاب قائلاً: «في الكشاف[٥٧] (مثلاً) نصبٌ على التمييز كقولك لمن أجاب بجوابٍ غثٍّ: ماذا أردتَ بهذا جواباً، ولمن حمل سلاحاً رديئاً: كيف تنتفع بهذا سلاحاً»[٥٨]. وزاد الزمخشري احتمال الحالية[٥٩].

وبعد أن عرض الشهاب جملةً من الآراء قال: «هذا برّمته، مأخوذٌ مما قرّره نجم الأئمة الرّضيّ في باب التمييز[٦٠]، وفيه بحثٌ؛ لأنهم قالوا: التمييز يكون لمفردٍ أو نسبة، والعامل في الأول المميز ولو جامداً، وفي الثاني أحد طرفي النسبة، وهذا لا كلام فيه، إنما الكلام في أنّ تمييز المفرد يكون بعد تمام الاسم المميز...»[٦١].

---

(٥٣) انظر جميل عويضة: الفراء وأثره في المدرسة الكوفية (رسالة ماجستير): ١١٤.

(٥٤) انظر فارس محمد عيسى: ملامح النظر النحوي الكوفي (رسالة ماجستير): ١٧٢.

(٥٥) البقرة: ٢٦.

(٥٦) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٤٥.

(٥٧) انظر الزمخشري: الكشاف ١: ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٥٨) الخفاجي: الحاشية ٢: ٩٧.

(٥٩) انظر الزمخشري: الكشاف ٢: ٢٦٧.

(٦٠) انظر الرضي: شرح الكافية ١: ٢١٦ ـ ٢٢٤.

(٦١) الخفاجي: الحاشية ٢: ٩٧.

كما استخدم الشهاب هذا المصطلح في مواضع أخرى[٦٢]، وهو مصطلح بصريٌّ، فقد ذكر الباحث عوض القوزي عند الكلام على مصطلح التفسير أن الفرّاء يطلقه ـ أي التفسير ـ على التمييز[٦٣] وينقل عنه قوله: «والمفسِّر في أكثر الكلام نكرةٌ، كقولك: (ضقت به ذرعا)»[٦٤] كما يطلق الكوفيون مصطلح التفسير في مقابلة المفعول لأجله عند البصريين[٦٥].

ويؤكد الباحثان فارس محمد عيسى، وجميل عويضة أن مصطلح التمييز بصريٌّ، يقابله عند الكوفيين التفسير[٦٦] والمترجَم[٦٧].

٩ ـ الفعل المتعدّي:

وهذا أحدُ المصطلحات البصرية[٦٨]، استخدمه الشهاب غير مرةٍ في كتبه، ومنها ما ذكره عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ما فرّطنا في الكتاب من شيءٍ﴾[٦٩]. حيث قال: «التفريط: التقصير، وأصله أن يتعدى بـ (في) وقد ضُمّن هنا معنى (أغفلنا وتركنا) و (من شيءٍ) في موضع المفعول به و (مِن) زائدة، والمعنى ما تركنا في الكتاب شيئاً يحتاج إليه من دلائل الألوهية والتكاليف، ويَبعُد جعل (من) تبعيضيةً، والتقدير (ما فرطنا في الكتاب بعض شيء) وإن جوّزه بعضُهم»[٧٠].

---

(٦٢) المصدر السابق ١: ٩٩، ١٠١، ١٨٥.

(٦٣) انظر عوض القوزي: المصطلح النحوي: ١٦٤.

(٦٤) الفراء: معاني القرآن ١: ٧٩.

(٦٥) انظر عوض القوزي: المصطلح النحوي: ١٦٤.

(٦٦) انظر جميل عويضة: الفراء وأثره في المدرسة الكوفية (رسالة ماجستير): ١١٤.

(٦٧) انظر فارس محمد عيسى: ملامح النظر النحوي الكوفي (رسالة ماجستير): ١٧٢.

(٦٨) انظر عوض القوزي: المصطلح النحوي: ١٨٠.

(٦٩) الأنعام: ٣٨.

(٧٠) الخفاجي: الحاشية ٤: ٥٦.

والكوفيون يعبرّون عن الفعل المتعدّي بمصطلح (الفعل الواقع)[٧١]، ويمثلهم في ذلك رأس مدرستهم الفرّاء[٧٢]، ويكاد كلام الشهاب في هذه المسألة، يشكل صورةً لما ذكره أبو حيان إذ يقول: «التفريط: التقصير، فحقه أن يتعدى بـ (في)، كقوله ﴿على ما فرطت في جنب الله﴾[٧٣]، وإذا كان كذلك، فيكون قد ضُمن معنى (ما أغفلنا وما تركنا) ويكون (من شيء) في موضع المفعول به و (من) زائدة والمعنى ما تركنا وما أغفلنا...»[٧٤] والشهاب يشير في ختام النص إلى أن هذا الرأي هو ما ارتضاه أبو حيان[٧٥].

وذكر الشهاب هذا المصطلح في موضع آخر من كتبه، عندما تكلم على قوله تعالى: ﴿وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلاّ أنهم كفروا﴾[٧٦]. فقال: «(مَنَعَ) يتعدى إلى مفعولين بنفسه، وقد يتعدّى إلى الثاني بحرف الجرّ وهو من أو عن، وهنا تعدّى بنفسه إليهما...»[٧٧].

وهذا المصطلح ـ كما أشرت من قبل ـ مصطلح بصريّ، وهو أمرٌ يؤكّد من جديد ما ذهبت إليه، من ميل الشهاب إلى استخدام المصطلحات البصرية وقد استخدم هذا المصطلح في مواضع أخرى من كتبه[٧٨].

---

(٧١) انظر عوض القوزي: المصطلح النحوي: ١٨٠.

(٧٢) انظر الفراء: معاني القرآن ١: ١٦، ١٧، ٢١، ٤٠.

(٧٣) الزمر: ٥٦.

(٧٤) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط ٤: ١٢٠ ـ ١٢١.

(٧٥) انظر الخفاجي: الحاشية ٤: ٥٦.

(٧٦) التوبة: ٥٤.

(٧٧) الخفاجي: الحاشية ٤: ٣٣٤.

(٧٨) انظر الخفاجي: الحاشية ١: ٦، ٤٨، ٢: ١١٧، ٤: ١٢٢.

١٠ ـ الجوامد:

استخدم الشهاب هذا المصطلح في كتبه، فعندما تكلّم البيضاويّ على قوله تعالى: ﴿وهل أتاك حديث موسى إذْ رأى ناراً﴾[٧٩]، ذكر: أنّ (إذ) ظرفٌ للحديث؛ لأنّه حدثٌ أو مفعول لـ (اذكر)[٨٠].

وعلق عليه الشهاب قائلاً: «أيّ: مصدر هنا؛ لأنّه يكون اسماً للكلام، وهو كالجوامد لا يعمل، ومصدر بمعنى التكلم، فيعمل ويتعلق به الظرف حينئذٍ»[٨١].

كما ذكر الشهاب في موضع آخر مصطلح الاسم الجامد[٨٢]، وهو مصطلح يقابله عند الكوفيين وعلى رأسهم الفرّاء مصطلح (الاسم الثابت)[٨٣] وهذا دليل آخر يؤكّد أن الشّهاب بصريٌّ في مصطلحاته التي يستخدمها، فقد رأيناه يستخدم عدداً من المصطلحات البصرية، وتجاوزنا كثيراً من المصطلحات البصرية الأخرى التي استخدمها؛ لأنّ فيما أوردناه ما يفي بالغرض، فهو يستخدم مثلاً مصطلح الزيادة[٨٤] بدلاً من الصلة، والزيادة مصطلح بصريٌّ يقابله عند الكوفيين مصطلح الصلة[٨٥].

كما يستخدم الشهاب مصطلح المفعول لأجله[٨٦] والمفعول المطلق[٨٧] وهي من

---

(٧٩) طه: ٩ ـ ١٠.

(٨٠) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ٢: ٤٣.

(٨١) الخفاجي: الحاشية ٦: ١٩١.

(٨٢) المصدر السابق ٢: ٩٧.

(٨٣) انظر جميل عويضة: الفرّاء وأثره في المدرسة الكوفية (رسالة ماجستير): ١١٤.

(٨٤) انظر الخفاجي: الحاشية ١: ١٦، ٣٥.

(٨٥) انظر فارس محمد عيسى، ملامح النظر النحوي الكوفي (رسالة ماجستير): ١٧٣.
وانظر جميل عويضة: الفراء وأثره في المدرسة الكوفية (رسالة ماجستير): ١١٤. وانظر عوض القوزي: المصطلح النحوي: ١٧٨.

(٨٦) انظر الخفاجي: الحاشية ١: ٤٠١.

(٨٧) المصدر السابق ١: ٤٤.

مصطلحات البصرة، أما الكوفيون، فليس عندهم مفعول إلا المفعول به، ويطلقون على بقية المفاعيل مصطلح شبه المفعول[٨٨]. كما استخدم الشهاب مصطلح اسم الفاعل[٨٩] الذي يقابله عند الكوفيين (الفعل الدائم)[٩٠].

المصطلح الكوفي:

١ - القطع:

ذكره الشهاب عند إعراب قوله تعالى: ﴿الحمد لله ربّ العالمين﴾[٩١] بنصب (ربّ)[٩٢] حيث قال: «مثل هذا النصب على القطع، وكونه على المدح مُستفادٌ من المقام إذا قُدّر (أمدحُ) وليس بمتعيّنٍ، فقد يُقدَّر غيره كأذمّ وأذكر وأعني ونحوه، وفي شرح العمدة لابن مالك[٩٣] أنّ المنعوت إذا كان متعيّناً، لم يقدّر (أعني) بل (أذكر) وهذه قراءة زيد بن علي، وهي من الشّواذّ»[٩٤]، وحملها العُكبري[٩٥] على إضمار أعني أو على النداء.

وقد وجّهها الزمخشري بقوله: «وقرأ زيد بن علي - رضي الله عنهما - (ربَّ العالمين) بالنصب على المدح وقيل: بما دلّ عليه الحمد كأنّه قيل: نحمد الله ربّ العالمين»[٩٦].

---

(٨٨) انظر عوض القوزي: المصطلح النحوي: ١٦٢.

(٨٩) انظر الخفاجي: الحاشية ٤: ١٠٠ - ١٠١، ٧: ٤٣٠.

(٩٠) انظر جميل عويضة: الفراء وأثره في المدرسة الكوفية (رسالة ماجستير): ١١٤.

وانظر عوض القوزي: المصطلح النحوي: ١٨٥.

(٩١) الفاتحة: ١.

(٩٢) انظر عبدالعال سالم مكرم: معجم القراءات ١: ٥.

(٩٣) لم أستطع العثور على كتاب ابن مالك المذكور، ولعله كتاب (عمدة الحافظ وعدة اللافظ).

(٩٤) الخفاجي: الحاشية ١: ٩٥.

(٩٥) انظر العكبري: التبيان ١: ٥.

(٩٦) الزمخشري: الكشاف ١: ٥٣.

وقد ورد مصطلح القطع بهذا المعنى عند الفرّاء الذي يعدُّ رأس المدرسة الكوفية[٩٧]، وذلك في توجيه قوله تعالى: ﴿وامرأته حَمّالة الحطب﴾[٩٨]، حيث قال: «وأمّا النصب فعلى جهتين: إحداهما أن تجعل الحمالة قطعاً؛ لأنها نكرةٌ، ولم يستقم أن تنعت معرفةً بنكرة، والوجه الآخر أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذمّ»[٩٩].

كما ذكر الأخفش فيما عدّ من وجوه النصب في (حمّالة) أن النّصب على الذمّ[١٠٠]، وقال ابن هشام عند الكلام على هذه الآية في المغني: «بإضمار أذمّ، ونظائره كثيرةٌ»[١٠١].

وقد وجدتُ أنّ القطع من مصطلحات الكوفيين كما أشارت إلى ذلك الدراسات الخاصة بالمصطلح النّحوي، وقد استخدمه الفرّاء كذلك بمعنى الحال[١٠٢].

واستخدم الشهاب مصطلح القطع في إعراب قوله تعالى: ﴿مَلَكَ يوم الدين﴾[١٠٣] بحذف الألف من (مالك)[١٠٤]، وهو من المصطلحات الكوفية القليلة التي استخدمها الشهاب في مصنّفاته محاولاً بذلك الظهور بمظهر الباحث غير المتعصّب، وهو أمرٌ لم ينجح في إثباته؛ لأنّ أكثر مصطلحاته بصريّة.

---

(٩٧) انظر فارس محمد عيسى: ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التحويلية التوليدية: ١٦٤.

(٩٨) المسد: ٤.

(٩٩) الفرّاء: معاني القرآن ٣: ٢٩٨.

(١٠٠) انظر الأخفش: معاني القرآن ٢: ٧٤٥.

(١٠١) ابن هشام: مغني اللبيب: ٢٢٨.

(١٠٢) انظر الفراء: معاني القرآن ١: ١١. وانظر عوض القوزي: المصطلح النحوي: ١٧٧.

(١٠٣) الفاتحة: ٧.

(١٠٤) انظر الخفاجي: الحاشية ١: ٩٩.

٢ - الاسم المُجْرَى وغير المُجْرَى:

ذكره الشهاب في التعليق على قوله تعالى: ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضّالين﴾[١٠٥]، حيث قال: «إنّ غيراً غلبت عليه الاسمية، ولذا كان في الأصل غير مُجرى»[١٠٦]، وهو ما يقابل مصطلح المصروف والممنوع من الصّرف، فقد ذكر الباحث عوض القوزي هذا المصطلح ثم قال: «مصطلح يطلقه الكوفيون على ما يسميه سيبويه ما ينصرف وما لا ينصرف وتابعهم المبرد[١٠٧] فعقد باباً سمّاه باب ما يُجرى وما لا يُجرى»[١٠٨].

ويظهر أنّ الشهاب الخفاجيّ الذي يحاول الظهور بمظهر المتحرر من العصبية المذهبية في النحو[١٠٩]، قد استخدم هذا المصطلح الكوفي وغيره من المصطلحات الكوفية القليلة في كتبه ليقنعنا بعدم تعصّبه لمذهبٍ معين، وهو ما لم يفلح في الوصول إليه؛ لأن هذا أحدُ المصطلحات الكوفية القليلة التي استخدمها، وعلى ذلك يثبت ما ذكرتُه من قبل وهو ميْل الشهاب إلى المصطلحات البصريّة.

ومن هنا فإن مصطلح (ما يُجرى وما لا يُجرى) الذي استخدمه الشهاب، مصطلحٌ كوفيّ[١١٠]، وإن استخدمه المبرّدُ البصريّ[١١١].

وقد استخدم الشهاب أيضاً مصطلح الممنوع من الصرف[١١٢]، وهو المصطلح

(١٠٥) الفاتحة: ٧.

(١٠٦) الخفاجي: الحاشية ١: ١٣٨.

(١٠٧) انظر المبرد: المقتضب ٣: ٣٠٩.

(١٠٨) عوض القوزي: المصطلح النحوي: ١٦٦.

(١٠٩) انظر الخفاجي: الحاشية ١: ١٧٩ حيث يقول: (واتباع البصريين ليس بفرض).

(١١٠) انظر فارس محمد عيسى: ملامح النظر النحوي الكوفي (رسالة ماجستير): ١٧٢.

(١١١) انظر المبرد: المقتضب ٣: ٣٠٩.

(١١٢) انظر الخفاجي: الحاشية ١: ٧١.

البصري الذي يقابل الاسم المُجرى والاسم غير المجرى، فلم يتحرر من ميله للمصطلح البصري.

٣ـ النّعت:

استخدم الشهاب هذا المصطلح غير مرّةٍ في كتبه، ومن ذلك تعليقه على قول البيضاوي في توجيه ﴿ذلك الكتاب﴾(١١٣): «والكتاب صفة ذلك»(١١٤) إذ علّق عليه قائلاً: «هذا حكم الاسم الواقع بعد كل اسم إشارةٍ على المشهور، ولا يكون إلا معرفاً بـ (أل) وقال ابن مالك: إن كان جامداً محضاً، فهو عطف بيان، وأكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً في أنّه نعتٌ، ودعاهم إليه أن عطف البيان لا يكون إلا أخصّ من متبوعه وهو غير صحيح»(١١٥)، ولا يلبث الشهاب أن يعود إلى مصطلح الصفة، وهو المصطلح البصري الذي يقابل النعت عند الكوفيين، عند الكلام على قوله تعالى: ﴿إن يشأ يذهبكم أيّها الناسُ ويأتِ بآخرين﴾(١١٦)، حيث قال: «يعني أن الكلام يحتمل أن المعنى جميع بني آدم [فالآخرون](١١٧) الذين هم بدلٌ عنهم جنسٌ آخر غير الناس، ويحتمل أن يكون نوعاً منهم كالعرب، فيكون (آخرين) نوعاً آخر من بني آدم، وأورد عليه أن (آخر وأخرى) وتثنيتهما وجمعهما كغير، إلا أنه خاصٌّ بجنس ما تقدّمه فإذا قلت: (اشتريت فرساً وآخر) لم يكن إلاّ من جنس ما تقدّم أي: (وفرسا آخر)، فلو عنيت حماراً آخر، لم يجزْ، بخلاف غير، فإنّها أعمّ لما هو من جنسه وغيره، وقلّ من يعرف هذا الفرق، قيل: ولم يستندْ فيما ذكره إلى نقلٍ ـ يعني البيضاويّ ـ ويرد عليه إشكالٌ آخر، وهو أن

(١١٣) البقرة: ٢.

(١١٤) البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ١٧.

(١١٥) الخفاجي: الحاشية ١: ١٩٩ كما ذكر مصطلح النعت في الحاشية ٧: ٣١٩.

(١١٦) النساء: ١٣٣.

(١١٧) في الأصل (فالآخرين) ولعل الصواب ما أثبتناه.

(آخرين) صفة موصوفٍ محذوفٍ، والصّفة لا تقوم مقام موصوفها إلا إذا كانت خاصة به...»[118]. كما ذكر هذا المصطلح في مواضع أخرى[119] من كتابه (حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي).

وعلى ذلك فهو يمزج بين مصطلح البصرة والكوفة، مع مَيْلٍ واضحٍ للإكثار من المصطلحات البصريّة.

وكي تُصبح الصورة أكثر وضوحاً، لا بدّ من بحث بعض المسائل النحوية التي تناولها الشهاب، ليظهر مدى تطابق ما ذهب إليه فيها مع رأي مدرسة البصرة أو الكوفة، وهو ما تبحثه الصفحات التالية.

ثانياً: الآراء النّحويّة

لقد ظهر لي فيما درسته من الآراء النحويّة التي يتبناها الشهاب الخفاجي، انه يزاوج بين المذهبين الكوفيّ والبصريّ، فقد وافق الفريق الأول في مسائل، ووافق الفريق الثاني في مسائل أخرى، وسوف أُدوّن هذه المسائل التي تبيّن أنه كان يسعى إلى الظهور بمظهر النّحويّ المتحرر من العصبية المذهبية[120].

وهو لا يلتزم طريقةً واحدةً، لا يحيد عنها، وكأنه يريد القول: إنّ شخصية العالم لا يمكن أن يحصرها مذهبٌ بعينه، فرُبَّ رأيٍ كوفيّ، أوجهُ وأصحّ من رأي البصريين في مسألة معينة، ورُبّ رأيٍ بصريّ هو أوجه وأصحّ من رأي الكوفيين في مسألة أخرى.

---

(١١٨) الخفاجي: الحاشية ٣: ١٨٦.

(١١٩) المصدر السابق ١: ١٣٨، ١٤٠، ٢: ٨٩، ٧: ٨٥ ـ ٨٦.

(١٢٠) انظر الخفاجي: الحاشية ١: ١٧٩، ٣: ٩٧.

وعلى ذلك جاءت مسائل هذا القسم في صنفين:

أ ـ ما وافق الكوفيين.

ب ـ ما وافق البصريين.

أ ـ ما وافق الكوفيين:

١ ـ العطفُ على الضمير المتصل المجرور دون إعادة الجارّ:

تكلّم الشهاب على هذه المسألة تعليقاً على رأي البيضاوي في قوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾[١٢١] بجر (الأرحام) حيث قال البيضاوي: «وقرأ حمزةُ بالجرّ عطفاً على الضمير المجرور، وهو ضعيفٌ لأنّه كبعض الكلمة»[١٢٢].

فقد وقف الشهاب يفسّر ويردّ على ما ذهب إليه البيضاويّ قائلاً: «يعني: الضمير المجرور لشدّة اتّصاله كجزء الكلمة، فكما لا يجوز العطف على جزء الكلمة، لا يجوز العطف عليه، وهذا مذهب البصريين[١٢٣]، وقد تبع في هذا الزمخشريّ[١٢٤]، وهو تبع المبرّد[١٢٥]، فإنّه شنّع على حمزة رحمه الله ـ في هذه القراءة حتى قال: لا تحلّ القراءة بها[١٢٦]، وقد تبعهم ابن عطيّة، وزاد أن المعنى لا ينتظم فيها[١٢٧]؛ لأنّ التساؤل بالأرحام، لا دخل له في الحضّ على تقوى الله، فلا فائدة في عطفها وهو ممّا يغضّ من

---

(١٢١) النساء: ١.

(١٢٢) البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ١٩٩.

(١٢٣) انظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٤٦٣ ـ ٤٧٤.

(١٢٤) انظر الزمخشري: الكشاف ١: ٤٩٣.

(١٢٥) انظر المبرد: المقتضب ٤: ١٥٢.

(١٢٦) المصدر السابق ٤: ١٥٣.

(١٢٧) انظر ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب الأندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق المجلس العلمي بفاس، ١٩٧٧م ٤: ٩.

الفصاحة، ورُدّ بأنّ العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجارّ، صحيحٌ عند الكوفيين، فصيحٌ مشهورٌ في كلام العرب، وهذه القراءة من السبعة المتّصلة بالنبي ﷺ متواترة، فمثل هذا جسارةٌ لا تليق، وحمزة ـ رحمه الله ـ أجلُّ قدراً ممّا توهّموه»[١٢٨].

وقول الشهاب بأن البيضاويّ قد تبع الزمخشري في هذا الموضع، يؤكّده ما في الكشاف، حيث توقف الزمخشري عند هذه الآية قائلاً: «والجرُّ على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديدٍ؛ لأن الضمير المتصل، متصل كاسمه، والجارّ والمجرور كشيءٍ واحدٍ...»[١٢٩].

ويرجّح أبو جعفر النّحاس[١٣٠] قراءة النصب في (الأرحام) كما يرجّحها العُكبري[١٣١] ويضعّفُ قراءة الجرّ، دون التفاتٍ إلى كونها إحدى القراءات المتواترة.

ومن الإنصاف أن ننتصر لموقف الشهاب الخفاجيّ في هذه المسألة؛ لأنّ القراءة سنّة متّبعةٌ، والقول الفصل فيها يستند إلى الرواية والنقل، فيصحّ الاستشهاد بالقرآن متواتره وشاذّه، كما أكد ذلك ابن جني[١٣٢] والبغدادي[١٣٣]، ولما كانت القراءة سنّة متّبعة، فإنّه لا سبيل إلى ردّ قراءةٍ كهذه؛ لأنّ مقاييس النحويين لا يصحّ أن تكون سبيلاً لردّ القراءة، وقد حشد الأنباريّ أدلّة المدرسة الكوفية وأدلّة المدرسة البصرية في هذه المسألة وأيّد المدرسة البصريّة[١٣٤].

---

(١٢٨) الخفاجي: الحاشية ٣: ٩٧.

(١٢٩) الزمخشري: الكشاف ١: ٤٩٣.

(١٣٠) انظر النحاس: إعراب القرآن ١: ٤٣١.

(١٣١) انظر العكبري: التبيان ١: ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(١٣٢) انظر ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشاذة ١: ٣٣.

(١٣٣) انظر البغدادي: خزانة الأدب ١: ٩.

(١٣٤) انظر الأنباري: الإنصاف ٢: ٤٦٣ ـ ٤٧٤.

ويؤكّد الفرّاء رأس المدرسة الكوفيّة قراءة النصب في كتابه (معاني القرآن)[135]، وبهذا يظهر أنّ الشهاب الخفاجيّ قد أيّد الكوفيين في هذه المسألة.

٢ - جواز تأخّر أسماء الاستفهام عن صدراة الجملة:

من القواعد المشهورة في كتب النّحو، أنّ أسماء الاستفهام لها حقٌّ الصدارة في الكلام[136]، غير أنّ الشهاب يُناقش هذا الرأي ثم يرفضه فيقول: «من الكلمات العربية ماله صدر الكلام ولزوم التقدّم في جملته، واشهرها أسماءُ الاستفهام، والمشهور في كتب النّحو أنّه لا يجوز تقدُّم العامل عليها مطلقاً، وقد سُمع خلافه في كلامهم قديماً وحديثاً، ونُقل عن الكوفيين جوازُه من غير تقييد، فوجوب التقديم مذهب البصريين[137]»[138].

ونقل الشهاب عن شرح التسهيل[139] أنّ الكوفيين يجيزون تأخير (من وما وأيّ) عند قصد الاستثبات، وهو السؤال عما سبق ذكره كقولك لمن قال: (قتلتُ رجلاً): (قتلت من؟).

ويؤكّد الشهاب رأيه قائلاً: «وفي توضيح ابن مالك على البخاري[140]، ذكر (ماذا) متأخرةً في الحديث وقال: فيه شاهد على أنّ (ما) الاستفهامية، إذا ركّبت مع (ذا) فارق وجوب الصّدارة، فيعمل فيها ما قبلها رفعاً ونصباً، فالرفع كقولهم: (كان ماذا؟)

---

(١٣٥) انظر الفراء: معاني القرآن ١: ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(١٣٦) انظر سيبويه: الكتاب ٢: ١٢٨، وابن هشام: أوضح المسالك ١: ١٧٣ والمغني: ٣٩٦، والبغدادي: الخزانة ٩: ٢٢٣.

(١٣٧) انظر: الأنباري: الإنصاف ١: ١٥٩.

(١٣٨) الخفاجي: طراز المجالس: ١٩٣ ـ ١٩٤.

(١٣٩) انظر ابن مالك: شرح التسهيل ١: ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(١٤٠) انظر ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٠٤ . وانظر: البخاري: الصحيح ٦: ٣٠٩.

والنصب كقول أم المؤمنين: (أقول ماذا؟)[141].

وبعد أن عرض الشهاب هذه الآراء، قال: «هذا زبدة ما قاله المتقدّمون والمتأخرون في هذه المسألة، وتلخّص لنا منه أنّ الأصل تقديمه، وسُمع في كلام العرب وفي الحديث تأخيره كثيراً، خصوصاً في (ماذا)، وقد أورد ابن [المرحّل][142] المغربيّ شواهد من كلام العرب كثيرة، فإمّا نقول: يجوز سماعاً أو مطلقاً، أو يختصّ بـ (ماذا) لأنها لتركّبها خرجت عن الصدارة، كما أشار إليه ابن مالك في توضيحه[143]، أو هو مخصوص بالاستثبات للمشاكلة، أو يُقدّرُ له عاملٌ مؤخّر، وفيه كلامٌ لنا في حواشي القاضي[144] أو هو يجوز فيما لم يستعمل في حقيقة الاستفهام»[145].

والصحيح أنّ ما ذهب إليه الشهاب في هذه المسألة غير دقيق، فالنصّ الأخير الذي نقلناه عن طراز المجالس، ليس فيه رأيٌ واحدٌ يتبناه ويدافع عنه، وكأني به يسعى إلى جمع الآراء المختلفة في هذه المسألة، وليختر القارىء منها ما يجده مناسباً، أمّا كون أسماء الاستفهام تفارق وجوب الصّدارة كما ذهب إليه الشهاب، فغيرُ سديدٍ لعدّة أمور، أوّلها أنّ الشهاب لم يورد من الشواهد الكثيرة التي يتحدّثُ عنها عند ابن المرحّل المغربي شيئاً، وهو أحوج ما يكون إلى مثل هذه الشواهد، وثانيها أنّ استشهاده بقول أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ: (أقول ماذا) فيه نظرٌ من جهتين، الأولى: أنّ القول ليس لعائشة، بل هو لأمّها، وفي بعض الروايات لأبيها، وهو ما صرّح به محقّق كتاب

---

(141) المصدر السابق: 204.

(142) في الأصل (المرجّل) ولعلّ الصواب ما أثبتناه، انظر: جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في تراجم اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، 1399هـ ـ 1979م 1: 155.

(143) انظر ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح: 204.

(144) انظر الخفاجي: حاشية على تفسير البيضاوي 2: 94.

(145) الخفاجي: طراز المجالس: 195.

(تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)[146]، والجهة الثانية أن في الإمكان عدّ (ماذا) مفعولاً به[147]، وعلى تسليم عدم التقديم هنا، فيجب أن يظلَّ الحكم مقصوراً على (ماذا) دون أن يتعدّاها إلى بقية أسماء الاستفهام.

وقد أجاز النّحاس في قوله تعالى: ﴿فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾[148] وقوع (ماذا) مفعولاً به، تقدّم على الفعل (أراد)[149]، وقد ذكرنا أن الشهاب لم يورد الشواهد الكثيرة التي تدعم ما ذهب إليه.

وخلاصة ما مرّ أنّ ما ذهب إليه الشهاب هنا مردودٌ للأسباب الآتية:

- لم يُسَلّمْ بكون (أقول ماذا) شاهداً؛ لأن كثيراً من النحاة عزف عن الاحتجاج بالحديث، لجواز روايته بالمعنى.

- لو سلّمنا بجواز مفارقة (ماذا) الصدارة، لعلّة تركّبها من (ما) و (ذا) لما جاز أن ينسحب ذلك على بقية أسماء الاستفهام، إذ لا تركُّب فيها.

- قد يحملُ مثل هذا التاخير لاسم الاستفهام على الشذوذ كما نقل ذلك الشهاب، كوجهٍ من الوجوه[150].

٤- جواز كون فواتح السّور في موضع جرّ بإسقاط حرف القسم.

نقل الشهاب في هذه المسألة رأي ابن هشام، ثم ناقشه وردّه، فابن هشام يقول: «ومن الوهمِ قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السّور، إنّه يجوز كونها في

(١٤٦) انظر: محمد بدر الدين الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢: ٢٠٢.

(١٤٧) انظر: أبو حيّان: البحر المحيط ١: ١٢٢.

(١٤٨) البقرة: ٢٦.

(١٤٩) انظر النحّاس: إعراب القرآن ١: ٢٠٤.

(١٥٠) انظر الخفاجي: طراز المجالس: ١٩٤.

موضع جرّ بإسقاط حرف القسم، وهذا مردودٌ، فإنّ ذلك مختصٌ عند البصريين باسم الله سبحانه، وبأنّه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهنّ، ولا يصحّ أن يُقال: قُدّر (ذلك الكتاب) في البقرة، و (الله لا إله إلا هو) في آل عمران جواباً، وحُذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في[151]:

وربّ السموات العلا وبروجها والارض وما فيها المقدّرُ كائنُ

لأنّ ذلك على قلّته مخصوصٌ باستطالة القسم»[152].

وبعد ذلك النص الذي نقله الشهاب عن ابن هشام قال في ردّه: «ولعمري لقد استسمن ذا ورمٍ، وقد وهّمهم وهمَ الواهم، وقد ساقه هنا بعضهم ظنّاً منه أنه واردٌ غير مندفع، وهو كلامٌ واهٍ؛ فإنّ اتّباعَ البصريين ليس بفرضٍ، فكفى لصحّة ما ذكر كونه على مذهب الكوفيين[153]، وأمّا اعتراضه الثاني بأنه ليس في تلك السّور أجوبة للقسم، فجوابه ظاهر، لأنه كثيراً ما يُستغنى عن الجواب بما يدلّ عليه كمتعلّقه في قوله تعالى: ﴿يوم ترجف الراجفة﴾[154] أي: (ليُبعثنّ)، وهنا المقسم عليه مضمون ما بعده، وقد صرّح بهذا في التسهيل[155] وشروحه، وأما حديث الاستطالة وهو حذف اللام الجوابية لطول القسم كقول بعض العرب: (أقسمُ بمن بَعَث النبيين مبشّرين ومنذرين، وختمهم بالمرسَل رحمةً للعالمين، هو سيّدُهم أجمعين) فهو جوابٌ حُذفت لامُه لما ذُكر فليس بلازمٍ، بل هو الأغلبُ كما صرّح به ابن مالك[156] ـ رحمه الله ـ وإن قال أبو حيان في

---

(١٥١) لم ينسب البيت إلى قائل. انظر ابن هشام: المغني: ٧٧١.

(١٥٢) ابن هشام: المغني: ٧٧٠ ـ ٧٧١.

(١٥٣) انظر الفراء: معاني القرآن ١: ١٠.

(١٥٤) النازعات: ٦.

(١٥٥) انظر ابن مالك: شرح التسهيل ٣: ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(١٥٦) انظر ابن مالك: شرح التسهيل ٣: ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

شرح التّسهيل[157]: «لم يذكر أصحابنا الاستغناء عن اللام وعن (إنّ) في الجملة الاسمية، فينبغي أن يُحمل على النّدور بحيث لا يُقاس عليه»[158].

وعلى ذلك فإن رأي الشهاب في هذه المسألة قد جاء موافقاً لرأي الكوفيين، ويصرح في أثناء المسألة بأنّ اتباع البصريين ليس بفرضٍ، وهو ما يشير إلى محاولته للانعتاق من أسر المذهب الواحد.

وقد أشار العُكبري في بداية البقرة إلى الوجه الذي أقرّه الشهاب، وقدّمه على غيره من الوجوه حيث قال: «وفي موضع (آلم)»[159] ثلاثة أوجهٍ: أحدُها ـ الجرّ على القسم، وحرف القسم محذوف، وبقي عمله بعد الحذف، لأنّه مُراد، فهو كالملفوظ به، كما قالوا: الله لتفعلنّ، في لغة من جرّ»[160].

وأشار الزمخشري كذلك إلى صواب هذا الرأي بقوله عند الكلام على الحروف الكائنة في فواتح السّور: «فإنْ قلت: فقدّرها مجرورةً بإضمار الباء القسمية لا بحذفها، فقد جاء عنهم: الله لأفعلنّ، مجروراً ونظيره قولهم: لاه أبوك، غير أنها فُتحت في موضع الجرّ لكونها غير مصروفةٍ، واجعل الواو للعطف حتى يستتبّ لك المصير إلى نحو ما أشرت إليه، قلت: هذا لا يبعد عن الصواب، ويعضده ما رووا عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: أقسم الله بهذه الحروف»[161].

ب ـ في متعلّق البسملة:

فقد نقل الشهاب عن البيضاويّ قوله: «بسم الله أقرأ»[162] ثم علّق عليه قائلاً:

---

(157) لم يطبع شرح التسهيل لأبي حيان في حدود علمي.

(158) الخفاجي: الحاشية ١: ١٧٩.

(159) البقرة: ١.

(160) العكبري: التبيان ١: ١٤.

(161) الزمخشري: الكشاف ١: ٩٠ ـ ٩١.

(162) البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٥.

«بلفظ المضارع، ورجّح بعضُهم تقديره ماضياً لوروده كذلك كما في الحديث: «باسم ربّي وضعتُ جنبي»[١٦٣] ومنهم من قدّره: (أقرأ) وعن الفرّاء[١٦٤] أنّه قال: «المقدّر فعل أمر؛ لأنّه تعالى قدّم التسمية حثّاً للعباد على فعل ذلك، فالتقدير (ابدؤا أو اقرؤا) ورواه السّيوطي[١٦٥] عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وهو المناسب لتعليم العباد الآتي»[١٦٦].

فهذا نصٌّ صريحٌ يؤكّد إقرار الشهاب برأي الفراء الذي يُعدّ رأس المدرسة الكوفية، مع أنّ عامّة نحاة الكوفة يقدّرون: (أبدأ باسم الله)[١٦٧].

وقد أورد العُكبري آراءً متعددةً في متعلق البسملة مقدّماً رأي البصريين في كون (بسم) متعلقة بمبتدأ محذوفٍ تقديره (ابتدائي) وعليه فالجارّ والمجرور خبرٌ مقدّم[١٦٨]. واختار الزمخشري تقدير فعلٍ مضارع هو أقرأ أو أتلو[١٦٩].

ب- مجيء (منْ) لابتداء الغاية الزمانية والمكانية:

ذهب الحريريُّ في درّة الغوّاص إلى تخطئة من يقول: (ما رأيته من أمسِ) والصواب عنده أن يُقال: (منذ أمس أو مُذْ أمس) مؤكداً ذلك بقوله: «لأنّ (من) تختصّ بالمكان، و (مُذْ ومنذ) يختصّان بالزمان»[١٧٠].

---

(١٦٣) انظر البخاري: الصحيح، كتاب الدعوات ٧: ١٩٣.

(١٦٤) انظر الفرّاء: معاني القرآن ١: ٢.

(١٦٥) انظر السيوطي، جلال الدين: تفسير الجلالين، دار الكتب العلمية، بيروت: ٣.

(١٦٦) الخفاجي: الحاشية ١: ٣٢.

(١٦٧) انظر ابن هشام: مغني اللبيب: ٤٩٥.

(١٦٨) انظر العكبري: التبيان ١: ٣.

(١٦٩) انظر الزمخشري: الكشاف ١: ٢٦.

(١٧٠) الحريري: درة الغواص: ٤٦.

أمّا الشّهاب فقد ذهب إلى عكس ذلك قائلاً: «هذا هو المشهور من مذهب البصريين، وأهل الكوفة يخالفونهم فيه، ومن البصريين من ذهب إلى أنّ (من) يكون لابتداء الغاية في الزّمان والمكان والأحداث والأشخاص تقول: أخذْت من زيدٍ وسرتُ من البصرة ورأيتُه من غدوة، قال تعالى: ﴿ومن آناء الليل فسبّح﴾[١٧١]، وقال تعالى: ﴿ومن الليل فتهجّدْ به﴾[١٧٢] وقال الحصين[١٧٣]:

مِنَ الصبّحِ حتّى تَغْربَ الشّمسُ لا ترى   مِـــن القَوْمِ إلاّ خارجيّـاً مُسَوَّمـا

وقال آخر[١٧٤]:

مِنْ غَدْوةٍ حتّى كـأنّ الشّمسا   بالأفُقِ الغربيّ تُكْسى الورْسا

وقد أوّلوه بما هو خلاف الظاهر، والحقُّ أحقُّ أنْ يُتّبع»[١٧٥].

ويظهر من هذا النصّ أن الشهاب يتابع رأي الكوفيين، وهو يورد شواهد قرآنية وشعرية، وقد بحث ابن هشام هذه المسألة[١٧٦] مؤكّداً جواز استخدام حرف الجرّ (من) مع الزمان والمكان، واستشهد بقوله تعالى: ﴿لمسجدٌ أُسِّس على التقوى مِن أوّل يومٍ أحقُّ أن تقوم فيه﴾[١٧٧]. كما استشهد بقول النابغة الذبياني[١٧٨]:

---

(١٧١) طه: ١٣٠.

(١٧٢) الإسراء: ٧٩.

(١٧٣) البيت للحصين بن الحمام المري، انظر أبو تمام، حبيب الطائي: ديوان حماسة أبي تمام بشرح أبي العلاء المعري، تحقيق، حسين نقشة، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩١م ١: ٢٧٣.

(١٧٤) لم أهتد إلى قائل هذا البيت.

(١٧٥) الخفاجي: شرح الدرة: ١١٨ ـ ١١٩.

(١٧٦) انظر ابن هشام: المغني: ٤١٩ ـ ٤٢٠.

(١٧٧) التوبة: ١٠٨.

(١٧٨) انظر النابغة الذبياني: الديوان، شرح وتقديم، عباس عبدالساتر، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م: ٣٢.

تُخيِّرن مِنْ أزمانِ يوم حَليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبن كلَّ التجاربِ

وعلى ذلك، فهذا الرأي ليس من إبداع الشهاب، وإن كان مصيباً فيما ذهب إليه، فهو تابعٌ لغيره من النّحاة.

ويمكن القول: إنّ الشهاب يوافق الكوفيين موافقةً ظاهرةً في هذه المسائل التي بحثناها، وهي مسائل قليلة إذا ما قيست بالمسائل التي وافق فيها البصريين، وفي هذا ما يشير إلى مَيله الواضح إلى المذهب البصريّ على نحو ما رأينا في المصطلحات النّحوية التي كان يستخدمها.

وبناءً على هذا يمكن القول إنّ الشهاب لم يوفّق فيما سعى إليه من محاولات متكررة للظهور بمظهر المتحرر من العصبية المذهبية في النحو، فعلى المستوى النظري يظهر عدم التعصب، وعندما يدخل إلى جوهر المسائل النحوية عملياً، يَظهر ميلهُ إلى المذهب البصريّ. وفيما يأتي المسائل التي تؤكّد ميله إلى مذهب البصريين.

ب - ما وافق البصريّين:

١ - إعمال (إنْ) المخففة في الاسم الظاهر:

ذكر الشهاب هذه المسالة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وإنْ كانوا من قبلُ لفي ضلالٍ مبين﴾[١٧٩] حيث قال: «و (إنْ) هذه إنْ دَخَلت على جملةٍ اسميّةٍ، جاز إعمالها في الاسم الظاهر خلافاً للكوفيين، والسّماع يبطلُ مذهبهم»[١٨٠].

وهذا الرأي يتفق مع ما ذهب إليه البصريون، فقد فصّل محققُ الإنصاف[١٨١] القول فيها، مورداً حجة كل من البصريين والكوفيين عند الكلام على قول الشاعرة

---

(١٧٩) آل عمران: ١٦٤.

(١٨٠) الخفاجي: الحاشية ٣: ٧٨.

(١٨١) انظر الأنباري: الإنصاف ٢: ٦٤١ ـ ٦٤٢.

عاتكة بنت زيد العدويّة[١٨٢]:

شَلّت يَمينُك إنْ قتلتَ لمسلماً   كُتبتْ عليك عقوبةُ المتعمّد

حيث قال: «وأمّا البصريون فيرون (إنْ) في هذا البيت مخفّفةً من الثقيلة، واللام التي بعدها لامٌ فارقة بين الكلام المنفي، والكلام المثبت المؤكّد نعني أنّها تدخل الكلام في حال إهمال (إنْ) المخفّفة، لتكون فارقةً بينها وبين (إنْ) النافية»[١٨٣].

كما نصّ ابن هشام على جواز إعمال (إنْ) المخففة إذا دخلت على الجملة الاسمية[١٨٤] مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وإنْ كلاً لما ليوفينَّهم﴾[١٨٥] عند من قرأ بسكون النون، وهي منسوبة إلى ابن كثير ونافع وأبي بكر شعبة بن عياش[١٨٦].

ويظهر في هذه المسألة أن الشهاب يوافق في رأيه مذهب البصريين في النحو، وليس هذا الرأي خاصاً به أو من إبداعه كما رأينا.

- إبدال المفرد من الجملة:

أورد الشهاب رأيه عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ألمْ يروا كم أهلكنا قبلَهُم من القرون أنّهم إليهم لا يرجعون﴾[١٨٧] موضّحاً رأي البيضاوي في كون جملة (أنهم إليهم

---

(١٨٢) البيت لعاتكة بنت زيد العدوية في رثاء زوجها الزبير بن العوام، انظر المصدر السابق ٢: ٦٤١، وانظر ابن يعيش: شرح المفصل ٨: ٧١ مع اختلاف في الرواية وانظر البغدادي: خزانة الأدب ١٠: ٣٧٣ مع اختلاف في الرواية.

(١٨٣) الأنباري: الإنصاف ٢: ٦٤١ ـ ٦٤٢ (الهامش).

(١٨٤) انظر ابن هشام: أوضح المسالك ١: ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

(١٨٥) هود: ١١٢.

(١٨٦) انظر أبو بكر احمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني: المبسوط في القراءات العشر، تحقيق، سبيع حمزة حاكمي، ط٢، دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت: ٢٠٦.

(١٨٧) يس: ٣١.

لا يرجعون) بدلاً من (كم) على المعنى[١٨٨]. فقال الشهاب: «والمراد أنّه بدل من جملة (كم أهلكنا) وقد أعربه سيبويه هكذا[١٨٩] وتبعه الزجّاج[١٩٠]»[١٩١].

ثم شرع الشهاب في توضيح كون البدل على المعنى بقوله: «لأن كثرة المهلكين وعدم الرجوع، ليس بينهما اتحاد بجزئية ولا كلّية ولا ملابسة كما هو مقتضى البدلية، لكنه لما كان في معنى (الذين أهلكناهم) و (أنّهم لا يرجعون) بمعنى (غير راجعين)، فتصح فيه البدلية على أنه بدل اشتمال أو بدل كلّ من كلّ وبهذا سقط ما قيل إنّه لا يصحّ فيه البدلية بوجهٍ من الوجوه، وإن بدل المفرد من الجملة غير متعارفٍ بل عكسه، مع أن سيبويه إذا ذكره فقد قالت حذام»[١٩٢].

ويحمل العُكبري هذه الآية على البدل، إذ يَعُدُّ جملة (أنهم إليهم. . .) بدلاً من موضع (كم أهلكنا)[١٩٣].

ويظهر في هذه المسألة ـ زيادةً على تأييد الشهاب للبصريين ـ مدى تقديره لسيبويه وذلك في عبارته الأخيرة حينما وظّف معنى المثل العربي: (القولُ ما قالتْ حَذَامِ)[١٩٤]، فقول سيبويه عنده هو القول الفصل.

٣- النصب بـ (أنْ) مضمرة بعد الفاء:

أوْرَدَ الشهابُ رأيه في هذه المسألة عند الكلام على الآية الكريمة: ﴿بلْ نقذف

(١٨٨) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ٢: ٢٨١.

(١٨٩) انظر سيبويه: الكتاب ٣: ١٣٢.

(١٩٠) انظر الزجاج: إعراب القرآن ٤: ٢٨٥.

(١٩١) الخفاجي: الحاشية ٧: ٢٣٩.

(١٩٢) الخفاجي: الحاشية ٧: ٢٣٩.

(١٩٣) انظر العكبري: التبيان ٢: ١٠٨١.

(١٩٤) انظر الميداني: مجمع الأمثال ٢: ٤٩٩.

بالحقّ على الباطل فيدمغه﴾[195] حيث وجّه النصب في (يدمغه) قائلاً: «ووجهه بأنه في جواب المضارع المستقبل وهو يشبه التّمنّي في الترقّب، وهي قراءة عيسى بن عمر، وهي شاذّة[196]، وهذا مراده ـ يعني البيضاويّ ـ بالحمل على المعنى»[197].

ثم يمضي الشهاب قائلاً: «وهو منصوبٌ بـ (أنْ) مقدّرة لا بالفاء خلافاً للكوفيين، والمصدر المؤول في محل جرّ معطوف على الحقّ، والمعنى: بل نقذف بالحقّ فدمغه على الباطل، أي نرمي بالحقّ فإبطاله به...»[198].

وقد أشار العُكبري إلى قراءة النصب في (يدمغه) قائلاً: «قريء شاذاً بالنصب، وهو بعيدٌ، والحمل فيه على المعنى؛ أي بالحقّ فالدّمغ»[199].

فالعُكبري في هذا يحذو حذوَ الزمخشري الذي ضعّف النصب في هذه القراءة حيث قال: «وقريء (فيدمغه) بالنصب، وهو في ضعف قوله[200]:

سأتركُ منزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجازِ فأستريحا[201]

وهذا البيت من شواهد سيبويه، إذ جعله شاهداً للنصب بـ (أنْ) مضمرة حين قال: «وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل (أنْ) العاملة، فمِمّا نصب في الشعر

---

(195) الأنبياء: ١٨.

(196) انظر عبدالعال سالم مكرم: معجم القراءات ٤: ١٣٠.

(197) الخفاجي: الحاشية ٦: ٢٤٦ ـ ٢٤٧

(198) المصدر السابق: ٦: ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(199) العكبري: التبيان ٢: ٩١٣.

(200) البيت للمغيرة بن حبْناء، انظر سيبويه: الكتاب ٣: ٣٩ والبغدادي: الخزانة ٨: ٥٢٢.

(201) الزمخشري: الكشاف ٢: ٥٦٦.

اضطراراً قوله...»[٢٠٢] وذكر البيت.

وبناءً على ذلك فإنّ الشهاب يتبنّى رأي سيبويه ويدافع عنه، وهو شيخ البصريين، فالمسألةُ التي نبحث مما وافق فيه المذهب البصري.

٤ - اقتران خبر (لعلّ) بـ (أنْ):

فعندما تكلم الشهاب على الآية الكريمة ﴿لعلّي أبلغَ الأسباب﴾[٢٠٣] فقد أشار إلى اقتران خبر لعل بـ (أن) قائلاً نقلاً عن ابن هشام: «إنّ خبر لعل [يقترن][٢٠٤] بـ (أنْ) كثيراً، نحو: «فلعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض[٢٠٥]»[٢٠٦].

وهذه المسألة مما بحثه سيبويه مقرّاً باقتران خبر لعلّ بـ (أنْ) غير أنه يقصره على ضرورة الشعر[٢٠٧]، أمّا ابن هشام، فلم يتوقف في هذا الحكم عند حدّ الضرورة، بل قال: «... فإنّ خبر (لعلّ) يقترن بـ (أنْ) كثيراً»[٢٠٨]، ثم ذكر الحديث النبويّ.

والحقُّ في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّ ابن هشام والشهاب الخفاجيّ، لم يوردا من شواهد اقتران خبر (لعل) بـ (أنْ) التي وصفاها بالكثرة، سوى الحديث النبوي، وكان حريّاً بهما أن يوردا الشواهد التي تعزز هذا الرأيَ، وتثبتُ أركانه.

٥ - وقوع الجملة المصدَّرة بـ (إنّ) صلةً للموصول:

أجاز الشهاب أن تقع الجملة المصدّرة بـ (إنّ) صلة للموصول، عند الكلام على

---

(٢٠٢) سيبويه: الكتاب ٣: ٣٩.

(٢٠٣) غافر: ٣٦.

(٢٠٤) في الحاشية (يقترون) وهو من التصحيف.

(٢٠٥) انظر البخاري: الصحيح ٣: ١٤٢. وروايته (أبلغ) بدلاً من (ألحن).

(٢٠٦) الخفاجي: الحاشية ٢: ٢٤.

(٢٠٧) انظر سيبويه: الكتاب ٣: ١٦٠.

(٢٠٨) ابن هشام: مغني اللبيب: ٦٢٣.

الآية الكريمة: ﴿وآتيناه من الكنوز ما إنّ مفاتحة لتنوء بالعصبة﴾[٢٠٩]. حيث قال: «ما نُقل عن الكوفيين من أنّ الجملة المصدّرة بـ (إنّ) لا تكون صلةً للموصول، خطأٌ قبيحٌ؛ لوقوعه في هذه الآية كما قاله الأخفش[٢١٠]، فإن كان لم يُسمعْ في غير هذه الآية لم ينهضْ ما ذكر، لجواز كون (ما) موصوفة، ولا يخفى أنّ المانع لكونها صلةً، أنّها تقع في ابتداء الكلام، فلا ترتبط بما قبلها، وهذا يقتضي أنها لا تكون صفةً أيضاً، فلا يرد ما ذكر عليه»[٢١١].

ورأي الشهاب هذا مستندٌ إلى ما ذكره سيبويه في الكتاب،فهو يرى أن جملة (إنّ) صلة لـ (ما) ويجعلها على حدّ قولك: ما والله إنّ شرّه خيرٌ من جيد ما معك[٢١٢].

كما أنكر النّحاس على الكوفيين، ما أنكره الشهاب[٢١٣]، ووافق العُكبري على كون الجملة صلة، حيث قال: «(ما) بمعنى الذي في موضع نصب بآتينا، و (إنّ) واسمها وخبرها، صلةُ (الذي) ولهذا كُسرت (إنّ)»[٢١٤].

وبهذا يظهر أنّ رأي الشهاب في هذه المسألة موافق للمذهب البصري حيث سبقه إليه سيبويه والأخفش وغيرهما من نحاة البصرة.

- النصبُ في جواب الأمر:

أورد الشهاب هذا الرأي عند الكلام على قوله تعالى: ﴿إنّما يقول له كُنْ

---

(٢٠٩) القصص: ٧٦.

(٢١٠) انظر الأخفش: معاني القرآن ٢: ٦٥٤.

(٢١١) الخفاجي: الحاشية ٧: ٨٥ ـ ٨٦.

(٢١٢) انظر سيبويه: الكتاب ٣: ١٤٦.

(٢١٣) انظر النحاس: إعراب القرآن ٣: ٢٤٢.

(٢١٤) العكبري: التبيان ٢: ١٠٢٥.

فيكونَ﴾[٢١٥] حيث قال: «وقراءة النصب، قراءة ابن عامر[٢١٦] ـ رحمه الله ـ وقد أشكلت على النحاة حتى تجرأ بعضهم عليه وقال: إنّها خطأٌ، وهو سوء أدبٍ، والرفع على الاستئناف، أي: فهو يكون، وهو مذهب سيبويه[٢١٧] ـ رحمه الله ـ وذهب الزجّاج إلى عطفه على (يقول)[٢١٨].

وأمّا النّصب فقيل: إنّه روعي فيه اللفظ لصورة الأمر، فنصب في جوابه، ولو نظر إلى المعنى لم يصحّ؛ لأنّ الأمر ليس حقيقياً، فلا ينصب جوابه، ولأن من شرطه أن ينعقد فيهما شرطٌ وجزاء نحو: (ائتني فأكرمَك)، إذ تقديره (إنْ تأتني أكرمْك) وهنا لا يصحّ هذا إذ يصير التقدير (إن يكنْ يكنْ) فيتحد فعلا الشرط والجزاء، معنىً وفاعلاً، ولا بدّ من تغايرهما، لئلا يلزم كون الشيء سبباً لنفسه، لكنّ المعاملة اللفظية على التوهّم واقعةٌ في كلامهم، وقال ابن مالك ـ رحمه الله ـ: إنّ (أن) الناصبة قد تضمر بعد (إنّما) لإفادتها النفي، وقد قالت العرب: (إنّما هي ضربةٌ من الأسد فتُحطّمَ ظهره) بنصب (تُحطّمَ)، ولك أن تقول: إنّها منصوبةٌ في جواب الأمر»[٢١٩].

ويرى العُكبريُّ في هذا الموضع ما رآه الزجّاج من أن (يكون) مرفوع عطفاً على يقول)[٢٢٠]، وهو عينه ما ذهب إليه ابن هشام[٢٢١].

ويظهر من تبني الشهاب رأي ابن مالك أحد مناصري البصريّين المشهورين، أنه مؤيّد للمذهب البصريّ، وهذه واحدةٌ من مسائل كثيرة وافق فيها البصريّين.

---

(٢١٥) البقرة: ١١٧.

(٢١٦) انظر عبدالعال سالم مكرم: معجم القراءات ١: ١٠٦.

(٢١٧) انظر سيبويه: الكتاب ٣: ٣٩.

(٢١٨) انظر: الزجاج: معاني القرآن ١: ١٩٩.

(٢١٩) الخفاجي: الحاشية ٢: ٢٣٠.

(٢٢٠) انظر: العكبري: التبيان ١: ١٠٩.

(٢٢١) انظر ابن هشام: المغني: ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

٧ ـ إعمال صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل:

ذهب الشهاب في هذه المسألة إلى إعمال صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل متابعاً في ذلك سيبويه فقال: «والذي ذكره النّحاة في باب اسم الفاعل أنّ منه صيغاً بُنيت للمبالغة ونُقلت من (فاعل) إلى (فعّال) كضرّاب و (فعُول) كشروب، و (مِفْعال) كمنحار، و (فعيل) كسميع، و (فعِل) كعَمِل، وهي تعمل عمل اسم الفاعل رفعاً ونصباً كقوله[٢٢٢]:

ضَروبٌ بنصلِ السّيْفِ سُوقَ سِمانِها

ومنع الكوفيون عملها مطلقاً؛ لأنها لا تجاري الفعل وزناً، ولزيادة المبالغة فيها لا تساويه معنىً، فقدّروا للمنصوب بعدها عاملاً، وسيبويه جوّز إعمال الخمسة...»[٢٢٣].

ثم تحدّث تحديداً في إعمال (رحمن ورحيم).

وبعد أن فصّل في المسألة مورداً جملةً من النُّقول قال: «فقد ظهر مما مرّ أن فيه وجهين: أحدهما وهو الأصحّ أنهما من أبنية المبالغة الملحقة باسم الفاعل فهما من فعل متعدّ بلا تردّد، وثانيهما أنهما صفة مشبهة على ما فيه»[٢٢٤].

والشعر الذي أورده الشهاب، من شواهد سيبويه[٢٢٥]، شيخ المدرسة البصرية، ومن شواهد ابن هشام[٢٢٦]، فقد جعلاه دليلاً على إعمال صيغة المبالغة عمل اسم الفاعل.

---

(٢٢٢) قائله أبو طالب بن عبدالمطلب بن هاشم وتمامه: (إذا عدموا زاداً فإنك عاقر)، انظر سيبويه: الكتاب ١: ١١١. وابن هشام: أوضح المسالك ٣: ١٦٨.

(٢٢٣) الخفاجي: الحاشية ١: ٦٤.

(٢٢٤) الخفاجي: الحاشية ١: ٦٤.

(٢٢٥) انظر سيبويه: الكتاب ١: ١١١.

(٢٢٦) انظر ابن هشام: أوضح المسالك ٣: ١٦٨.

وبهذا يظهر لنا أنّ الشهاب يتابع سيبويه، أشهر نحاة البصرة ومقتداهم في الآراء النحويّة التي تبنّاها.

٨ - اتّصال ضمير المفعول بغير عامله:

أورد الشهاب رأيه هذا عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ولا تحسبنّ الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يُحمدوا بما لم يفعلوا، فلا تحسبنّهم بمفازةٍ من العذاب ولهم عذابٌ أليم﴾[٢٢٧]. فقد أشار البيضاويّ إلى قراءة ابن كثير وأبي عمرو (ولا يَحسبَنّ)[٢٢٨] وذكر أنّ مفعوليه محذوفان يدل عليهما مفعولا مؤكّدِه[٢٢٩].

وشرع الشهاب في التعليق عليه قائلاً: «قيل: هذا إذا جُعل التأكيد هو مجموع (لا تحسَبَنّهم) أعني الفعل والفاعل والمفعول، وأمّا إذا جعل التأكيد هو الفعل والفاعل على ما هو الأنسب، إذ ليس المذكور سابقاً إلا الفعل والفاعل، فالضّمير المنصوب المتّصل بالتأكيد هو المفعول الأول، ولا حذف، ألا ترى أنّه لا يحمل القراءتين السابقتين[٢٣٠] على حذف المفعول الثاني من أحد الفعلين - أعني التأكيد والمؤكّد - (انتهى) ورُدّ بأنّ فيه اتّصال ضمير المفعول بغير عامله أو فاعله المتصل بعامله كـ (ضربتُه) ولم يقلْ به أحدٌ من النّحاة، وإن كان فيه تحاشٍ عن الحذف في هذا الباب أقول: ليت شعري من النّحاةُ الذين ذكرهم والمسألة في شروح الكتاب مفصّلة[٢٣١]، وفي الكتاب إشارةٌ إليها في قوله[٢٣٢]:

---

(٢٢٧) آل عمران: ١٨٨.

(٢٢٨) انظر عبدالعال سالم مكرم: معجم القراءات ٢: ٩٤.

(٢٢٩) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ١٩٥.

(٢٣٠) المقصود بالقراءتين قراءة (ولا تحسبنّ) المعتمدة في المصحف وقراءة ضم الباء (ولا تحسبُنّ).

(٢٣١) لم اقف على هذا الرأي في شرح السيرافي لكتاب سيبويه.

(٢٣٢) البيت للفرزدق. انظر الفرزدق، همام بن غالب: الديوان، دار صادر ٢: ١٩٧.
وانظر سيبويه: الكتاب ٢: ١٥٣ والبغدادي: خزانة الأدب ٩: ٢١٧.

وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ[٢٣٣].

ثم يمضي الشهاب قائلاً: «وقد أفردتُ هذه المسألة برسالةٍ مستقلة[٢٣٤] قلت: ليس هو بغافلٍ عنه، لكن وقع في كلام الزمخشري[٢٣٥] والنحاة أنّ الفعل المزيد للتأكيد، وكذا المؤكّد يتصل به الضمير، وإن لم يكن عاملاً فيه كما صرّح به في تفسير: ﴿وإن كانت لكبيرةٌ﴾[٢٣٦] في قراءة الرفع[٢٣٧]»[٢٣٨].

وما دام هذا البيتُ من شواهد سيبويه، شيخ البصريين، فإنّ هذا يشكل دليلاً على ميل الشهاب للمذهب البصري، على الرغم من أن سيبويه أورده شاهداً لزيادة (كان) أو إلغائها[٢٣٩].

وقد أشار الزمخشري إلى قراءة اليزيدي برفع (كبيرة) من قوله تعالى في البقرة: ﴿وإن كانت لكبيرةٌ﴾ وحملها على زيادة (كان)[٢٤٠].

- **الاستثناء** في قوله تعالى: ﴿لا يحب الله الجهر بالسّوء من القول إلاّ من ظلم﴾[٢٤١]. فيمن قرأ (ظلَم) بالبناء للمعلوم[٢٤٢]. حيث قال الشهاب: «على هذه القراءة الاستثناء منقطعٌ، والمعنى: لكنّ الظالم يحبُّه وقدّره المصنّف - رحمه الله - يعني

---

(٢٣٣) الخفاجي: الحاشية ٣: ٨٨.

(٢٣٤) لم يشر أي من كتب التراجم إلى هذه الرسالة في حدود ما أعلم.

(٢٣٥) انظر الزمخشري: الكشاف ١: ٣١٩.

(٢٣٦) البقرة: ١٤٣.

(٢٣٧) انظر عبدالعال سالم مكرم: معجم القراءات ١: ١٢٣.

(٢٣٨) الخفاجي: الحاشية ٣: ٨٨.

(٢٣٩) انظر سيبويه: الكتاب ٢: ١٥٣.

(٢٤٠) انظر الزمخشري: الكشاف ١: ٣١٩.

(٢٤١) النساء: ١٤٨.

(٢٤٢) انظر عبدالعال سالم مكرم: معجم القراءات ٢: ١٧٥.

البيضاويّ ـ يفعل ما لا يحبُّه الله، وهو بيان لمحصّل المعنى، ومراده أن الظالم يحبُّه فيفعله وله تقديراتٌ أخر وهو منصوب، وترك ما ذكره الزمخشري[243] من أنه منقطع مرفوع بالإبدال من فاعل (يحبّ) حيث قال: يجوز أن يكون (من ظلم) مرفوعاً كأنّه قيل: لا يحبّ الله الجهر بالسوء إلا الظالم، على لغة من يقول: ما جاءني زيدٌ إلا عمرو بمعنى ما جاءني إلا عمرو، ومنه: ﴿لا يعلمُ من في السموات والأرضِ الغيبَ إلا الله﴾[244]؛ لأنّ منهم من ردّه، ومنهم من قال: لا يظهر له معنى. قيل: إنّه غير صحيح؛ لأن المنقطع قسمان: قسمٌ يتوجّه إليه العاملُ نحو (ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ) وفيه لغتان: النصبُ والبدل. وقسمٌ لا يتوجه إليه العاملُ، والآية من هذا، إذ لا يصحّ أن يكون غير الظالم بدلاً من الله؛ لأن البدل في هذا الباب بدل بعض حقيقة أو مجازاً، فلا يصحّ واحدٌ منهما هنا، وكذا ما ذكره من المثال والآية، ولا نعلم هذا لغةً، ولم يذكره غير سيبويه ـ رحمه الله ـ فإنه أنشد أبياتاً في الاستثناء المنقطع منها[245]:

عشيّةَ لا تُغني الرِّماحُ مكانَها ولا النبلُ إلا المشرَفيُّ المصمّمُ

ثم قال: وهذا يقوّي (ما أتاني زيدٌ إلا عمرو) و (ما أعانه إخوانكم إلاّ إخوانُه) لأنها معارف ليست الأسماء الآخرة بها ولا منها[246]»[247].

ويتابع الشهاب حديثه في المسألة مظهراً تأييد سيبويه إذ يقول: «فيُقال هنا مثلاً: إذا لم يحبّ الله الجهر به، وهو الغنيّ عن جميع الأشياء، فغيره يحبُّه بطريقٍ من الطّرق

---

(٢٤٣) انظر الزمخشري: الكشاف ١: ٥٧٦.

(٢٤٤) النمل: ٦٥.

(٢٤٥) البيت لضرار بن الأزور انظر سيبويه: الكتاب ٢: ٣٢٤ ـ ٣٢٥، وانظر البغدادي: خزانة الأدب ٣: ٣١٨.

(٢٤٦) انظر سيبويه: الكتاب ٢: ٣٢٥.

(٢٤٧) الخفاجي: الحاشية ٣: ١٩٣ ـ ١٩٤.

فتأمّله، أو يُقال: يُقدّر في الكلام ما ذكر، لكنّه عُدّ منقطعاً بحسب المتبادر والنظر إلى الظاهر، وأمّا إنّه ليس بلغةٍ فكفى بنقل سيبويه سنداً له، ولا مانع من جعله على قراءة المعلوم متعلّقاً بالسّوء أي: (إلا سوء من ظلم فيحبّ الجهر به ويقبله) وفي الإعراب له تفصيل فانظره»[٢٤٨].

ويظهر في هذه المسالة أيضاً، تأييد الشهاب لسيبويه إمام المدرسة البصرية، فهذه مسألةٌ أخرى تعزّز ما ذهبنا إليه من ميل الشهاب إلى المذهب البصريّ، على مستوى الآراء النحويّة التي يتبنّاها.

١ ـ العامل في المبتدأ:

أورد الشهاب هذه المسالة تعليقاً على إعراب البيضاوي للآية الكريمة: ﴿وعلى أبصارهم غشاوةٌ﴾[٢٤٩] حيث قال البيضاوي: «وغشاوة رفعٌ بالابتداء عند سيبويه، وبالجار والمجرور عند الأخفش[٢٥٠]»[٢٥١].

وعلّق الشهاب قائلاً: «هذا مذهب الجمهور، وخُصّ سيبويه؛ لأنه مقتداهم، الأخفش يجعله فاعلاً بالظرف[٢٥٢]، وإن لم يعتمد على ما يجب الاعتمادُ عليه من النفي والاستفهام وأخواتهما وهو محلّ الخلاف. والأخفش لا يمنع من صحّة كونه مبتدأً كما تُوهّم»[٢٥٣]. ثم عاد إلى توضيح موقف سيبويه قائلاً: «الرفع بالابتداء لا يختصّ بسيبويه؛ لاتفاق ما عدا الأخفش عليه، إذا لم يعتمد على ما يجب اعتماد اسم الفاعل

---

(٢٤٨) الخفاجي: الحاشية ٣: ١٩٤.

(٢٤٩) البقرة: ٧.

(٢٥٠) انظر الأخفش: معاني القرآن ١: ١٨٨.

(٢٥١) البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٢٤.

(٢٥٢) انظر الأخفش: معاني القرآن ١: ١٨٨.

(٢٥٣) الخفاجي: الحاشية ١: ٢٩٥.

عليه حتّى يعمل، والذي اختصّ به سيبويه أنّه لا يكتفي بالاعتماد على ما سوى الموصول ويشترط كون المرفوع حدثاً»[٢٥٤].

والذي يظهر في هذه المسألة من إقرارٍ برأي سيبويه، يؤكّد كما في المسائل السابقة، ميل الشهاب إلى المذهب البصريّ، كما يزيد هذا الحكم توكيداً ما نجده في المسائل التالية التي أكتفي بالإشارة إلى ما فيها من عبارات خشية التكرار، إذ سبق الكلام عليها:

٢ - وقوع الضمير (إيّا) مضافاً إلى الأسماء:

فقد عوّل في هذه المسألة على رأي الخليل وسيبويه، وختم كلامه بقول: «ولا يصحّ دفعه بأنّه لم يصدر عمّن يُعتدُّ به مع نقل سيبويه السابق»[٢٥٥].

٣ - نصب المصادر بالألف واللام:

وهذه عبارة سيبويه نقلها حرفياً، عند الكلام على قوله تعالى: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾[٢٥٦] في قراءة نصب (الحمد)[٢٥٧] وأشار إلى اعتماد الزمخشري على سيبويه بقوله: «هذا زبدة ما في الكتاب وشرحه في بابٍ كسره عليه، وهو مأخذ الزمخشري، وعليه اعتمادُه»[٢٥٨].

٤ - وقوع المصدر حالاً:

وذلك عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وما كان لبشر أن يكلّمه الله إلاّ وحياً أو من

---

(٢٥٤) الخفاجي: الحاشية ١: ٢٩٥.

(٢٥٥) الخفاجي: الحاشية ١: ١١٦.

(٢٥٦) الفاتحة: ١.

(٢٥٧) انظر عبدالعال سالم مكرم: معجم القراءات ١: ٥.

(٢٥٨) الخفاجي: الحاشية ١: ٨١.

وراء حجابٍ أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء﴾[259] وبسط فيها جملةً من الآراء مرجّحاً مذهب المبرّد البصريّ بقوله في وقوع (أن والفعل) حالاً: «ولا يخفى أنّه وإن كانَ خلاف القياس فالقرآن يُقاس عليه، ولا يلزم أن يُقاس على غيره، مع أنّ المبرّد ـ رحمه الله ـ قاسه، وكفى به حجّة»[260].

وجملة القول أنّ مقارنة الآراء البصريّة التي أخذ بها الشهاب، بالآراء الكوفية، يجعلنا نحكم بأن الشهاب بصريُّ المذهب على الرغم من محاولاته المتكررة نظريّاً، ليظهر متحرراً من العصبية المذهبية.

كما ثبت لنا من قبل أن المصطلحات التي يستخدمها الشهاب مصطلحاتٌ بصريّةٌ، ولكي تزداد الصورة وضوحاً، فلا بدّ من بيان موقف الشهاب من الشّواهد، من حيث قيمةُ كلّ منها في الاحتجاج، فهل يقدّم الشعر أم القرآن؟ وما موقفه من القراءات والحديث النبوي الشريف؟ وهي الأسئلة التي ستجيب عنها الصفحات التالية ـ إن شاء الله ـ.

---

(٢٥٩) الشورى: ٥١.

(٢٦٠) الخفاجي: الحاشية ٧: ٤٣٠. وانظر الخفاجي: الحاشية ١: ٨١، ١٨٠، ٣: ٨٨.

الفصلُ الرابع

إسهامات الشّهاب
في الدّراسات النحويّة

الفصلُ الثالث

إسهامات الشّهاب في الدّراسات النحويّة

يعرضُ هذا الفصلُ إسهامات الشهاب في مجال الدّراسات النحوية، ولذلك فقد جاء في أربعة أقسام، أوّلها: آراؤه في المسائل النحوية، حيث بيّنتُ المسائل التي قلد فيها غيره، ويكاد هذا الوصف ينطبق على أكثر الآراء التي بسطها في كتبه، وليس ذلك بمستغربٍ؛ فقد ذكر مصطفى السنجرجي عند الكلام على الدراسات النحويّة في مصر أنّ النّحو في مصر كان خليطاً من الآراء المختلفة لكل من البصريين والكوفيين والبغداديين[1]، كما يورد عبدالعال سالم مكرم، عند الكلام على نحاة مصر والشام ما نصُّه: «ولم يملك نحاةُ مصر والشّام إزاء هذه الآراء المختلفة والمذاهب المتعدّدة إلاّ أن مزجوا بينها، ويوازنوا بين أدلّتها، فما صحّ في رأيهم واستقام في منطقهم، أخذوه بغض النظر عن المصدر الذي استقوا منه هذا الرأي، والتمسوا فيه هذا المنطق بصريّاً أو كوفياً أو بغداديّاً»[2].

وينطبق هذا الكلام بدرجاتٍ مختلفة على الشّهاب الخفاجيّ المصريّ وعلى غيره من نحاة عصره، وقد عدّه مصطفى السنجرجي عند الكلام على العهد العثماني، أحد الأعمدة الذين أسهموا في ازدهار الدّراسات النّحويّة، وبعث الرّوح فيها بعد أن توقّفت في العهد العثماني[3]، على حدّ قوله.

---

(1) انظر مصطفى السنجرجي: المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ط١، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م: ١٦٧.

(٢) عبدالعال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٠هـ ـ ١٩٩٠م: ٤٥٢.

(٣) انظر مصطفى السنجرجي: المذاهب النحوية: ١٠١.

وبيّنْتُ في القسم ذاته الآراء التي أحسبُه قد تفرّد بها، أما ثاني الأقسام في الفصل، فقد بينتُ فيه تأثيره في معاصريه، ومن جاء بعده شاملاً بحديثي كلاً من عبدالقادر البغدادي، تلميذ الشهاب الخفاجيّ الذي يعترف بفضل شيخه الشهاب[4] كما أشرنا في الفصل الأول[5]، والشهاب الألوسيّ، وفي القسم الثالث وضّحتُ صدى آرائه عند نفرٍ من المحدثين الذين أشاروا إلى آراء الشهاب الخفاجيّ النحويّة، فكان لهم بذلك فضلُ السبق في تحفيز همّة الباحث لتجلية جهود الشهاب النحويّة، وهؤلاء المحدثون هم: عبّاس حسن، ومحمد الخضر حسين، ويوهان فك، وعبدالفتاح الحموز، الذي وجدتُه من أكثرهم إشارةً إلى آراء الشهاب، فلا يكاد كتابٌ من كتبه يخلو من آراء الشهاب[6]، وقد جعلتُ كتابه (التأويل النحويّ في القرآن الكريم) عمدةً فيما تناولتُ من إشاراته نظراً لشموله.

وفي القسم الرابع من الفصل بيّنتُ نزوع الشهاب إلى التيسير ورفضه التكلّف، وشفعت الحديث في كلّ قسمٍ بمسائل ممّا بحثه.

---

(٤) انظر البغدادي: خزانة الأدب ١: ٦. من مقدمة المحقق.

(٥) انظر ص: ٦ من هذا البحث.

(٦) انظر عبدالفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٤هـ ـ١٩٨٤م ١: ١٤٦، ١٤٧، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣. وانظر له أيضاً: المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، ط١، دار عمار، عمان، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م: ٧٤، ٧٥، ٧٧.

أولاً: آراؤه في المسائل النّحويّة

١ ـ آراء تبع فيها غيره:

إنّ أكثر الآراء النّحوية المبثوثة في كتب الشهاب تندرج تحت هذا الوصف، ومما يُعزّز ذلك:

- زيادة (لا) لتاكيد القسم:

ذكر الشهاب هذه المسالة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿فلا وربّك لا يؤمنون حتّى يحكّموك فيما شجر بينهم﴾(٧)، حيث ذكر البيضاويُّ أنّ (لا) مزيدةٌ لتاكيد القسم(٨)، وعلّق الشهاب بقوله: «(لا) تُذكر قبل القسم كثيراً، فقيل: إنّها ردٌّ لمقدّر، أي: لا يكون الأمر كما زعمتم، وقيل: مزيدة لتاكيذ النّفي في الجواب، ولتأكيد القسم إن لم يكن نفيٌ، وارتضى الزمخشري(٩)، وتبعه المصنّف ـ رحمه الله ـ أنّها لتأكيد القسم مطلقاً»(١٠).

وهو في هذا يتابع البيضاويّ والزمخشريّ، في أصل الرأي ثم يعدّل فيه مؤكّداً أن زيادة (لا) في القسم تكون في حال الجواب(١١).

وهذا رأي لا يسنده دليل؛ لأنّه يزعم أنّه لم يُسمع زيادتُها مع القسم بالله، إلا إذا كان الجواب منفيّاً، فماذا يقول الشهاب في قول الله عزّ وجلّ: ﴿فلا أقسمُ بما تبصرون وما لا تبصرون، إنّه لقول رسولٍ كريمٍ﴾(١٢)؟ وماذا يفعل بقوله تعالى: ﴿فلا أقسم

---

(٧) النساء: ٦٥.

(٨) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٢٢٢.

(٩) انظر الزمخشري: الكشاف ١: ٥٣٨.

(١٠) الخفاجي: الحاشية ٣: ١٥١.

(١١) المصدر السابق ٣: ١٥١.

(١٢) الحاقة: ٣٨.

بمواقع النجوم، وإنّه لقسمٌ لو تعلمون عظيمٌ، إنّه لقرآنٌ كريمٌ﴾[١٣]؟ فلا نفي في جواب القسم هنا.

٢ - القول في (إيّاك):

ذكر الشهاب هذه المسألة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿إيّاك نعبدُ﴾[١٤] ونقل أن فيه أقوالاً سبعةً، غير أنّه أورد منها خمسة آراء فقط بقوله: «فذهب الزجّاج إلى أنّ (إيّا) اسمٌ مظهرٌ مبهمٌ مضافٌ للضمائر بعده[١٥]، والخليل إلى أنّه ضميرٌ مضافٌ للضمير بعده[١٦]، وكون الضّمير يُضاف، ردّه النُّحاةُ، وذهب ابنُ كيسان وغيره إلى أنّ (إيّا) دعامة، وما بعدها هو الضّمير، وقومٌ إلى أن (إيّاك) بجملته ضميرٌ، وآخرون إلى أنّ (إيّا) هو الضّمير، وما بعده، حروفٌ مبيّنةٌ للمراد به، وهو الأصحّ وقد ارتضاه المصنّف رحمه الله تعالى -»[١٧] يعني البيضاويّ.

فهذه خمسةُ آراء لا سبعة، ويظهر في هذه المسألة أنّه يُتابع ما ارتضاه البيضاويُّ تبعاً لغيره من النّحاة.

ولعلّ أيسر هذه الآراء، أن يُجعل (إياك) بجملته ضميراً، لكن يردّه أن ما يلحق (إيّا) من ضمائر يتغير، والصواب عندي كون (إيّا) دعامة وما بعده ضمير.

٣ - تشبيه (إنّ) بالفعل:

فسّر الشهابُ في هذه المسألة رأيَ البيضاوي بقوله: «إنّها شابهت الفعل الذي هو

---

(١٣) الواقعة: ٧٥.

(١٤) الفاتحة: ٤.

(١٥) انظر الزجاج: معاني القرآن ١: ٤٨.

(١٦) انظر سيبويه: الكتاب ١: ٢٧٩، ٢: ٣٥٥.

(١٧) الخفاجي: الحاشية ١: ١١٦.

أصلُ العوامل، فعملت لشبهها به مادّةً وهيئة ومدخولاً ومعنىً، وعمله هو الرفع والنصبُ إلا أنّه قُدّم من معمولاته المرفوع؛ لأنّه عمدة، وأُخّر المنصوب لأنّه فضلةٌ، على مقتضى الأصل، وعكس فيها تنبيهاً على فرعيتها، وحطّاً لرتبتها، وعدد الحروف ثلاثة، وهي أقل ما يُبنى عليه الفعلُ، ويُبنى على الفتح آخرُها، ولزمت الأسماء، ولها معانٍ مثله كالتأكيد والاستدراك، وهو الظّاهر»[18].

وهذا النصّ يدلّ على متابعة الشهاب للبيضاويّ، كما ذكر نحاةٌ آخرون هذا الرأي منهم الأنباري(١٩).

٤- معاملة المثّنى بالألف في الحالات الإعرابية المختلفة:

ذكر الشهاب هذه المسألة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنّصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون﴾[20]، فنقل فساد الرأي القائل بأنّ (الصابئون) منصوب بالفتحة، ثم قال: «فإنّ لغة بلحرث وغيرهم الذين جعلوا المثّنى، دائماً بالألف نحو: (رأيتُ الزيدان) و (مررْتُ بالزيدان) وأعربوه بحركات مقدّرة، إنّما هي في المثّنى»[21]،وهو يرى أن قوله تعالى: ﴿الصابئون﴾ رفعٌ على الابتداء، وخبره محذوف والنية فيه التأخير عما في حيّز (إنّ).

فما تبنّاه الشهاب في هذه المسألة، ليس رأياً خاصّاً به، بل سبقه إليه نفرٌ من النحاة منهم البيضاويّ[22] نفسُه الذي يشرح الشهاب كلامه، ومنهم الزمخشري[23] وحمله

---

(١٨) الخفاجي: الحاشية ١: ٢٦٠.

(١٩) انظر الأنباري: الإنصاف ١: ١٧٦ ـ ١٨٥.

(٢٠) المائدة: ٦٩.

(٢١) الخفاجي: الحاشية ٣: ٢٦٧.

(٢٢) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٢٧٦.

(٢٣) انظر الزمخشري: الكشاف ١: ٦٣١.

الأخفش كذلك على الابتداء، عندما جعله نظيراً لقولك: (إنّ زيداً منطلق وعمرو)[٢٤].

٥ ـ اقتران خبر (كاد) بـ (أن):

أشار الشهاب إلى هذه المسألة في ردّه على الحريري الذي يمنع وقوع (أن) بعد (كاد)[٢٥]، إذ يقول الشهاب: «قال أفصحُ الفصحاء ﷺ: «كادَ الفقر أن يكون كفراً، وكاد الحسدُ أن يغلب القدر»[٢٦]، وهذا معروفٌ في كلام العرب كقول ذي الرّمة[٢٧]:

وَجَدْتُ فؤادي كادَ أنْ يَستَخفّه　　خَليعُ الهوى مِنْ أجل ما يتذكّرُ[٢٨]

وهو بهذا الرأي يتابع نفراً من النحاة منهم سيبويه[٢٩]، الذي يورد شاهداً شعرياً يؤيد الرأي الذي أورده الشهاب، كما قال بهذا الرأي ابن مالك في (شواهد التّوضيح والتّصحيح) جاعلاً من أدلته قول عمر بن الخطّاب ـ رضي الله عنه ـ: «ما كِدْت أن أصلّي العصر، حتّى كادت الشمس تغرب»[٣٠]، وقول أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ: «ما كِدْنا أن نصلَ إلى منازلنا»[٣١]، وقول عمر الوارد هنا يصلح دليلاً للرأيين؛ لأن خبر (كاد) اقترن بـ (أن) مرةً، ولم يقترن بها مرةً كما رأينا، فالصواب جواز الاقتران وعدمه.

---

(٢٤) انظر الأخفش: معاني القرآن ٢: ٤٧٣ ـ ٤٧٤.

(٢٥) انظر الحريري: درة الغواص: ٥٥.

(٢٦) سبقت الإشارة اليه في الفصل الأول من هذا البحث.

(٢٧) سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول من هذا البحث.

(٢٨) الخفاجي: شرح الدرة: ١٣٣.

(٢٩) انظر سيبويه: الكتاب ٣: ١٢، ١٦٠.

(٣٠) البخاري: صحيح البخاري ١: ١٨٣ ـ ١٨٤، ١٩٦. وانظر ابن مالك: شواهد التوضيح: ٩٨.

(٣١) المصدر السابق: ٩٨.

٦ ـ عدم صرف (سبحان) إلا في الضرورة والشذوذ:

أورد سيبويه هذه المسألة قبل أن يوردها الشهاب، فقد أورد كلٌّ منهما قول الشاعر[٣٢]:

سُبحانه ثُمّ سُبحاناً نعوذ به وقَبْلنا سبّح الجوديُّ والجُمُدُ

وينقل الشهاب عن ابن الحاجب أنّ (سبحان) ليس علماً للتسبيح، وأنّه لا يُستعمل علماً إلا شاذّاً[٣٣]، ويتابع الشهاب ابن الحاجب فيقول: «والحاصل أنّ القول بعلميّته لا داعي له إلا استعماله ممنوعاً من الصرف، وهو مع شذوذه يجوز تخريجه على وجوهٍ أخر، وقد سُمع خلافه، وادّعى سيبويه[٣٤] ـ رحمه الله ـ أنّه ضرورةٌ مقابل بالمثل»[٣٥].

وهذه المسألة كغيرها من مسائل كثيرة، تبع فيها الشهاب آراء غيره من النّحاة الذين سبقوه، كابن الحاجب.

٧ ـ عدم اعترافه بما يُسمّى واو الثمانية:

نقل الشهابُ في هذه المسألة رأي ابن هشام[٣٦] وتبنّاه، فقد علّق على قوله تعالى: ﴿التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والنّاهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشّر المؤمنين﴾[٣٧].

---

(٣٢) انظر سيبويه: الكتاب ١: ٣٢٦. والخفاجي: الحاشية ٢: ١٢٨.

(٣٣) انظر الخفاجي: الحاشية ٢: ١٢٨.

(٣٤) انظر سيبويه: الكتاب ١: ٣٢٦.

(٣٥) الخفاجي: الحاشية ٢: ١٢٨.

(٣٦) انظر: ابن هشام: المغني: ٤٧٤.

(٣٧) التوبة: ١١٢.

قال الشّهاب: «في المغني[٣٨]، واو الثمانية ذكرها جماعةٌ من الأدباء كالحريري، ومن النحويّين الضّعفاء كابن خالويه ومن المفسّرين كالثعلبيّ، وزعموا أنّ العرب إذا عدّوا قالوا: ستة، سبعة وثمانية، إيذاناً بأنّ السبعة عددٌ تامٌّ وأنّ ما بعده عددٌ مُستأنف»[٣٩].

وفي هذا ما يؤكّد اتبّاعه آراء غيره من النّحاة، فهو يبدأ بالنقل عن المغني.

وذكر الشهاب في هذه المسألة قول الحقّ جلّ وعلا: ﴿حتّى إذا جاؤوها وفُتحت أبوابُها وقال لهم خزنتها سلامٌ عليكم طبتمٌ فادخلوها خالدين﴾[٤٠].

ونقل رأي ابن هشام حيث قال: «قال ابن هشام[٤١]: لو كان لواو الثمانية حقيقةٌ لم تكن الآية منها إذ ليس فيها ذكر عددٍ ألبتة، وإنّما فيها ذكر الأبواب وهو جمعٌ لا يدلّ على عددٍ خاصّ، ثم الواو ليست داخلةً عليه، بل على جملةٍ هو فيها وقد مرّ أن الواو في قوله: (وفُتحت) مُقحمةٌ عند قومٍ، وعاطفةٌ عند آخرين، وقيل هي واو الحال، أي: جاؤوها حال كونها مفتّحةً»[٤٢].

وأوجه الآراء عندي أن تُعدّ الواوُ في هذه الآية الأخيرة حاليةً، إذ لا عددَ فيها، أمّا الآية الأولى، فارى أنّ الواو فيها إمّا مقحمةٌ وإمّا عاطفةٌ.

أمّا واو الثمانية، فلم يعترف بها النحاة المتمدون في هذا الفن كسيبويه[٤٣] وابن

---

(٣٨) انظر ابن هشام: المغني: ٤٧٤.

(٣٩) الخفاجي: شرح الدرة: ٤٧.

(٤٠) الزمر: ٧٣.

(٤١) انظر ابن هشام: المغني: ٤٧٥.

(٤٢) الخفاجي: شرح الدرة: ٤٧ ـ ٤٨.

(٤٣) انظر سيبويه: الكتاب ٣: ٤٩٦، ٤: ١٢٦.

عقيل[٤٤] وابن هشام[٤٥]، الذي وصف النحويّين القائلين بواو الثمانية بأنهم ضعفاء.

٨ ـ نصب الفعل في جواب الطّلب:

اعتمد الشهاب في هذه المسالة على مقارنة جملةٍ من آراء النحاة، حيث أورد قوله تعالى: ﴿كنْ فيكونَ﴾[٤٦] بنصب يكون، ثم علّق عليه قائلاً: «وقراءة النّصبِ، قراءةُ ابن عامر رحمه الله، وقد أشكلت على النحاة حتى تجرّأ بعضهم عليه وقال: إنّها خطأٌ، وهو سوُء أدبٍ، والرفع على الاستئناف أي: (فهو يكون)، وهو مذهب سيبويه[٤٧] ـ رحمه الله ـ، وذهب الزجّاج إلى عطفه على (يقول)[٤٨]، وأمّا النصبُ، فقيل: إنّه روعي فيه ظاهر اللفظ لصورة الأمر، فنصب في جوابه، ولو نُظر إلى المعنى لم يصحّ، لأنّ الأمر ليس حقيقياً، فلا يُنصب جوابه، ولأن من شرطه أن ينعقد منهما شرطٌ وجزاء نحو: (ائتني فأكرمَك) إذ تقديره: (إن تأتني أكرمْك) وهنا لا يصحّ هذا، إذ يصير التقدير (إن يكنْ يكنْ) فيتحد فعلا الشرط والجزاء، معنىً وفاعلاً، ولا بدّ من تغايرهما وإلاّ يلزم كونُ الشّيء سبباً لنفسه، لكنّ المعاملة اللفظيّة على التّوهمّ واقعةٌ في كلامهم وقال ابن مالك[٤٩] ـ رحمه الله ـ: «إنّ (أنْ) الناصبة قد تُضمر بعد (إنّما) لإفادتها النفي، وقد قالت العرب: (إنّما هي ضربةٌ من الأسدِ فتُحطمَ ظهرَه) بنصب (تُحطمَ)، ولك أن تقول: إنّها منصوبةٌ في جواب الأمر»[٥٠].

---

(٤٤) انظر ابن عقيل: شرح الألفية ٢: ٢٢٦.

(٤٥) انظر ابن هشام: أوضح المسالك ٣: ٢٨٢ ـ ٢٨٨.

(٤٦) البقرة: ١١٧.

(٤٧) انظر سيبويه: الكتاب ٣: ٣٩.

(٤٨) انظر الزجاج: معاني القرآن ١: ١٩٩.

(٤٩) انظر ابن مالك: شرح التسهيل ٤: ٢٧ ـ ٢٨.

(٥٠) الخفاجي: الحاشية ٢: ٢٣٠.

ومما يعزّز كون هذا الرأي غير خاصّ بالشهاب وروده في شرح ابن عقيل الذي جعل من شواهده قول أبي النجم العجلي(٥١):

يَا ناقُ سِيري عَنَقاً فسيحا   إلى سُليمانَ فَنستريحَا

حيث عدّ الفعل (نستريحَ) منصوباً بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السّببيّة.

ب- آراء تفرّد فيها:

إن الآراء النحوية التي طرحها الشهاب في الأغلب، آراءُ قلّد فيها غيره أمّا الآراء الخاصّة به والتي أحسبه قد تفرّد بها فقليلةٌ، ومنها ما يأتي:

أ- أنواع الحال بعد (ما بال) في كلام العرب:

يُصرّح الشهاب في هذه المسألة بأنّه لم يُسبق إلى هذا الرأي بقوله: «البال بمعنى القلب وله معانٍ أُخر كالحال والشأن، يقولون: ما باله لا يفعل كذا؟ وقد التزم بعده ذكرُ حالٍ تفسّره غالباً، وقد يأتي بدونها كقوله في سورة طه: ﴿فما بال القرون الأولى﴾(٥٢)، وقد تتبعّت استعمال هذه الحال في كلام العرب ولم أرَ من سبقني إليه، فرأيتهم يستعملونها على وجوهٍ شتّى منها أنها ما ضويّة مقرونةٌ بـ (قد) كقول العامري(٥٣):

مَا بَالُ قَلْبِك يا مجنونُ قَدْ هَلِعا   مِنْ حُبّ مَنْ لا تَرى في نَيْله طَمَعا

وماضويّه بدون (قد) كقوله:(٥٤)

---

(٥١) انظر ابن عقيل: شرحه على ألفية ابن مالك ٢: ٣٥٠ وانظر سيبويه: الكتاب ٣: ٣٥.

(٥٢) طه: ٥١.

(٥٣) انظر العامري، قيس بن الملوح بن مزاحم: ديوان مجنون ليلى، شرح يوسف فرحات، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م: ١٣٧. ورواية الديوان: (قد خلعا).

(٥٤) انظر المصدر السابق: ٢١١.

فمَا بَالُ قَلبي هَدّه الشّوقُ والهوى وهذا قميصي من جَوى الحُزنِ باليا

ومضارعيّة مثبته، كقول أبي العتاهية[٥٥]:

مَا بالُ دِينِكَ ترضَى أنْ تُدنّسهُ وَثَوْبُ دُنياك مَغسولٌ مِن الدّنَسِ

ومنفية كما أنشده ابن الأعرابي[٥٦]:

وقائلةٍ ما بالُه لا يزورُنا

وتكون مفردةً كقول العامري[٥٧]:

فما بالُ النّجومِ مُعلّقاتٍ بقلبِ الصّبِّ ليس لها بَراحُ

وقال عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ[٥٨]: «ما بالُ أحدكم ثاني وسادة» وتكون اسميةً غير مقترنةٍ بواو كقوله[٥٩]:

ما بال عَيْنكَ منها الماء يَنسَكبُ

وبالواو كقول الزّمخشري في سورة آل عمران: (ما باله وهو آمن)[٦٠] وقال التفتازاني في شرحه: قوله (وهو آمنٌ) حال، عاملةُ ما في (بال) من معنى الفعل، ولم

---

(٥٥) انظر ابو العتاهية، إسماعيل بن القاسم: ديوان أبي العتاهية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٥م: ١١٥، على اختلاف في رواية البيت، لا يؤثر فيما احتج به الشهاب وروايته:

(ما بالُ دينك تَرضَى ان تُدَنّسَه الد نيا وثوبُك مغسولٌ من الدّنسِ)

(٥٦) لم أقف على قائل هذا الشعر.

(٥٧) انظر العامري (مجنون ليلى): الديوان: ٥٢. وهو في الديوان (وما بال).

(٥٨) انظر الخفاجي: طراز المجالس: ١٨٩ ولم أجده في مصدر آخر.

(٥٩) انظر ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي: الديوان، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، ط١، مؤسسة الإيمان، بيروت ١٩٨٢م ١: ٦.

(٦٠) انظر الزمخشري: الكتاب ١: ٤٢٣.

نجد في الاستعمال هذه الحال بالواو، قال[٦١]:

ما بال عينك منها الماء ينسكبُ (انتهى)

أقول: قد اقترنت بالواو في غير الاسمية كثيراً كبيت الكتاب[٦٢]:

مَا بَالُ جَهلك بَعْدَ الحِلْمِ وَالدّينِ   وَقَدْ عَلاك مَشيبٌ حِينَ لا حِينِ

ومثله لا يثبت بالرأي من غير داعٍ له، والاسميّة أولى بذلك من غيرها عند الزمخشريّ وقد يُقال إنّ الجملة الحالية التي قُصد التقييد بها هنا مقدّرة وهذه قائمةٌ مقامها، ودالّةٌ عليها، ثمّ إنّه في كلامه شيءٌ فتدبّر، والجملة المضارعيّة لا تقترن بالواو في الفصيح مع أنّها سُمعت كذلك أيضاً كقول كنانة ابن عبدياليل[٦٣]:

فما بالُ مَنْ أسعَى لأجْبُرَ عَظمَهُ   حِفاظاً وينوي من سفاهته كَسْري

فهو إمّا مؤوّل أو مختصٌّ بهذا المحلّ فاحفظه»[٦٤].

وبعد هذا النقل المطوّل عن الشهاب يمكن القول: إن رأيه في هذه المسألة خاصٌّ به من حيثُ استقصاءُ أنواع الحال بعد (ما بال) وقد بحثتُ في كثيرٍ من كتب إعراب القرآن، وكتب النحو، فلم أجد ما يشير إلى هذه المسألة على نحو ما فصّله الشهاب.

وقد نقل البغدادي هذه المسألة بشيء من التهذيب[٦٥]، ولم يشر إلى شيخه الشهاب

---

(٦١) ذو الرمة: الديوان ١: ٦.

(٦٢) الخطفي، جرير بن عطية: ديوان جرير، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٦م: ٤٥٥. وانظر سيبويه: الكتاب ٢: ٣٠٥.

(٦٣) في نسبة هذا البيت خلاف فهو عند ابن الشجري لكنانة بن عبديا ليل، انظر حماسة ابن الشجري: ٧٠. وهو لابن الذئبة الثقفي في مجالس ثعلب: ١٧٣ وشرح شواهد المغني: ٢٦٤.

(٦٤) الخفاجي: طراز المجالس: ١٨٩.

(٦٥) انظر البغدادي: الخزانة ٣: ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

الذي سبقه إليها، على الرغم من وحدة الشواهد بينهما إذا تجاوزنا قول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ الذي أغفلَهَ البغداديُّ.

٢ ـ اجتماع قَسَمين على مُقسَم عليه واحد:

أورد الشهاب هذه المسألة عند الكلام على إعراب فواتح السُّوَر حيث قال: «فالرّفع على أنها خبر مبتدأ محذوف أي (الله أو القرآن أو السورة ألم) أو على الابتداء وتقدير ما ذكر مؤخّراً، وهذا إن لم يكن بعدها ما يصلح للحمل عليها نحو: ﴿ألم الله﴾(٦٦) و ﴿ألم ذلك﴾(٦٧) فإن كان، جاز عدمُ التقدير...»(٦٨).

أما جعلُ هذه الحروف في موضع نصب، فهو يجعل النصب بفعل القسم المقدّر بعد حذف حرفه، وإيصاله للمقسم به نحو: (اللهِ لأفعلنّ)(٦٩)، وهو ممّا ذكره العكبري(٧٠).

ثم أشار الشهاب إلى استكراه أئمة العربية، توارد قسمين على مقسم عليه واحدٍ، وزدّ هذا الاستكراه قائلاً: «فإنّه لا مانع من جعل أحد القسمين مؤكداً للآخر من غير عطفٍ. فيُكتفى بجوابٍ واحدٍ، أو يُقال: هما لما كانا مؤكّدين لشيء واحدٍ وهو الجواب جاز ذلك، فأيُّ وجهٍ للاستكراه؟ إلاّ أنّه لما قاله سيبويه(٧١) والخليل ـ رحمهما الله ـ تلقّوه بالقبول، فليس على مستمع هذا الكلام، غيرُ تصديق حذام»(٧٢).

---

(٦٦) آل عمران: ١ ـ ٢.

(٦٧) البقرة: ١ ـ ٢.

(٦٨) الخفاجي: الحاشية ١: ١٧٨.

(٦٩) المصدر السابق ١: ١٧٨.

(٧٠) انظر العكبري: التبيان ١: ١٤.

(٧١) انظر سيبويه: الكتاب ٣: ٥٠١.

(٧٢) الخفاجي: الحاشية ١: ١٧٩.

واحتجّ الشهاب لجواز ما منعه النحاة بقوله تعالى: ﴿يس، والقرآن الحكيم، إنك لمن المرسلين﴾(٧٣) وقوله تعالى: ﴿ن، والقلم وما يسطرون، ما أنت بنعمة ربّك بمجنون﴾(٧٤).

وقد بحث سيبويه المسألة في كتابه فقال نقلاً عن الخليل: «ولا يقوى أن تقول: وحقّك وحقّ زيدٍ لأفعلنّ، والواو الآخرة واو قسم، لا يجوز إلاّ مستكرهاً، لأنه لا يجوز هذا في محلوفٍ عليه، إلا أن تضمّ الآخر إلى الأوّلِ، وتحلف بهما على المحلوف عليه»(٧٥).

وقد أصاب الشهاب عندما رفض هذا الاستكراه؛ لأنّ اجتماع قسمين على مقسمٍ عليه واحدٍ، ورد في كثيرٍ من آيات القرآن الكريم، أورد منها ما يأتي:

- ﴿والضّحى، والليل إذا سجا، ما ودّعك ربُّك وما قلى﴾(٧٦).
- ﴿والتّين والزّيتون، وطور سينين، وهذا البلد الأمين، لقد خَلَقْنا الإنسانَ في أحسن تقويم﴾(٧٧).
- ﴿والسّماء ذات البُروج، واليومِ الموعودِ، وشاهدٍ ومشهود، قُتل أصحابُ الأخدود﴾(٧٨).
- ﴿والليلِ إذا يغشى، والنّهار إذا تجلّى، وما خلق الذكر والأنثى، إنّ سعيكم

---

(٧٣) يس: ١ ـ ٣.

(٧٤) القلم: ١ ـ ٣.

(٧٥) سيبويه: الكتاب ٣: ٥٠١.

(٧٦) الضحى: ١ ـ ٣.

(٧٧) التين: ١ ـ ٤.

(٧٨) البروج: ١ ـ ٤.

لشتّى﴾(٧٩).

والآيات غير ما ذكرت مستفيضة(٨٠)، يظهر فيها جواز ما منعه الخليل وسيبويه على سبيل الاستكراه.

٣ ـ رفضه العطف على التّوهّم في القرآن الكريم:

أورد الشهاب هذه المسألة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وأنفقوا من ما رزقناكُم من قَبْلِ أن يأتيَ أحدكم الموتُ فيقولَ ربّ لولا أخّرتني إلى أجلٍ قريبٍ فأصّدّق وأكن من الصّالحين﴾(٨١)، حيث قال في الكلام على (أكنْ): «نصبه أبو عمرو وجزمه الباقون(٨٢)، فذهب الزمخشريّ إلى أنّه عطفٌ على محلّ قوله: (فأصّدّق)(٨٣)، لأنّه في معنى (إن أخّرتني أصّدّق) كما قاله أبو عليّ الفارسي(٨٤)، والذي ذهب إليه سيبويه والخليل، أنّه عطفٌ على توهُّم الشّرط الذي يدلّ عليه التمنّي(٨٥)، لأنّ الشرط غير ظاهرٍ ولا مقدّر حتى يُعتبر العطف على الموضع كما في قوله: ﴿من يُضلل الله فلا هادي له ويذرهم﴾(٨٦) لكنّ عبارة التّوهُّم غير مناسبة، لقبح لفظها هنا، والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التّوهّم ـ كما قاله أبو حيّان ـ أنّ العامل في العطف على الموضع موجود، وأثره مفقود، وفي التّوهّم هو مفقود، وأثره موجود(٨٧)، والظاهر

---

(٧٩) الليل: ١ ـ ٤.

(٨٠) من الأمثلة على ذلك: الشمس: ١ ـ ٩ والقمر: ١ ـ ٦ والطور: ١ ـ ٧.

(٨١) المنافقون: ١٠.

(٨٢) انظر عبدالعال سالم مكرم: معجم القراءات ٧: ١٥٥.

(٨٣) انظر الزمخشري: الكشاف ٤: ١١٢.

(٨٤) ما صدر من كتاب أبي علي حتى الآن لا يحوي هذه الآية فيما أعلم.

(٨٥) انظر سيبويه: الكتاب ٣: ١٠٠ ـ ١٠١.

(٨٦) الأعراف: ١٨٦.

(٨٧) انظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط ٨: ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

أنّ الخلاف فيه لفظيٌّ، فمراد أبي عليّ، العطف على الموضع المتوهّم أو المقدّر، إذ لا موضع هنا في التحقيق، لكنّه فرّ من إيهام العبارة، وأما التوفيق بأنّ المصدر المسبوك من (أن وصلتها) في قوله: (فأصّدّق)، مبتدأً محذوف الخبر، والجملة جواب شرطٍ مقدّر أي: إن أخّرتني فتصدُّقي ثابتٌ، فالفاء رابطة لا عاطفةٌ للمصدر المؤوّل، على المصدر المتوهّم، كما ذهب إليه الجمهور، فممّا لا مجال له، لأنّه لو ظهر كان النظم هكذا (لو أخّرتني إلى أجلٍ إن أخرتني إلى أجل) ولا يخفى ركاكته، وأنه غير مناسبٍ للبلاغة القرآنية»[٨٨].

ويرى العُكبري أن (أكنْ) جُزِمَ حملاً على المعنى[٨٩]، وبناءً على ما نقلناه من رأي الشهاب في رفضه مسألة العطف على التوهّم، يمكن القول: إنه خالف ما ذهب إليه سيبويه والخليل وغيرهما من النحاة، وقد دفعه إلى ذلك عدم مناسبة العبارة للقرآن الكريم، وهو ما لم يقل به غيره في حدود ما أعلم.

٤ - اتصال الضّمير بلفظ (طوبى) دون وساطة اللام:

أورد الشهاب في الريحانة قول ابن المعتز[٩٠]:

مَرّتْ بنا سَحَراً طيْرٌ فقلتُ لها طُوباكِ يا ليْتنا إيّاكِ طُوباكِ

ثمّ علّق عليه قائلاً: «وممّا عابوه عليه، قوله: (طوباك)، قالوا: صوابه (طوبى لك)، وفيه نظرٌ عندي؛ فإذا استعمل لفظٌ في كلامهم على وجهٍ من الوجوه، ثمّ استعمل على وجهٍ آخر، جارٍ على قواعد العربيّة، مؤدٍّ لذلك المعنى، كيف يُعدُّ خطأً؟ فإنّ اللام هنا مقدّرةٌ والمقدّر في حكم الملفوظ، فما الفرق بين (طوبى لك) و (طوباك)

---

(٨٨) الخفاجي: الحاشية ٨: ٢٠١.

(٨٩) انظر العكبري: التبيان ٢: ١٢٢٥.

(٩٠) انظر ابن المعتز، عبدالله: ديوان ابن المعتز، شرح يوسف فرحات، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٥: ٥٤١.

حتى يقال: إنّ الثاني لحن؟»[91].

ويظهر من خلال هذه المسألة سعيُ الشهاب إلى التيسير وميله إلى التحرّر من الجمود على قوالب محدّدة؛ فمدار الأمر عنده تأدية المعنى المراد. ولا يخفى أن كلام الشهاب يعوزه الدّليل من كلام العرب.

ولا أتفق معه فيما ذهب إليه؛ لأنّ الأفصح هو ما ورد في القرآن الكريم حيث قال تعالى: ﴿الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسنُ مآب﴾[92] ولو تسمّح النُّحاةُ تسمُّح الشهاب في هذه المسألة بحجّة التيسير وعدم الجمود، لاختلطت القواعد، ولم يعد ميسوراً تمييز الفصيح من غيره، وهو لم يورد شواهد من القرآن الكريم، أو كلام العرب تؤيّد رأيه.

٥- عطفُ التّلقين:

أورد الشهاب هذه المسألة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وإنّكم لمن المقربين﴾[93] وابتدأ كلامه بالنّقل عن الكشاف قائلاً: «في الكشاف هو معطوفٌ على محذوفٍ سدّ مسدّه حرف الإيجاب، كأنّه قال إيجاباً لقولهم: (إنّ لنا لأجراً؟): نعم، إنّ لكم لأجراً، وإنّكم لمن المقرّبين، أراد: إني لا أقتصر بكم على الثواب وحده، وإنّ لكم مع الثواب، ما يقلّ معه الثواب، وهو التقريب والتعظيم، لأنّ المثاب إنّما يتهنأ بما يصل إليه، ويغتبط به، إذا نال معه الكرامة والرفعة ورُوي أنّه قال لهم: تكونون أوّل من يدخل وآخر من يخرج[94]، قلتُ هذا هو عطف التّلقين، وقد عُرف من هذا تحقيقه بأنّه عطفٌ على مقدّرٍ هو عين الكلام السابق قبله، فمن قال: إنّه عطف عليه أراد هذا، لأنّه

---

(٩١) الخفاجي: ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا ٢: ٤٨٥.

(٩٢) الرعد: ٢٩.

(٩٣) الأعراف: ١١٤.

(٩٤) انظر الزمخشري: الكشاف ٢: ١٠٢.

لما كان عينه، جُعل هو المعطوف عليه، ومن إعادته على وجه القبول، أفاد تحقيق ما قبله، وتقريره للقطع به، فإعادته بحرف الجواب أفصحُ وأوضح، فاحفظه فإنهم لم ينبهوا عليه هنا»(٩٥).

ولم أجدْ في حدود ما اطلعت عليه من مظانّ النّحو وإعراب القرآن من سبق الشهاب إلى تجلية هذا المصطلح الذي ذكره بعده الصبّان دون الإشارة إلى مصدره، حيث عدّ واحداً وعشرين حكماً تختصّ بها الواو، وذكر منها العطف التّلقيني(٩٦)، ومثل له بقوله تعالى: ﴿قال ومن كفر﴾(٩٧).

فهذه المسائل هي التي أرى تفرّده بها من بين الحشد الكبير من المسائل التي بحثها، وقد أشرتُ إلى اتباع الشهاب نهجاً انتقائياً لا يلتزم فيه مذهباً بعينه، وهو أمرٌ يكاد يتصف به أكثر النحاة الذين عاصروه، وعلى هذا، فإنّ ما قدّمه الشهاب من إسهامٍ في الدراسات النحويّة يكاد ينحصر في جمعه كثيراً من آراء النحاة والمقارنة بينها مرجّحاً حيناً ومعارضاً حيناً، وقد أشارت دائرة المعارف الإسلامية إلى نقل الشهاب نصوصاً من كتبٍ قديمة، تُعدُّ الآن في حكم المفقودة(٩٨).

ثانياً: تأثيره في معاصريه ومن جاء بعده:

لقد ظهرت أصداءُ الآراء التي تبناها الشهاب نقلاً عن غيره أو التي تفرّد بها عند من عاصره ومن جاء بعده من الدّارسين، والصفحات التالية تبين مدى تأثير الشهاب،

---

(٩٥) الخفاجي: الحاشية ٤: ٢٠٣.

(٩٦) انظر محمد بن علي الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت ٣: ٧٠.

(٩٧) البقرة: ١٢٦.

(٩٨) انظر أحمد الشنتناوي وإبراهيم خورشيد، دائرة المعارف الإسلامية ٨: ٣٩٨.

في أولئك الباحثين والنّحاة الذين يعدّ البغداديُّ تلميذ الشهاب[99] أكثرهم شهرةً، وبه سأبدأ، ثم أنتقل إلى توضيح الآراء التي نقلها الشهاب الألوسيّ عن الشهاب الخفاجي، كما سأورد ما نقله عنه كلٌّ من عبّاس حسن، ومحمد الخضر حسين، ويوهان فك، وعبدالفتاح الحموز الذي اخترتُ من كتابه (التأويل النّحويّ) ما يؤكّد شمولية المباحث النحوية التي طرقها الشهاب، ولو أردت إحصاء جميع ما ذكره الدكتور الحموز من آراء الشهاب، لاقتضى ذلك بحثاً منفصلاً، إذ ينفرد الدكتور الحموز من بين المحدثين بالتدقيق في حاشية الشهاب، في حين يورد غيره مسائل قليلة مما بحثه الشهاب، وأكثر الآراء التي نقلها هؤلاء الباحثون عن الشهاب، وأشاروا إلى رأيه فيها ليست خاصّةً به؛ لأنه قد سُبق إليها، فهي اختيارات.

ومما ينبغي قوله أن ما نقله الشهاب عن سابقيه ونقله عنه معاصروه ومن جاء بعده، لا تصحّ نسبته إليه مطلقاً؛ لأنّ هذه الآراء مبثوثة في كتب من سبقه من النحاة في الأغلب الأعمّ.

ـ أثر الشهاب في البغدادي:

تُحدّثُنا كُتب التراجم أنّ الشهاب الخفاجيّ كان من أبرز شيوخ عبدالقادر البغدادي، فليس غريباً أن نجد التلميذ متأثراً بشيخه، موافقاً إياه في مسائل ومخالفاً إياه في غيرها، وقد أكّد المحبّي عمق الصلة بين الرجلين حيث قال في ترجمته للبغدادي: «وأكثر لزومه كان للخفاجيّ، قرأ عليه كثيراً من التفسير والحديث والآداب وأجازه بذلك ومؤلفاته»[100].

ويؤكّد البغدادي نفسه فضل الخفاجي عليه عندما قال له أحد معاصريه لمّا رأى سعة علمه: ما أظنّ هذا العصر سمح برجلٍ مثلك. حيث ردّ عليه قائلاً: «جميع ما حفظته

---

(٩٩) انظر البغدادي: الخزانة ١: ٥ ـ ٧ من مقدمة المحقق.

(١٠٠) المحبي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٢: ٤٥٢.

قطرةٌ من غدير الشهاب، وما استفدتُ هذه العلوم الأدبية إلا منه»[101].

واعتمد الباحث عادل بقاعين على ما في خلاصة الأثر حينما قرّر تأثير الشهاب في البغدادي[102]، وكذلك فعل محقّق خزانة الأدب، وذكر أنّ البغدادي لا يذكر الشهاب في الخزانة إلا بلفظ (شيخنا)[103]، ويعُدُّ البغدادي بعض مصنّفات الشهاب فيما عدّ من مصادر اعتمدها في خزانة الأدب[104] وفيما يأتي المسائل التي نقلها البغداديُّ عن الشهاب:

أ - نصب الفعل بـ (أن) المقدّرة:

يلخص الباحث عادل بقاعين المسألة بقوله: «منع البصريون النصب بـ (أن) الخفيفة محذوفة إلا أن يكون منها عوضٌ، فهي تعمل مع الحذف بعد الفاء، في جواب الأمر والنهي والاستفهام والتّمني والعرض، وكذلك بعد الواو واللام و أو و حتى، ودليلهم على أنّه لا يجوز إعمالها مع الحذف، أنّها حرف نصبٍ من عوامل الأفعال، وعواملُ الأفعال ضعيفةٌ، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدلٍ، وإذا حُذفت ارتفع الفعل، ومنه عند سيبويه قوله تعالى: ﴿قل أفغير الله تأمرونّي أعبدِ أيّها الجاهلون﴾[105]، وقول طرفة[106]:

---

(101) المصدر السابق ٢: ٤٥٢.

(102) انظر عادل بقاعين: عبدالقادر البغدادي وآراؤه النحوية في خزانة الأدب، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور حنا حداد، جامعة اليرموك، ١٩٨٧م: ٢ ـ ٣.

(103) انظر البغدادي: خزانة الادب ١: ٦ من مقدمة المحقق عبدالسلام هارون وانظر ٣: ٤٦٧، ٩: ١٦٧ ـ ١٦٨، ٢٦٥.

(104) المصدر السابق ١: ٢٣، ٢٧.

(105) الزمر: ٦٤.

(106) انظر طرفة بن العبد: ديوان طرفة، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق درّية الخطيب ولطفي الصقال، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م: ٣١ ـ ٣٢.

ألا أيُّهذا الزّاجري أحضُرَ الوغى وأنْ أشْهدَ اللذّاتِ هلْ أنتَ مُخلِدي؟

فرواية البيت عنده (أحضرُ) بالرفع. قال سيبويه: «أصله (أن أحضرَ) فلمّا حُذفت (أن) ارتفع الفعل[107]، وذهب الكوفيون إلى أنّ (أنْ) تعمل في غير المواضع المعدودة»[108] وينقل البغداديّ استدلال الكوفيين برواية أُخرى لبيت طرفة على نصب الفعل (أحضر) بـ (أنْ) مضمرة، واستدلالهم بقراءة عبدالله ابن مسعود: ﴿وإذْ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله﴾[109] فقوله تعالى: (لا تعبدوا) منصوبٌ عندهم بـ (أنْ) مقدّرة، ويرى البغدادي أنّ ذلك ضعيف على الرغم من جوازه، وهو بذلك يميل إلى متابعة سيبويه. وترجيح روايته لبيت طرفة المذكور[110].

وقد أورد الشهاب المسألة نفسها، وملخّص رأيه فيها أنّ (أحضر) مرويٌّ بالرفع والنصب في بيت طرفة، وأنّ حذف الحرف الناصب للمضارع (أن) وبقاء عمله، مخالفٌ للقياس[111]، ولم يشر البغداديُّ إلى الشهاب في هذه المسألة، لأنّه ينقل عن سيبويه الذي كان سبّاقاً إلى هذا الرأي[112].

ـ تنوين (سبحان) في الشعر:

عند الكلام على قول الشاعر[113]:

سُبحانه ثم سُبحاناً نَعُوذ به وَقَبلنا سَبّح الجُوديُّ والجُمُدُ

---

(107) انظر سيبويه: الكتاب ٣: ٩٩.

(108) انظر عادل بقاعين: عبدالقادر البغدادي وآراؤه النحوية في خزانة الأدب (رسالة ماجستير): ١٢٥.

(109) البقرة: ٨٣.

(110) انظر البغدادي: الخزانة ١: ١١٩ ـ ١٢٠.

(111) انظر الخفاجي: الحاشية ٨: ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(112) انظر سيبويه: الكتاب ٣: ٩٩.

(113) انظر ص: ٦٨ من هذا البحث.

ذكر البغداديّ في هذه المسألة أنّ تنوين (سبحان) مقصور على ضرورة الشعر، كما ذكر قول الشاعر[١١٤]:

سبحان من علقمة الفاخر

وعلّق عليه بما مفادُه أنّه إذا قُطع عن الإضافة في الشعر نُوّن، ونُصب على المفعولية المطلقة، كسائر المصادر[١١٥].

وعند مقارنة هذا الكلام برأي الشهاب الذي نقله عن الرضيّ ومفاده، أنّ (سبحان) أكثر ما يُستعمل مضافاً، وإذا قطع عن الإضافة نوّن في الشعر دون النثر[١١٦]، فإن رأي البغدادي فيها موافقٌ لما اختاره الشهاب.

ويظهر أن كلاً من الشهاب والبغدادي ينهلان من كتاب سيبويه لأنه سبقهما إلى هذا الرأي[١١٧]، وقد سبق الكلامُ على هذه المسألة في بيان موقف الشهاب من الشواهد الشعرية[١١٨].

- اقتران (إذا) الفجائية بـ (بينا):

أورد البغداديّ هذه المسألة، وجعل من شواهدها قول الشاعر[١١٩]:

فَبَيْنا نَسُوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا إذا نَحنُ فيهم سُوقةٌ نَتنصّفُ

وقد تبع البغداديُّ فيها كلاً من الرضيّ والخفاجيّ فرأى أنّ الأغلب مجيءُ (إذا)

---

(١١٤) البيت للأعشى وصدره: (أقول لما جاءني فخره). انظر البغدادي: الخزانة ٣: ٣٨٨.

(١١٥) المصدر السابق ٣: ٣٨٨.

(١١٦) انظر الخفاجي: الحاشية ٦: ٣.

(١١٧) انظر سيبويه: الكتاب ١: ٣٢٦.

(١١٨) انظر ص: ٦٣ من هذا البحث.

(١١٩) سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول من هذا البحث.

الفجائية في جواب بينا[120].

وبحث الشهاب هذه المسألة، في معرض ردّه على الحريري، ذاكراً أن الأصل تركُ (إذ) و (إذا) في جواب (بينا) و (بينما) مع جواز العكس حيث قال: «والكثرة لا تدلّ على أنّ المكثور غير فصيحٍ، بل تدلّ على أنّ الأكثر أفصحُ»[121].

وقد سبق أن بحثنا المسألة مفصلة في الفصل الأول من هذه الرسالة، مرجّحين ما ذهب إليها الشهاب[122].

ج - ظهور علامة الرفع على آخر الاسم المنقوص بعد حذف يائه:

يلتقي كلٌّ من البغداديّ والشهاب في إيراد قول الشاعر[123]:

لها ثنايا أربعٌ حسانُ   وأربعٌ فثغرها ثمانُ

حيث ينقله الشهاب عن البيضاوي ويقول: «فإنه أُظهر فيه الرفع على نون (ثمان)، وهو منقوصٌ أيضاً»[124] وفي تعليق البغدادي على البيت قال: «قد تحذف الياء من (ثماني) ويُجعل الإعراب على النون»[125] وهو بهذا لا ينقل عن الشهاب فقط، بل ينقل عن الرضيّ، لأن الخزانة إنما هي شرحٌ لشواهد الرضيّ على الكافية[126].

---

(١٢٠) انظر البغدادي: الخزانة ٧: ٥٩ ـ ٦١.

(١٢١) الخفاجي: شرح الدرة: ٩٧.

(١٢٢) انظر ص: ٧٨ من هذا البحث.

(١٢٣) سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول من هذا البحث.

(١٢٤) الخفاجي: الحاشية ٨: ١٣٣.

(١٢٥) البغدادي: الخزانة ٧: ٣٦٥.

(١٢٦) انظر المصدر السابق ١: ١٩ من مقدمة المحقق.

٥ ـ أنواع الحال بعد (ما بال):

لخص البغدادي هذه الأنواع فيما يأتي[١٢٧]:

١ ـ الحال المفردة، وجعل من شواهدها قول الشاعر[١٢٨]:

فَما بالُ النُّجومِ مُعَلّقاتٍ بِقَلْبِ الصَّبِّ لَيْس لها براحُ

٢ ـ جملة فعلها ماضٍ مقرونةٌ بـ (قد) وجعل من شواهدها قول العامري[١٢٩]:

مَا بالُ قَلْبكَ يا مَجْنونُ قَدْ هَلِعَا من حبِّ مَنْ لا تَرى في نَيْله طَمَعا

٣ ـ جملة فعلها ماضٍ مقترن بالواو مع (قد) كقول الشاعر[١٣٠]:

مَا بالُ جَهلكَ بَعْدَ الحِلم والدِّين وقَدْ عَلاك مَشيبٌ حِينَ لا حينِ

٤ ـ جملة فعلها ماضٍ بدون (قد) كقول الشاعر[١٣١]:

فما بالُ قلبي هدّه الشّوْق والجوى وهذا قميصي من جَوى الـحُزنِ باليا

٥ ـ جملة مضارعيّة مثبتة، كقول أبي العتاهية[١٣٢]:

مَا بالُ دينك تَرْضَى أنْ تُدنّسَهُ وثَوبُ دنياك مَغْسُولٌ من الدّنسِ

٦ ـ جملة مضارعيّةِ مثبتة مقترنة بالواو مثل[١٣٣]:

---

(١٢٧) انظر المصدر السابق ٣: ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(١٢٨) سبقت الإشارة إليه في ص: ٢٠٠ من هذا البحث.

(١٢٩) سبقت الإشارة إليه في ص: ١٩٩ من هذا البحث.

(١٣٠) سبقت الإشارة إليه في ص: ٢٠١ من هذا البحث.

(١٣١) سبقت الإشارة إليه في ص: ٢٠٠ من هذا البحث.

(١٣٢) سبقت الإشارة إليه في ص: ٢٠٠ من هذا البحث.

(١٣٣) سبقت الإشارة إليه في هذا الفصل ص: ٢٠١.

فَما بالُ من أسعى لأجبرُ عَظمَه   حِفاظاً وَيَنْوي من سَفاهته كَسْري

٧ ـ جملة مضارعيّة منفيّة مثل[١٣٤]:

وَقائلةٍ مَا بالُه لا يَزُورُها

٨ ـ جملة اسميّة غير مقترنةٍ بواو كقول ذي الرّمّة[١٣٥]:

مَا بَالُ عَيْنك مِنْها الماءُ يَنْسِكبُ

وما ذكره البغدادي هنا، يكاد يكون نقلاً حرفياً عما ذكره الشهاب في طراز المجالس[١٣٦]، وقد فصّلنا رأي الشهاب في هذا الفصل[١٣٧]، بما يُظهر بجلاءٍ، تأثر البغداديّ بآراء شيخه، وعلى الرغم من هذا النقل، فإنّه لم يشر إلى رأي الشهاب، بل ذكر الرأي وكأنّه من عنده، مع أن الشهاب يصرّح بأنّه لم يُسبق إليه[١٣٨].

وهناك مسائل أخرى أشار فيها إلى رأي الشهاب لم نذكرها لأن الرأي فيها ليس خاصّاً به بل سبقه إليه غيره من النحاة[١٣٩].

٢ ـ اثر الشهاب الخفاجيّ في الشهاب الالوسيّ:

يُعدّ كتابُ شهاب الدين محمود الألوسيّ البغدادي المتوفى سنة (١٢٧٠هـ) والموسوم بـ (روح المعاني) من أجلّ التفاسير في عصره؛ لأنه اعتمد على إيراد كثيرٍ من آراء المفسرين والمقارنة بينها للخروج بزبدة صافيةٍ، وقد نقل الألوسيُّ آراء الشهاب في

(١٣٤) سبقت الإشارة إليه في هذا الفصل: ٢٠٢ بلفظ (يزونا).

(١٣٥) سبقت الإشارة إليه في هذا الفصل: ٢٠٢.

(١٣٦) انظر الخفاجي: طراز المجالس: ١٨٩.

(١٣٧) انظر ص: ٢٠٢ ـ ٢٠٤ من هذا البحث.

(١٣٨) انظر الخفاجي: طراز المجالس: ١٨٩.

(١٣٩) انظر البغدادي: الخزانة ٣: ٤٦٧، ٩: ١٦٧، ٢٦٥.

أكثر من خمسين موضعاً من كتابه، وكان إذا ذكره ونقل رأيه يتنقل بين ثلاثة أحوال هي:

١ ـ موافقة الشهاب.

٢ ـ مخالفته.

٣ ـ عدم التعليق على رأيه.

ومما يدّل على تقديره للشهاب، أنّه كثيراً ما يقول في نقله: «مولانا الشهاب»[١٤٠]، وسوف أورد بعض المسائل التي تمثل كلّ حالةٍ مما تقدم:

موافقته الشهاب:

أ ـ مسالة تذكير (قريب):

وذلك في قوله تعالى: ﴿إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين﴾[١٤١]، فقد قال الألوسي: «وادّعى الشهاب إثبات بعض أهل اللغة كون المطر من معاني الرحمة، وقول ابن هشام في رسالته التي ألّفها في بيان وجه تذكير (قريب) المارّ عن قريب: إنا لا نجد أهل اللغة حيث يتكلمون على الرحمة يقولون: ومن معانيها المطر، فلو كانت موضوعة له، لذكروه، قصارى ما فيه، عدم الوجدان، وهو لا يستدعي عدم الوجود، ومما اشتُهر أنّ المثبت مقدّم على النافي، ومن حفظ حجّة على من لم يحفظ، والمقام ظاهرٌ في إرادة هذا المعنى»[١٤٢].

---

(١٤٠) انظر الألوسي، شهاب الدين محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الفكر، بيروت ١٩٧٨م، المجلد الثالث، الجزء السابع: ٢١، ١٢٢، ١٣٤. والمجلد الخامس، الجزء الثالث عشر: ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(١٤١) الأعراف: ٥٦.

(١٤٢) الألوسي: روح المعاني، المجلد الثالث، الجزء الثامن: ١٤٥.

وبالاطلاع على حاشية الشهاب تبيّن أنه يقول في تذكير قريب: «ولهم في تأويله وجوهٌ تبلغ خمسة عشر وجهاً»[143] ولم يورد منها غير سبعة أوجه[144]، مورداً الرأي الذي أشار إليه وأخذ به الألوسي فهو يقول مُعلقاً على رأي البيضاوي: «وفسّر الرحمة بالمطر كما أثبته بعضُ أهلِ اللغة، ولا يُلتفت إلى قول ابن هشام في بعض رسائله إنه لم يَثبتْ مجيء الرحمة بمعنى المطر»[145]. ويظهر أن الشهاب يوافق البيضاويّ في رأيه[146].

وقد أشار أستاذنا الدكتور عبدالفتاح الحموز إلى تفرّد الشهاب بالإشارة إلى وجود الوجه الخامس عشر في المسألة دون أن يذكره[147].

٤ - دلالة اللازم على المبالغة:

عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وقد مكروا مكرَهم وعند الله مكرهم وإن كان مكرهم لِتزول منه الجبال﴾[148] ذكر الألوسيّ ما نصّه: «وفي الحواشي الشهابيّة، أنّ (مكرهم) منصُوبٌ على أنّه مفعولٌ مطلق؛ لأنه لازمٌ فدلالته على المبالغة؛ لقوله تعالى الآتي: ﴿وإن كان مكرهم...﴾ لا لأنّ إضافة المصدر تفيد العموم أي: أظهروا كل مكر لهم أو لأنّ إضافته وأصله التنكير، لإفادة أنهم معروفون بذلك»[149].

وبالاطلاع على حاشية الشهاب تبيّن أنّ الألوسيّ ينقل حرفياً رأي الشهاب في هذه

---

(١٤٣) الخفاجي: الحاشية ٤: ١٧٥.

(١٤٤) المصدر السابق ٤: ١٧٥ _ ١٧٦.

(١٤٥) المصدر السابق ٤: ١٧٦.

(١٤٦) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٣٤٣.

(١٤٧) انظر ابن هشام الأنصاري: مسالة الحكمة في تذكير قريب، تحقيق، عبدالفتاح الحموز، دار عمار، عمان ١٩٨٥م: ١٩.

(١٤٨) إبراهيم: ٤٦.

(١٤٩) الألوسي: روح المعاني، المجلد الخامس، الجزء الثالث عشر: ٢٥٠.

المسألة[150]، ثم يتبناه.

٣ - استخدام (كافّة) لغير العاقل، غير منصوبٍ على الحالية:

فعندما علّق الألوسيّ على قوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافّةً للناس﴾[151] قال: «وفي الحواشي الخفاجية: قد صحّ أن عمر - رضي الله عنه - قال في كتابه لآل بني كاكلة: قَدْ جَعَلْتُ لآل بني كاكلة على كافّة بيت [مال][152] المسلمين لكلّ عامٍ مائتي مثقالٍ ذهباً إبريزاً[153]، وقاله عليٌّ - كرم الله تعالى وجهه - حين أمضاه، فقد استعمل هذان الإمامان (كافّة) في غير العقلاء، وغير منصوبٍ على الحاليّة»[154].

فهذا النّصُّ يدلُّ على تبني الألوسيّ رأي الشهاب الذي أورده في (شرح درّة الغوّاص)، حيث ختم كلامه بقوله: «والحاصل أنّهم روايةً ودرايةً، لم يُصيبوا فيما التزموه من تنكيره ونصبه، واختصاصه بالعقلاء»[155].

وقد فصّلنا المسألة في الفصل الأول من هذه الرسالة عند الكلام على استشهاد الشهاب بكلام الصحابة[156].

٤ - شذوذ زيادة الباء في فاعل فعل التعجب والفعل (كفى):

عند الكلام على قوله تعالى: ﴿أولمْ يَكْفِ بربّك أنّه على كل شيء

---

(١٥٠) انظر الخفاجي: الحاشية ٥: ٢٧٧.

(١٥١) سبأ: ٢٨.

(١٥٢) في روح المعاني: (بيت المسلمين) ولعل الصواب ما أثبتناه اعتماداً على حاشية الشهاب.

(١٥٣) انظر الخفاجي: شرح الدرة: ٧٠.

(١٥٤) الألوسي: روح المعاني، المجلد الثامن، الجزء الثاني والعشرون: ١٤٣.

(١٥٥) الخفاجي: شرح الدرة: ٧٢.

(١٥٦) انظر الفصل الأول من هذا البحث.

شهيد﴾[١٥٧]، قال الألوسيّ: «ربُّك فاعل (كفى) وزيادة الباء في فاعلها هو القول المشهور المرضيّ للنحاة، وتزاد في فاعل فعل التعجب أيضاً نحو: (أحسنْ بزيدٍ) فإنّ (أحْسَنَ) فعلٌ ماضٍ جيء به على صيغة الأمر، والباء زائدة و (زيدٌ) فاعل عند جماعةٍ من النّحويّين، ولا تكاد تُزاد في غيرهما وقوله[١٥٨]:

ألمْ يأتيكَ والأنباءُ تنمي   بما لاقتْ لبونُ بني زِيادِ

شاذٌّ قبيحٌ على ما قاله الشهاب»[١٥٩] وسياق الكلام يدلّ على أنّه يقرُّ رأي الشهاب، لأنّه يجعل زيادة الباء هنا قولاً مشهوراً مرضيّاً عند النّحاة دون أنْ يردّ ما قاله الشهاب.

ويمكن الإشارة هنا إلى عدم اختصاص هذا الرأي بالشهاب فقد سبقه إليه غيره كابن هشام الأنصاريّ الذي يجعل الآية والبيت اللذين أوردهما الشهاب من شواهد زيادة الباء[١٦٠].

- كَسْر همزة (إنّ):

أورد الألوسيّ هذه المسألة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿فانظر كيف كان عاقبةُ مكرهم أنّا دمّرناهم وقومَهم أجمعين﴾[١٦١] حيث قال: «وقرأ الأكثر: (إنّا) بكسر الهمزة، و (كيف) خبر كان و (عاقبة) اسمها وجملة: (إنّا دمّرناهم) استئناف لتفسير العاقبة، وجُوّز أن تكون خبر مبتدأ محذوف، قال الخفاجيّ: الظاهر أنّه الشأن أو ضميره، لا شيءٌ آخر ممّا يحتاج للعائد، ليُعترض عليه بعدم العائد، ولا يردُ عليه أنّ

---

(١٥٧) فصلت: ٥٣.

(١٥٨) البيت لقيس بن زهير، انظر ابن هشام: المغني: ١٤٦، ٥٠٦.

(١٥٩) الألوسي: روح المعاني، المجلد التاسع، الجزء الخامس والعشرون: ٦.

(١٦٠) انظر ابن هشام: المغني: ١٤٤ ـ ١٤٦، ٥٠٦.

(١٦١) النمل: ٥١.

ضمير الشأن المرفوع، منع كثيرٌ من النّحويين حذفه، فإنّه غير مسلّم به، ويجوز أن تكون (كان) تامّة، و (كيف) حالٌ كما تقدّم، ولم يجوّز الجمهور كونها ناقصةً، والخبر جملة (أنّا دمّرناهم) لعدم الرابط.

وتظهر في هذه المسألة موافقة الألوسي للشهاب الخفاجيّ حيث ذكر جواز كون جملة (إنّا دمّرناهم) خبر مبتدأ محذوف، ثمّ ذكر رأي الخفاجيّ بعد ذلك مباشرةً، فهو جعل رأيه أحد الآراء الجائزة في هذه المسألة، وقد سُبق الشهاب إلى هذا الرأي، فقد عدّه العُكبريّ أحد الآراء[١٦٢].

٢- جواز إبدال المجموع من المجموع دون إعادة العامل:

أورد الألوسيُّ هذه المسألة عند الكلام على الآية الكريمة: ﴿وَلَوْلا أنْ يكونَ الناسُ أمّةً واحدةً لجَعلنا لمن يكْفر بالرحمن لبيوتهم سُقُفاً مِنْ فضّةٍ ومعارجَ عَلَيْها يظهرون﴾[١٦٣].

قال الألوسيّ: "و (لبيوتهم) بدلُ اشتمال من قوله تعالى: ﴿لمن يكفر﴾ واللام فيهما للاختصاص، أوهما متعلقان بالفعل لا على البدلية ولام (لمن) صلة الفعل، لتعدّيه باللام، فهو بمنزلة المفعول به، ولام (لبيوتهم) للتّعليل، فهو بمنزلة المفعول له، ويجوز أن تكون الأولى للملك، والثانية للاختصاص، كما في قولك: وهبتُ الحبل لزيدٍ لدابّته.

وإليه ذهب ابن عطية[١٦٤]، ولا يجوز على تقدير اختلاف اللامين معنى البدليّة، إذ يقتضى إعادة العامل في البدل، الاتحاد في المعنى، وإلى هذا ذهب أبو حيّان[١٦٥]، وقال

---

(١٦٢) انظر العكبري: التبيان ٢: ١٠١٠.

(١٦٣) الزخرف: ٣٣.

(١٦٤) انظر ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١٤: ٢٥٥.

(١٦٥) انظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط ٨: ١٣.

الخفاجي[١٦٦]: «لا مانع من أن يُبدل المجموع من المجموع بدون اعتبار إعادة»[١٦٧].

وذكر العُكبريُّ أنّ قوله تعالى: ﴿لبيوتهم﴾[١٦٨]، بدلٌ بإعادة الجارّ والمعنى لبيوت من كفر[١٦٩]. ويجيز الفرّاء في هذه المسالة كون اللام بدلاً كما يجيز كونها بمعنى (على) والتقدير: لجعلنا لهم على بيوتهم[١٧٠]، والأيسر ما ذهب إليه الشهاب.

٧ - عدم التفريق بين (إذا) و (إذا ما).

عند الكلام على الآية الكريمة: ﴿وهو على جمعهم إذا يشاءُ قدير﴾[١٧١] قال الألوسيّ ما نصُّه: «(إذا)متعلقة بما قبلها لا بـ (قدير)؛ لأنّ المقيّد بالمشيئة، جمعه تعالى لا قدرته سبحانه، وهي كما تدخل على الماضي تدخل على المضارع ومنه قوله[١٧٢]:

وإذا ما أشاءُ أبْعثُ مِنها   آخرَ الليلِ ناشِطاً مَذعُورا

وقول صاحب الكشف: لقائلٍ أن يُفرّق بين: (إذا وإذا ما)[١٧٣] الظّاهر أنّه ليس في محلّه، وقد نصّ الخفاجيّ على عدم الفرق[١٧٤]، وجعل القول به توهُّماً، وكذا نصّ

---

(١٦٦) انظر الخفاجي: الحاشية ٧: ٤٤١.

(١٦٧) الألوسي: روح المعاني، المجلد التاسع، الجزءُ الخامس والعشرون: ٧٩.

(١٦٨) الزخرف: ٣٣.

(١٦٩) انظر العكبري: التبيان ٢: ١١٣٩.

(١٧٠) انظر الفراء: معاني القرآن ٣: ٣١.

(١٧١) الشورى: ٢٩.

(١٧٢) البيت لكعب بن زهير وقد ورد في كتاب سيبويه ٣: ٦٢ وفي خزانة الأدب ٧: ٢٢ برواية مخالفة على النحو التالي:

وإذا ما تَشاءُ تَبْعثُ منها   مغرب الشمس ناشطاً مذْعورا

(١٧٣) راجعت ما قاله صاحب الكشف في هذا الموضع، فلم أجد ما ذكره الألوسي انظر مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات ٢: ٢٥٠.

(١٧٤) انظر الخفاجي: الحاشية ٧: ٤٢٢.

على أنها تدخلُ على الفعلين، ظرفيةً كانت أو شرطيةً»(١٧٥).

والذي يظهر في هذه المسألة أنّ الألوسيّ قد أخذ برأي الخفاجيّ وجعله معتمده، ويقوي رأي الشهاب أنّ (ما) الزائدة يستوي بقاؤها وحذفها.

- مخالفته الشهاب:

وبعد إيراد هذه المسائل التي تُظهر موافقة الألوسيّ للشهاب الخفاجي، فلا بدّ من إيراد بعض المسائل التي خالفه فيها والمسائل التي أورد فيها رأيه دون ترجيح أو رفض.

ومخالفة الألوسي للشهاب الخفاجي تنحصر في مسائل قليلة أورد منها ما يأتي:

- مجيء (قَعَد) بمعنى (صار) في قوله تعالى: ﴿فتقعد مذموماً مخذولاً﴾(١٧٦).

فقد قال الألوسيّ عند الكلام على هذه الآية: «بالنصب على النهي، والقعود، قيل: بمعنى المكث، كما تقول: هو قاعدٌ في أسوأ حالٍ، أي: ماكثٌ ومُقيم، سواء كان قائماً أم جالساً، وقيل: بمعنى العجز، والعرب تقول: ما أقعَدَكَ عن المكارم! أي: ما أعجزكَ عنها! وقيل: بمعنى الصّيرورة من قولهم: (شَحَذَ الشّفْرةَ حَتّى قَعَدَتْ كأنّها حَرْبَة) أي: صارت.

وتعقّب هذا أبو حيّان، بأنّ مجيء (قَعَدَ) بمعنى (صار) مقصورٌ عند الأصحاب على هذا المثل، ولا يطّرد(١٧٧)، وقال بعضهم: إن اطّرد، فإنّما يطّرد في مثل الموضع الذي استعملته العربُ فيه أوّلاً، يعني القول المذكور، فلا يُقال: قَعد كاتباً، بمعنى (صار) بل قعد كأنّه سلطانٌ؛ لكونه مثل: قَعَدَت كأنّها حربةٌ.

ولعلّ من فسّر القعود هنا بمعنى الصيرورة، ذهب مذهب الفرّاء؛ فإنه كما قال أبو

---

(١٧٥) الألوسي: روح المعاني، المجلد التاسع، الجزء الخامس والعشرون: ٤٠.

(١٧٦) الإسراء: ٢٢.

(١٧٧) انظر أبو حيان: البحر المحيط ٦: ١٧.

حيّان، وغيره، يقول باطّراد ذلك[١٧٨]، وجعل منه قول الراجز المذكور في البحر[١٧٩] والحواشي الشهابية[١٨٠]، ولا حجّة فيه»[١٨١].

والرجز الذي أشار إليه الألوسي هنا قول أبي النجم العجلي[١٨٢]:

لا يُقنعُ الجاريــةَ الخضــابُ   ولا الوشَاحانِ ولا الجلبابُ

من دون أنْ تلتقيَ الأركابُ   ويَقْعُــدَ الأيْرُ لَــهُ لُـعابُ

ويصحُّ في هذه المسألـة ما ذهب إليه الألوسيّ تبـعاً لغيـره كأبي حيـان من وجوب الاقتصـار على مثل الموضع الذي استعملـته العربُ، وهو عندما يُخالف الشـهاب، إنّما يخالف اختـياراً من اختياراته، وليس رأياً خـاصّاً به؛ فقد ذهب الزمخشـري إلى (تقعد) بمعنى (تصير)[١٨٣]. كما يصحّ فيهـا ما ذهب إليه الشّهابُ تبعاً لغيـره كالزمخشريّ؛ لأنّ للشعر خصوصيّةً جعلت النّحاة يتسمحون في قواعدهم، إذا تصادمت مع نصّ شعريّ، ولأنّ الرجز الوارد هنا، ليس فيه معنى الإقامة أو المكث الذي تحمله كلمة (قعد).

- التأكيد بالضمير:

فعند الكلام على قوله تعالى: ﴿أفبـالباطل يؤمنون وبنعمة الله هم يكفرون﴾[١٨٤]. قال الألوسيّ: «أمّا التـأكيـد في الأوّل، فـلأنّ الفـاء تسـتدعـي معطوفـاً عليـه تقـديره:

---

(١٧٨) أغفل الفراء في معاني القرآن الآية المذكورة، ولعل رأيه هذا في كتاب آخر من كتبه.

(١٧٩) انظر أبو حيان: البحر المحيط ٦: ٢٢.

(١٨٠) انظر الخفاجي: الحاشية ٦: ٢١.

(١٨١) الألوسي: روح المعاني، المجلد الخامس، الجزء الخامس عشر: ٥٣.

(١٨٢) انظر البغدادي: الخزانة ٥: ١٣١.

(١٨٣) انظر الزمخشري: الكشاف ٢: ٤٤٤.

(١٨٤) النحل: ٧٢.

(أيكفرون بـالحقّ ويؤمنون بالباطل)، والكفـر بالحقّ مستـلزمٌ للإيمان بالباطل، فـقد تكرّر الإيمان بالباطل، والتكرير يفيـد التأكيد، وأمّا التأكيد في الثـاني فمن بناء (يكفرون) على (هم) المفيد لتقوّي الحكم»(١٨٥).

وبعد ذلك قام الألوسيّ بربط هذه الآية مع آيةٍ أخـرى في سورة العنكبوت بقوله: «بقي أنّه وقع في العنكبوت: ﴿أفباطل يؤمنون وبنعمة الله يكفرون﴾(١٨٦)، بدون ضمير، ووقع هنا ما سـمعت بالضمـير، وبينّ الخفـاجيُّ سرّ ذلك، بأنّه لما سـبق في هذه السورة قوله تعالى: ﴿أفبنعمة الله يجحدون﴾(١٨٧)، أي: (يكفرون) كما مـرّ، فلو ذكر ما نحن فيه بدون الضـمير لكانت الآية تكراراً بحسب الـظاهر، فأتى بالضمير الدّال عـلى المبالغة والتأكيـد ليكون ترقياً في الذمّ بعيداً عن اللّغويّة(١٨٨)، ثم قـال: وقيل: إنّه أُجـري على عادة العباد إذا أخبروا عن أحدٍ بمنكرٍ يجدون مـوجدةً، فيخبروا عن حاله الأخرى بكلامٍ آكد من الأول، ولا يخفى أنّ هذا إنّما ينفع إذا سئل: لم قيل: (أفبالباطل يؤمنون) بدون ضمير»(١٨٩).

ويُلاحَظ أنّ الألوسيّ قد أورد رأي الشهاب الخفاجيّ في المسألة ثم اعترضه بقوله: «ولا يخفى أنّ هذا إنّما ينفع إذا قيل...»(١٩٠).

واعتراضُه غيرُ موفّقٍ لأن الشهاب قد فسّر وجود الضمير بأنّه تأكيدٌ للآية السابقة، تنزيهاً للقرآن الكريم عن اللغو أو الزيادة.

---

(١٨٥) الألوسي: روح المعاني، المجلد الخامس، الجزء الرابع عشر: ١٩١.

(١٨٦) العنكبوت: ٦٧.

(١٨٧) النحل: ٧١.

(١٨٨) انظر الخفاجي: الحاشية ٥: ٣٥٣.

(١٨٩) الألوسي: روح المعاني، المجلد الخامس، الجزء الرابع عشر: ١٩٢.

(١٩٠) المصدر السابق: ١٩٢.

- عدم التعليق على رأيه:

إنّ أكثر آراء الشهاب التي أشار إليها الألوسيّ تكاد تقع تحت هذا الباب، ولما كانت هذه الآراء كثيرة[١٩١]، فقد اكتفيت منها بخمسة آراء.

١ - عودُ الضمير على ما يناسبُ المعنى:

ذكر الألوسيّ هذه المسألة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ولله يَسجدُ من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً وظلالُهم بالغُدوّ والآصال﴾[١٩٢]. فقد فسّرها بقوله: «وتنقاد له - تعالى - ظلال من له ذلك منهم، وهم الإنس فقط، أو ما يعُمُّهم وكلّ كثيف، وفي الحواشي الشهابيّة[١٩٣]: ينبغي أن يرجع الضمير لـ (من في الأرض)؛ لأنّ من في السماء لا ظلّ له، إلاّ أن يُحمل على التغليب أو التجوّز»[١٩٤].

فالألوسيّ يورد رأي الشهاب دون أن يعلق عليه، بما يُظهر موافقته أو معارضته.

٢ - عطف الجملة على الجملة:

أورد الألوسيّ رأي الشهاب في هذه المسألة دون تعليق، وذلك عند تفسيره قوله تعالى: ﴿فاستجبنا له ووَهَبنا له يحيى وأصلحنا له زَوجه، إنّهم كانوا يُسارعون في الخيرات..﴾[١٩٥]، جاعلاً محور الحديث جملة (وأصلحنا). فبدأ حديثه بقوله: «قال الخفاجيّ: ويجوز عطفها على (وهبنا)، وحينئذٍ يظهر عطفه بالواو؛ لأنّه لما فيه من

---

(١٩١) المصدر السابق، المجلد السادس، الجزء السادس عشر: ٧٧، والمجلد السادس، الجزء السابع عشر: ٢٣، ٨٧.

(١٩٢) الرعد: ١٥.

(١٩٣) انظر الخفاجي: الحاشية ٥: ٢٣٠.

(١٩٤) الألوسي: روح المعاني، المجلد الخامس، الجزء الثالث عشر: ١٢٦.

(١٩٥) الأنبياء: ٩٠.

الزّيادة على المطلوب، لا يُعطف بالفاء التفصيلية[196]، وعلى الثاني، العطف على (وَهَبنا)، وقدّم هبة يحيى على إصلاح الزّوج للولادة، لأنّها المطلوب الأعظم، والواو لا تقتضي ترتيباً، فلا حاجة لما قيل: المراد بالهبة إرادتها»[197].

فالألوسيّ يكتفي بعرض رأي الشهاب دون أن يظهر موافقةً أو معارضةً لما عرض.

٣- وقوع الجملة الماضويّة حالاً بتقدير (قد):

أورد الألوسيّ رأي الشهاب هنا عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ولكن متّعتهم وآباءهم حتّى نسوا الذكر وكانوا قوماً بورا﴾[198]. فقد قال في جملة (وكانوا): «والجملة اعتراضٌ تذييليٌّ مقرِّرٌ لمضمون ما قبله، على ما قاله أبو السّعود[199]، وقال الخفاجي[200]: هي حالٌ بتقدير (قد)، أو معطوفةٌ على مقدّر، أي: كفروا وكانوا، أو على ما قبلها»[201].

فقد أورد الألوسيّ رأي الشهاب، ولم يعلق عليه بشيءٍ يظهر الترجيح أو غيره.

٤- تقديم المعمول على العامل مع وجود الفاء العاطفة:

عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ومن آناء الليل فسبّح وأطراف النّهار لعلّك ترضى﴾[202]. قال الألوسيّ: «وقوله سبحانه ـ (فسبّح) عطفٌ عليه ـ أي على آناء ـ أي

---

(196) انظر الخفاجي: الحاشية ٦: ٢٧١.

(197) الألوسي: روح المعاني، المجلد السادس، الجزء السابع عشر: ٨٧.

(198) الفرقان: ١٨.

(199) انظر أبو السعود، محمد بن محمد العمادي: تفسير أبي السعود ٦: ٢٠٩.

(٢٠٠) انظر الخفاجي: الحاشية ٦: ٤١٣.

(٢٠١) الألوسي: روح المعاني، المجلد السادس، الجزء الثامن عشر: ٢٥٠ ـ ٢٥١.

(٢٠٢) طه: ١٣٠.

قم بعض آناء الليل فسبّح، وهو كما ترى، وقيل: منصوب بـ (سبّح) على نسق: «وإيّاي فارهبون»[٢٠٣]. والفاء على الأوّل عاطفةٌ وعلى الثاني مفسّرة، وقيل: إنّه معمول (فسبّح)، والفاء زائدة، فائدتها الدّلالة على لزوم ما بعدها لما قبلها.

وذكر الخفاجي[٢٠٤] أنّه معمولٌ لما ذكر من غير حاجة لدعوى زيادة الفاء؛ لأنّها لا تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها»[٢٠٥].

وفي هذه المسألة أيضاً يقتصر دور الألوسيّ على إيراد رأي الشهاب دون إشارة إلى الموافقة أو المعارضة.

وليس هذا الرأي خاصّاً بالشهاب، فهذا العُكبري يقول عند الكلام على هذه الآية: «ومن آناء الليل)، هو في موضع نصب بـ (سبّح) الثانية»[٢٠٦] ومضمون ذلك أن المعمول، تقدّم على العامل على الرغم من وجود الفاء.

- الصرفُ وعدمه في (اشياء) و (اسماء):

عند الكلام على قوله تعالى: ﴿لا تسألوا عن أشياءَ إنْ تُبدَ لكم تسؤكم﴾[٢٠٧]. أورد الألوسيّ جملة من الآراء، ثم أورد رأي الشهاب الوارد في الحاشية في خمسة أبيات من النظم، حيث قال الألوسيّ: وللشهاب عليه الرحمة[٢٠٨]:

أشياءُ لَفْعَاءُ في وَزْنٍ وقدْ قَلبوا ... لاماً لها وهي قَبْلَ القَلْبِ شَيْئاءُ

---

(٢٠٣) البقرة: ٤٠.

(٢٠٤) انظر الخفاجي: الحاشية ٦: ٢٣٤.

(٢٠٥) الألوسي: روح المعاني، المجلد السادس، الجزء السادس عشر: ٢٨١.

(٢٠٦) العكبري: التبيان ٢: ٩٠٨.

(٢٠٧) المائدة: ١٠١.

(٢٠٨) انظر الخفاجي: الحاشية ٣: ٢٨٨.

وقيل: أفعالُ لـم تُصرَفْ بِلا سَبَبِ ... مِنهم وَهـــذا لوجْهِ الرّدّ إيماءُ

أو أشيئاءُ وَحَذْفُ الـلام مِنْ ثِقَلٍ ... وشَيّءٌ أصْلُ شَيْءٍ وهـي آراءُ

وأصْلُ أسْماءَ أسْمـــاوٌ كَمثلِ كَسَا ... فاصْرِفْه حَتْماً ولا تغررْكَ أسْماءُ

واحْفَظْ وقلْ للذي يَنسى العُلا سَفَهاً ... حَفظْتَ شَيْئاً وغابت عنك أشياءُ

وظاهر صنيعه كغيره يشير إلى اختيار مذهب الخليل وسيبويه[٢٠٩]»[٢١٠].

فهو يقتصر على الإشارة إلى مُعتَمَد الشهاب في هذه المسألة، دون أن يُظهر موافقته أو معارضته، ولم أعثر على هذه الأبيات في كتب الشهاب التي اطلعت عليها.

وقد لخص العكبريّ الآراء التي تحتملها هذه المسألة، عند الكلام على الآية المذكورة[٢١١]، فبدأ برأي الخليل وسيبويه الذي أشار إليه الألوسيّ على أنّه مُستند الشهاب، مشيراً إلى أن أصلها (شيئاء) بهمزتين بينهما ألف، ولما كانت الهمزة الثانية للتأنيث، فقد منعت الكلمة من الصرف[٢١٢]. وعلق العكبريّ على رأي الخليل وسيبويه بقوله: «وهذا قولٌ صحيحٌ لا يردُ عليه إشكالٌ»[٢١٣].

وقد أغفلتُ ذكر الصّبان (محمد بن علي) فيمن ذكرت من النحويين الذين تأثروا بالشهاب؛ لأنه لم يشر إلى رأي الشهاب إلا مرة واحدة[٢١٤] في حاشيته على شرح الأشموني.

---

(٢٠٩) انظر سيبويه: الكتاب ٣: ٥٦٤.

(٢١٠) الألوسي: روح المعاني، المجلد الثالث، الجزء السابع: ٣٩.

(٢١١) هي قوله تعالى: ﴿لا تسألوا عن أشياءَ إن تُبْدَ لكم تسؤكم﴾. المائدة: ١٠١.

(٢١٢) انظر العكبري: التبيان ١: ٤٦٣.

(٢١٣) المصدر السابق ١: ٤٦٣.

(٢١٤) انظر محمد بن علي الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ٢: ٣١.

ثالثاً: الشهاب والمحدثون

لقد كان للآراء النحوية المبثوثة في أثناء كتب الشهاب الخفاجي، صداها عند نفر من المحدثين، فتناولوها وأوردوها في كتبهم، مؤيدين حيناً، ومعارضين حيناً آخر، لما ذهب اليه الشهاب، وقد يوردون رأيه دون تعليق في بعض المسائل، على نحو ما نجده عند أستاذنا عبدالفتاح الحموز، الذي يعد أكثر المحدثين إشارة لآراء الشهاب ـ فيما علم ـ، وأعرضت في ذلك عن ذكر الباحث عبدالوهاب الصابوني الذي أشار إلى رأي الشهاب مرة واحدة(٢١٥).

وقد اخترت أربعة من الباحثين هم:

- عباس حسن.
- محمد الخضر حسين.
- يوهان فك.
- عبدالفتاح الحموز.

عباس حسن:

لقد نقل عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) أربعة من الآراء النحوية الواردة في كتب الشهاب، أوردها فيما يأتي:

١- تعدد المفعول لأجله:

فعند الكلام على أحكام المفعول لأجله قال: «ومنها أنه لا يتعدد سواء أكان منصوباً أو مجروراً، فيجب الاقتصار على واحدٍ، للعامل الواحد، ولا مانع من العطف

(٢١٥) انظر عبدالوهاب الصابوني: اللباب في النحو، دار الشرق العربي، بيروت: ٤١٧.

عليه، أو البدل منه، لهذا قالوا في الآية الكريمة: ﴿ولا تمسكوهنّ ضراراً لتعتدوا﴾[٢١٦]: «إنّ كلمة (ضراراً) مفعول لأجله، والجار والمجرور (لتعتدوا) متعلّقان بها، ولا يصلح أن يكون التعلّق في الآية بالفعل، إلا عند إعراب (ضراراً) حالاً مؤولة بمعنى (مضارين)»[٢١٧].

وبعد هذا العرض علق في الهامش قائلاً: «وليس هذا الكلام بمسلّم، لأنّ بعض النحاة أجاز تعدّد المفعول لأجله، كالشهاب الخفاجي[٢١٨] تبعاً لغيره من النحاة، وجعل من شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت[٢١٩]﴾»[٢٢٠].

وأشار الشهاب في بحثه لهذه المسألة إلى تفرّد ابن الصائغ بذكر هذا الرأي، وقد سبقتْ بتفصيلها في الفصل الأول من هذه الرسالة[٢٢١].

ويظهر في تعليق عباس حسن على رأي الشهاب، أنه يجيز ما أجاز الشهاب تبعاً لابن الصائغ من جواز تعدد المفعول لأجله.

٤- جواز التكرار العددي في الحال الجامدة:

فقد ذكر من مواضع الحال الجامدة، الحال الدالة على الترتيب، مثل: ادخلوا الغرفة

---

(٢١٦) البقرة: ٢٣١.

(٢١٧) عباس حسن: النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ط٤، دار المعارف بمصر ٢: ٢٤١.

(٢١٨) انظر الخفاجي: الحاشية ١: ٤٠١.

(٢١٩) البقرة: ١٩.

(٢٢٠) عباس حسن: النحو الوافي ٢: ٢٤١.

(٢٢١) انظر الفصل الأول من هذا البحث ص: ٤٨.

واحداً واحداً، أو اثنين اثنين، أو ثلاثاً ثلاثاً، والمعنى: ادخلوها مترتبين[٢٢٢]، ثم علق في الهامش رقم (١) من الصفحة ذاتها قائلاً: «يكثر اليوم أمثال هذه الأساليب المشتملة على التكرار العددي المفيد للترتيب، وقد منعَها بعض النحاة، تبعا للحريري في كتابه (درة الغواص) حيث صرح بأنه لا يجوز: (جاءوا واحداً واحداً ولا اثنين اثنين) لأن العرب في رأيه عدلوا عن ذلك إلى أحاد ومثنى وأخواتهما، وهجروا المعدول عنه[٢٢٣].

وقد تعقَّبه الشهاب الخفاجيّ، وعلق على ذلك الرأي، مثبتاً بالأدلة والشواهد ابتعاده عن الصواب، وأن رأي الحريري هو الخطأ الذي لا سند يؤيده[٢٢٤]، وأن ذلك التكرير كثير في كلام العرب فهو قياسي»[٢٢٥].

ويُظهر عباس حسن في هذه المسألة تأييده الصريح، لما ذهب إليه الشهاب الخفاجي حيث يختم كلامه بقوله: «مما سبق، يتبين أنه لا داعي لمنع تلك الأساليب، ولا للجدل حول قياسيتها»[٢٢٦].

- ما يُستثنى من المطابقة بين النعت ومنعوته:

نقل عباس حسن[٢٢٧] عن البيضاوي[٢٢٨] في الآية الكريمة: ﴿لهم فيها أزواج مطهرة﴾[٢٢٩] قوله: «مطهرة، وقرىء، (مطهرات)[٢٣٠] وهما لغتان فصيحتان، ويقال:

---

(٢٢٢) انظر عباس حسن: النحو الوافي ٢: ٣٧٠.

(٢٢٣) انظر الحريري: درة الغواص: ٩١ _ ٩٢.

(٢٢٤) انظر الخفاجي: شرح الدرة: ١٩١ _ ١٩٢.

(٢٢٥) عباس حسن: النحو الوافي ٢: ٣٧٠.

(٢٢٦) عباس حسن: النحو الوافي ٢: ٣٧٠.

(٢٢٧) المرجع السابق ٣: ٤٤٨.

(٢٢٨) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٤٢ _ ٤٣.

(٢٢٩) البقرة: ٢٥.

(٢٣٠) هي قراءة زيد بن علي، انظر الزمخشري: الكشاف ١: ٢٦٢.

النساء فَعَلَتْ وفَعَلْنَ، وهنّ فاعلةٌ وفواعل، قال الشاعر[٢٣١]:

وإذا العذراى بالدُّخان تلفّعتْ   واستعجَلت نَصْب القدور فملّتِ

وتعليقاً على هذا جاء في حاشية الشهاب على البيضاوي ما نصه: «قوله: هما لغتان فصيحتان، يعني أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير العائد إليه مع الفعل، يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً، ومجموعاً مؤنثاً، فنقول: النساء فَعَلَتْ والنساء فَعَلْنَ، ونساء قانتاتٌ، ونساء قانتة»[٢٣٢].

ونقل عباس حسن هذه المسألة أيضاً، عندما تكلم على جواز عدم المطابقة بين الضمير ومرجعه[٢٣٣]، ويظهر فيها أنه يؤيد ما ذهب إليه الشهاب.

- تعريف العدد بـ (أل):

يرى عباس حسن أن الأفضل في تعريف العدد المضاف، إدخال (أل) التعريف على المضاف إليه وحده، مثل: عندي ثلاثة الأقلام، وأربع الصحف، ومائة الورقة، وألفُ القرش، حيث يكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه[٢٣٤].

ثم يعلق في هاشم الصفحة ذاتها: «ويقول الشهاب الخفاجي في حاشيته على درة الغواص[٢٣٥]: إن ابن عصفور[٢٣٦] قال: هو جائز على قبحه»[٢٣٧].

---

(٢٣١) البيت لسلمان بن ربيعة الضبي، كما ذكر عباس حسن، مع أنّي راجعت ديوان الحماسة للمرزوقي الذي أحال إليه فلم أجدْه، وروايته عند البيضاوي (تقنّعت).

(٢٣٢) الخفاجي: الحاشية ٢: ٧٥.

(٢٣٣) انظر عباس حسن: النحو الوافي ١: ٢٦٤. الهامش رقم ٢.

(٢٣٤) انظر عباس حسن: النحو الوافي ١: ٣٤٨.

(٢٣٥) انظر الخفاجي: شرح الدرة: ١٣٥.

(٢٣٦) انظر ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، القاهرة، ١٩٧١م ٢: ٣٧.

(٢٣٧) عباس حسن: النحو الوافي ١: ٣٤٨.

ويختتم عباس حسن كلامه بما يظهر جواز المسألة فيقول: «والذي يرفضونه يتأولون النصـوص الواردة به بتكلف ظاهر لا داعي له»[٢٣٨] والصحيح ما ذهب إليه الشهاب وتابعه فيه عباس حسن، لأنه أيسر من غيره.

محمد الخضر حسين:

أورد محمد الخضر حسين أربعة من آراء الشهاب، ثم عارضها، وذلك في كتابه (القياس في اللغة العربية) وفيما يأتي تفصيل ذلك:

١ - خروج (كافة) عن الحالية:

فعندما تكلم على القياس في مواقع الإعراب قال: «ومما يجري على هذا الأصل قولهم: إنّ (كافةً وقاطبةً وطراً) لا تخرج عن الحالية وعدَّ ابن هشام في أوهام الزمخشري تخريجه لقوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافةً للناس بشيراً ونذيراً﴾[٢٣٩] على أن (كافة) نعت لمصدر محذوف والتقدير: رسالة كافةً، ومن نازعوا في اختصاصها بالحالية يقفون موقف المدّعي المطالِب بالدليل، وقد استشهدوا على ما ذهبوا إليه بمثل قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - «قد جعلت لآل بني كاهلة على كافة بيت مال المسلمين، لكلّ عام مائتي مثقالٍ ذهباً»[٢٤٠].

وحاول الشهاب الخفاجي هدم هذا الأصل المقرر في الصدر فقال في شرح الدرة: فإن (كافة) ورد عن العرب بمعنى جميع»[٢٤١] ثم فصل رأي الشهاب الذي سبق بيانه في موضع آخر من هذه الرسالة[٢٤٢].

---

(٢٣٨) المرجع السابق ١: ٣٤٨.

(٢٣٩) سبأ: ٢٨.

(٢٤٠) الخفاجي: شرح الدرة: ٧٠.

(٢٤١) محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية: ٩٠ - ٩١.

(٢٤٢) انظر ص: ٧٦ من هذا البحث.

وعارض رأي الشهاب قائلاً: «وهذا الرأي لا يؤخذ به على الاطلاق، ولا يستضاء به في كل حال، فإنه لا يطابق ما قاله أساتيذ العربية من أن معرفة الوضع غير كافية، ما لم ينضم إليها العلم بحال الاستعمال»[٢٤٣]، وهو بذلك يرد على الشهاب، الذي يؤكد أن اقتصارنا على ما تكلمت به العرب العاربة والمستعربة، يؤدي إلى تحجير الواسع[٢٤٤].

ثم يزيد على ما تقدم قوله: «ولو اقتدينا بالشهاب في إباحته وسرنا على أثر مقالته المطلقة العنان، لعمدنا إلى مثل (قط وقبل وعند ومع) وأخرجناها عن الظرفية إلى نحو الابتداء أو الفاعلية ولا أحسبه يرضى للغة هذه الفوضى فيفصم نظامها، وهو يريد توسيع نطاقها»[٢٤٥].

ولما سبق الكلام على هذه المسألة، في موضع آخر من هذا البحث، فإننا لن نعيد تفصيلها ثانية، ويهمنا هنا الإشارة إلى معارضة الأستاذ محمد الخضر حسين، ما ذهب إليه الشهاب.

ورأي الشهاب هنا يحتاج إلى أدلّة قوية من كلام العرب المعتمد في الاحتجاج، أو من القرآن الكريم، ولو توفّر مثل هذه الأدلة، لذكرها تأييداً لرأيه.

٦ - الاحتجاج بشعر ابي تمام والمتنبي:

عندما تكلم الأستاذ محمد الخضر حسين على هذا الأمر، أشار إلى احتجاج متأخري النحاة بشعر أبي تمام والمتنبي ثم قال: «وجرى على هذا المذهب الشهاب الخفاجي، فقال في شرح الدرة: أجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه[٢٤٦]، وضعف هذا

---

(٢٤٣) محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية: ٩٠ ـ ٩١.

(٢٤٤) انظر الخفاجي: شرح الدرة: ٧٠.

(٢٤٥) محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية: ٩٢.

(٢٤٦) الخفاجي: شرح الدرة: ١٩٢ والنص في الأصل: (مع أن المتنبي أيضاً يُجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه).

المذهب من ناحية أن الرواية تعتمد على الضبط والعدالة، أما الثقة بصحة الكلام أو فصاحته فمدارها على من يتكلم بالعربية، بمقتضى النشأة والفطرة وكيف يحتج بأقوال هؤلاء المولّدين، وقد وقعوا في أغلاطٍ كثيرة، لا يستطيع أحد تخريجها على وجه مقبول»[٢٤٧].

فموقف الباحث الأستاذ محمد الخضر، معارض لما قاله الشهاب، ويتفرّع على هذا مسألة الاحتجاج بما ينطق به علماء العربية، فقد سبق للشهاب أن جعل من كلام الزمخشري، أحد الأدلة على جواز استخدام (كافة) مضافاً، وخروج هذه اللفظة على الحالية، وهو ما رفضه الباحث بقوله: «ويؤكد لك عدم صحة الاحتجاج بما ينطق به علماء العربية، أن صاحب القاموس، صرح بأن كلمة (بعض) لا تدخلها اللام[٢٤٨] وهو يعلم - كما نقل بعد هذا الحكم - أن سيبويه والأخفش قد استعملاها في كتابيهما، فالحق أن لا حجة فيما يلفظ به رواة الشعر، أو علماء العربية، إلا أن تذكره على وجه الاستئناس، وأنت ما ليءٌ يدك بما هو حجة، أو منتظر لأن تظفر الحجة»[٢٤٩].

وبناء على ما تقدم، فإن الأستاذ محمد الخضر حسين، يأخذ على الشهاب تساهله فيما يصدر من الأحكام النحوية، وهو في ذلك محقٌّ، لأنَّ ما يقول به الشهاب من جواز الاحتجاج بكلام المولدين، يجر النحو والنحاة إلى فوضى، تختلط فيها الأمور، فتصبح بحاجة إلى إعادة النظر في كل ما أصّله النحاة من قواعد، وعند ذلك يصبح الممنوع مباحاً، ولا يعود في الإمكان التمييز بين فصيح الكلام وغيره، والرأي الذي

---

(٢٤٧) محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية: ٣٦.

(٢٤٨) انظر الفيروز ابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ودار الجيل، بيروت ٢: ٣٣٦.

(٢٤٩) محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية: ٣٧.

نسبه الباحث إلى الشهاب، سبقه إليه الزمخشري في الكشاف(٢٥٠) عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وإذا أظلم عليهم قاموا﴾(٢٥١) حيث احتج بشعر أبي تمام جاعلاً ما يقوله بمنزلة ما يرويه، مع أنّ المتنبي وأبا تمام محدثان لا يحتج بشعرهما.

- يوهان فك:

لقد تطرّق الباحث الأستاذ (يوهان فك)، إلى طائفة من آراء الشهاب، وذلك في كتابه (العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب)، وعلى الرغم من قلة تلك الآراء، فسوف أوردها تالياً:

١ - حاجة فعلي المدح والذم إلى اسم يحدد موضوع الجملة:

أحال (يوهان فك) في الهامش إلى شرح الشهاب الخفاجي على درة الغواص(٢٥٢)، وهو يرى أن معاصري الحريري، لم تتوفر لهم الخبرة باستعمال فعلي المدح والذمّ (نعم وبئس) لعدم جريانهما في اللغة الشعبية، ويقول في ذلك: «ففي اللغة الفصيحة يتطلب كلا الفعلين إلى جانب الاسم المسند إليه المدح أو الذم، اسماً مرفوعاً يعين موضوع الجملة برمتها: فنعم الرجل زيدٌ، بمعنى: أيّ رجلٍ جدير بالمدح هو زيد. أمّا نِعْم الرجلُ، فقط، فهو مدح لمبهم بلام الجنس محتاج إلى التمييز، وإذا قيل: نعم ما فعلتَ، فهو كذلك محتاج إلى تمييز المفعول، وعلى هذا خطّأ الحريريّ ما يقوله معاصروه مثل: نعم من مدحتَ وبئس من ذمَمْت»(٢٥٣)، وهذا ما أشار إليه الشهاب معارضاً رأي الحريري، فقال: «هذا من تكثير السّواد، بتكرير موارد السداد، بما لا طائل

---

(٢٥٠) انظر الزمخشري: الكشاف ١: ٢٢٠.

(٢٥١) البقرة: ٢٠.

(٢٥٢) انظر يوهان فك، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمه وتعليق د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٠: ٢٢٣.

(٢٥٣) المرجع السابق: ٢٢٣.

تحته، قال في شرح التسهيل[٢٥٤]: لا يمتنع عند المبرد[٢٥٥] والفارسي[٢٥٦]، إسناد (نعم وبئس) إلى (الذي) الجنسية نحو: نعم الذي يأمر بالمعروف زيدٌ، أي: الآمر بالمعروف على قصد الجنس، ومَنَعَ كون (الذي) فاعل (نعم) و (بئس) مطلقاً الكوفيون، وجماعة من البصريين، منهم ابن السراج والجرمي وأجاز قومٌ من النحويين ذلك في (من) و (ما) الموصولين مقصوداً بهما الجنس»[٢٥٧].

وبذلك يبدو أن (يوهان فك) لم يخالف الحريري فيما أخذ على معاصريه، بل يوافقه رافضاً بذلك ما قال به الشهاب، فهو يعدّ هذه المسألة من بين ما ذكره الحريري من أخطاء معاصريه، التي أوقعهم فيها شدةُ حرصهم على سلامة التعبير، وعلّة ذلك في نظره، تلاشي الشعور اللغوي، والذوق العربي السليم، ويحيل في هذه المسألة إلى شرح درة الغواص للخفاجي[٢٥٨].

٢ - إلحاق علاقة التثنية بالفعل بعد (كلا) و (كلتا):

جعل (يوهان فك) هذه المسألة من الأدلة على ضعف الشعور اللغوي عند معاصري الحريري فقال: «كما عاملوا لفظي (كلا و كلتا) معاملة المثنى، فأخبروا عنهما بصيغة المثنى، وقالوا: كلا الرجلين خرجا، وكلتا المرأتين خرجتا، مع أن الفصيح (خرج خرجَتْ) وإن ورد الاستعمالان في شعر الفرزدق»[٢٥٩]. وهو بذلك يعني بيت الفرزدق[٢٦٠]:

---

(٢٥٤) انظر ابن مالك: شرح التسهيل ٣: ١٩.

(٢٥٥) انظر المبرد: المقتضب ٣: ١٣٩.

(٢٥٦) انظر أبو علي الفارسي: شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي: ١٥٢، ٥٠٧.

(٢٥٧) الخفاجي: شرح الدرة: ١٨٨.

(٢٥٨) انظر يوهان فك: العربية: ٢٢٣.

(٢٥٩) المرجع السابق: ٢٢٣.

(٢٦٠) انظر البغدادي: الخزانة ١: ١٣١ والفرزدق: الديوان، دار صادر، ١٧٩.

كلاهُما حينَ جدَّ الجريُ بينَهما   قَد أقلعا وكلا أنفيْهما رابي

وقد أحـال (يوهان فك) في الهامش[٢٦١] إلى شرح الدرة للخفـاجي، ومما يضعف رأي الشهاب أيضاً قوله تعالى: ﴿كلتا الجنتين آتت أكُلَها﴾[٢٦٢] ولم يقل: (آتتا) أما بقية الآراء التي أشار فيها إلى الشهاب الخفاجي، فهي في قضايا لغويّة[٢٦٣].

عبدالفتّاح الحموز

إنّ كتب أستـاذنا الدكتور عبدالفـتاح الحموز، حافلةٌ بكثـير من الإحالات إلى آراء الشهاب الخفاجي[٢٦٤] المبـثوثة في ثنايا كـتابه (عنـاية القاضي وكـفاية الراضي) المعـروف بحاشـية الشهـاب على تفسـير البيضـاوي، وقد اخترت كتاب أسـتاذنا الحمـوز (التأويل النّحوي في القـرآن الكريم) دون غيره من كـتبه، لتأكـيد ما ذهبت إليـه، لأنه يلتقي مع حاشية الشهاب في كون القرآن الكريم، هو ميدان البحث.

وهذا الكتاب يحـوي عشرات من الآراء الـتي قال بها الشـهاب، وقد صنَّفتـها في مجموعات ثلاث هي:

- ما وافق فيه الشهاب.

- ما خالف فيه الشهاب.

- ما لم يعلق فيه على رأي الشهاب.

---

(٢٦١) انظر يوهان فك: العربية: ٢٢٤.

(٢٦٢) الكهف: ٣٣.

(٢٦٣) انظر يوهان فك: العربية: ٢٢٦، ٢٢٧ ـ ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٣.

(٢٦٤) انظر الحموز، عبـدالفـتاح: التـأويل النحوي في القـرآن الكريم، ط١، مكتبة الرشـد، الرياض، ١٩٨٤م ١: ٣٠، ١٣٤، ١٣٥، ١٦٩، ٤٨٢.

وانظر له: المبتـدأ والخبر في الـقرآن الكريم، ط١، دار عـمار، عـمان، ١٩٨٦م: ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧.

وسوف أورد خمس مسائل، تمثل كلّ مجموعة مما ذكرت.

- ما وافق فيه الشهاب:

١ - الجرّ على الجوار في الآية السادسة من المائدة:

وهي قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم إلى الكعبين﴾[٢٦٥]. في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة من السبعة، وأنس وعكرمة وغيرهما من غير السبعة[٢٦٦].

وقد ذكر في توجيه هذه القراءة خمسة أوجه[٢٦٧]، من بينها الجر على الجوار، مشيراً إلى تضعيف هذا الوجه من قبل نفر من النحاة، ثم قال: «وأجازه أبو البقاء[٢٦٨] والشهاب[٢٦٩]، وهو الصحيح عندي»[٢٧٠]. ولست معنياً بإيراد الوجوه التي ذكرها، لأن ذلك يؤدي إلى الإطالة، وتظهر متابعة الشهاب لأبي البقاء في هذه المسألة.

وفي القول بهذا الرأي ما يغنينا عن سواه، لما فيه من يسر، ولو اخترنا العطف، لكانت الأرجل تمسح مسحاً عند الوضوء.

٢ - عدم التفريق بين الحذف والإضمار:

ناقش الأستاذ الحموز في هذه القضية رأي ابن مضاء القرطبي الذي يأخذ على

---

(٢٦٥) المائدة: ٦.

(٢٦٦) انظر عبدالعال سالم مكرم: معجم القراءات القرآنية ٢: ١٩٥.

(٢٦٧) انظر عبدالفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم ١: ٣٠ - ٣٢.

(٢٦٨) انظر العكبري: التبيان ١: ٤٢٢ - ٤٢٣.

(٢٦٩) انظر الخفاجي: الحاشية ٣: ٢٢٠ - ٢٢١.

(٢٧٠) عبدالفتاح الحموز: التأويل النحوي ١: ٣١.

النحاة تفريقهم بين الإضمار والحذف[٢٧١]؛ لأن إطلاق النحاة لهذين اللفظين، يخالف تفريقهم النظري بينهما.

ثم أورد الدكتور الحموز رأي الشهاب الذي يفرّق بين الإضمار والحذف فيقول: «وعبر بالإضمار دون الحذف؛ لأنهم فرقوا بينهما بأن الإضمار الحذفُ مع بقاء الأثر، لأنه يشعر بوجود مقدر له، والحذف أعمّ منه، وقد يستعمل كلّ منهما بمعنى الآخر، كما يُعلم بالاستقراء»[٢٧٢].

ويعلق الأستاذ الحموز على ذلك قائلاً: «وإنني لأتفق مع الشهاب في هذه المسألة، لأنه لم يطالعني نحويٌّ التزم بهذين المصطلحين، ولذلك نجد أن الحذف يوضع موضع الإضمار، والقول نفسه بالنسبة للإضمار»[٢٧٣].

ثم يستدل باستخدام أبي حيان مصطلحي الإضمار والحذف في موضع واحد حيث يقول: «ويطالعنا أبو حيان بهذين المصطلحين في موضع واحد: « و ﴿أن لو يشاء﴾[٢٧٤] جواب قسم محذوف، أي: وأقسموا لو شاء الله لهدى الناس جميعاً، ويدلّ على إضمار هذا القسم، وجود (أن) مع (لو)[٢٧٥]»[٢٧٦].

فالظاهر مما تقدّم أن الشهاب يرى عدم تفريق النحاة بين كلّ من الحذف والإضمار خلافاً لما ذكره ابن مضاء[٢٧٧]، وقد وافق أستاذنا الحموز الشهاب فيما ذهب إليه،

---

(٢٧١) انظر ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة: ٧٨ ـ ٧٩.

(٢٧٢) الخفاجي: الحاشية ١: ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٢٧٣) عبدالفتاح الحموز: التأويل النحوي ١: ١٣٤.

(٢٧٤) الرعد: ٣١.

(٢٧٥) أبو حيان: البحر المحيط ٥: ٣٩٢.

(٢٧٦) عبدالفتاح الحموز: التأويل النحوي ١: ١٣٥.

(٢٧٧) انظر ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة: ٧٩.

ويشهد بصحة هذا الرأي ما في كتب النحو من استخدام الحذف والإضمار بمعنى واحد[٢٧٨].

٣ ـ لغة أكلوني البراغيث:

عندما تكلم الدكتور الحموز على حذف المبتدأ، فيما ظاهره أنه من باب لغة (أكلوني البرغيث)، أورد قوله تعالى: ﴿ثم عموا وصَمّوا كثيرٌ منهم﴾[٢٧٩]، ثم شرع في إيراد الوجوه التي تحتملها الآية، وابتدأ بكون الواو علامة للجمع، وعلق عليه بقوله: «وهو قولٌ حسنٌ بعيد عن التكلف»[٢٨٠].

وعاد ليؤكد رأيه بعد أن ذكر سائر الوجوه حيث قال: «والظاهر أن تكون الآية من باب لغة (أكلوني البراغيث) وهو أولى من التقدير والتمحُّل»[٢٨١].

وقد أورد الشهاب ما يؤكد تحسين هذه اللغة عندما ردّ على الحريري في شرح الدرة، وهو ما بسطنا القول فيه في موضع آخر من هذا البحث[٢٨٢]، ويظهر في هذا الرأي اتفاق الدكتور الحموز مع ما ذهب إليه الشهاب، وإن كان رأيه في شرح الدرة يبدو مناقضاً لما في حاشيته على تفسير البيضاوي[٢٨٣]، وصحة هذه اللغة أمر كثرت عليه الأدلة.

---

(٢٧٨) انظر العكبري: التبيان ٢: ١١٣، ١٠٣٦. وانظر الفراء: معاني القرآن ٢: ٢٥ وانظر ابن يعيش: شرح المفصل ٧: ١٣٥، ١٩٤.

(٢٧٩) المائدة: ٧١.

(٢٨٠) عبدالفتاح الحموز: التأويل النحوي ١: ١٦٩.

(٢٨١) المرجع السابق ١: ١٦٩.

(٢٨٢) انظر ص: ٥٦ من هذا البحث.

(٢٨٣) انظر الخفاجي: الحاشية ٣: ٢٦٩.

٤ - حذف المعطوف عليه في عطف القصة على القصة:

أشار الدكتور الحموز في هذه المسألة إلى رأي الشهاب، محيلاً إلى حاشيته على تفسير البيضاوي، فعندما عدّ مواضع حذف المعطوف عليه، ذكر من بينها (في عطف القصة على القصة) حيث قال: «جاء في التنزيل ما يمكن أن يكون من باب عطف القصة على القصة، وقد حمل بعض النحويين ذلك على حذف معطوف عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذين كفروا أعمالهم كسرابٍ بقيعةٍ يحسبه الظمآن ماءً﴾[٢٨٤] قوله: «والذين كفروا معطوفٌ على ما قبله عطف القصة على القصة، وهو الظاهر، وأجاز بعضهم أن يكون منسوقاً على مقدر، وهو تكلف من غير ضرورة»[٢٨٥].

وبالرجوع إلى موضع إحالته إلى حاشية الشهاب، تبين أن الشهاب يقدم ما وصفه الدكتور الحموز بالظهور، على غيره من الآراء[٢٨٦]، وأنه لظاهر فما الذي يحوجنا إلى تقدير معطوف عليه، ما دام في عطف القصة على القصة مندوحةٌ عن ذلك التقدير؟

٥ - حذف فعل الشرط وأداته:

عندما بحث الدكتور الحموز في مواضع حذف الشرط وأداته، ذكر قوله تعالى: ﴿قال بل ألقوا فإذا حبالهم وعصيّهم يُخيل إليه من سحرهم أنها تسعى﴾[٢٨٧]. ثم علق عليه بقوله: «أي: ألقوا إن كنتم محقّين، وذكر الشهاب أنه لا ضرورة إلى تقدير هذا الشرط؛ لأنه يَعلمُ عدم إحقاقهم فيه، وهو الظاهر»[٢٨٨].

وما نقله الدكتور الحموز هنا، وأشار إليه في الهامش أحد رأيين في توجيه الآية

---

(٢٨٤) النور: ٣٩.

(٢٨٥) عبدالفتاح الحموز: التاويل النحوي ١: ٤١٥.

(٢٨٦) انظر الخفاجي: الحاشية ٦: ٣٨٨.

(٢٨٧) طه: ٦٦.

(٢٨٨) عبدالفتاح الحموز: التاويل النحوي ١: ٦٣٠.

الكريمة، وعلق عليه الشهاب بقوله: «فلا يجدي التقدير بدون ملاحظة غيره»[٢٨٩]، ولعله يعني بذلك وجود شواهد أخرى لحذف الشرط والأداة.

- ما خالف فيه الشهاب:

١ - إهمال (إن) المخففة:

ذهب الشهاب الخفاجي إلى إهمال (إن) المخففة، في قوله تعالى: ﴿وإن كنّا عن دراستهم لغافلين﴾[٢٩٠]، وذكر أن ما قدّره الزمخشري في توجيه هذه الآية، لا يعني تقدير معمول للمخفّفة، وعدّ من فَهِم ذلك واهماً[٢٩١].

وقد خالفه الدكتور الحموز بقوله: «ولست أتفق مع الشهاب؛ لأن في كلام أبي القاسم في الكشاف نصّاً صريحاً على إعمالها»[٢٩٢].

ونقل قول الزمخشري: «هي (إن) المخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية، والأصل: وإن كنا عن دراستهم غافلين، على أن الهاء ضمير الشأن»[٢٩٣].

ويبدو لي أن الشهاب قد حمّل كلام الزمخشري في هذه المسألة ما لا يحتمل؛ لأن النص صريح الدلالة على إعمال (إن) المخففة.

٢ - حذف العائد المجرور في قوله تعالى: ﴿ذلك جزاؤهم جهنم بما كفروا﴾[٢٩٤]:

عندما أحصى الدكتور الحموز مواضع حذف العائد المخبَر عنه، ذكر من بينها

---

(٢٨٩) الخفاجي: الحاشية ٦: ٢١٣.

(٢٩٠) الأنعام: ١٥٦.

(٢٩١) انظر الخفاجي: الحاشية ٤: ١٤٠.

(٢٩٢) عبدالفتاح الحموز: التاويل النحوي ١: ٣١٧.

(٢٩٣) الزمخشري: الكشاف ٢: ٦٢.

(٢٩٤) الكهف: ١٠٦.

حذف العائد المجرور، مشيراً إلى رأي الشهاب الذي يستبعد حذف العائد في الآية المذكورة وفي ذلك يقول الدكتور الحموز بعد أن أورد الآية: «(ذلك) مبتدأ، خبره (جزاؤهم جهنم)، والعائد محذوف، أي: جزاؤهم به جهنم، وهذا الحذف عند الشهاب بعيد؛ لأن العائد المجرور يكثر حذفه إذا جُرَّ بـ (من) التبعيضية أو الظرفية، أو جُرَّ عائد قبله بمثل ما جُرّ به هذا العائد المحذوف، وليس القول كذلك؛ لأن النحويين قيدوه كما مرّ بأن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة عامل آخر يصحّ أن يعمل فيه»[٢٩٥]. كما يردّ زعم الشهاب بوجود شاهدين جُرّ فيهما العائد باللام[٢٩٦].

وبهذا تظهر المخالفة التي تشهد بها مقارنة رأي الشهاب برأي الدكتور الحموز. غير أن وجود شاهدين فقط، لا يُعدُّ كافياً في بناء قاعدة قوية يُركن إليها.

٣ـ حذف العائد في بدل الاشتمال:

جعل الدكتور الحموز من شواهد هذه المسألة قوله تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوةٌ حسنةٌ لمن كان يرجو الله واليوم الآخر﴾[٢٩٧]. وفي ذلك يقول: «ذكر الزمخشري أن قوله: (لمن كان) بدل من (لكم) بإعادة الخافض من باب إبدال الظاهر من ضمير الخطاب[٢٩٨] كما مرّ، وأجاز الشهاب أن يكون بدل بعض على تقدير العائد، أي: (لمن كان منكم يرجو الله واليوم الآخر)[٢٩٩]، والأول أظهر»[٣٠٠].

---

(٢٩٥) عبدالفتاح الحموز: التأويل النحوي ١: ٤٨٢.

(٢٩٦) المرجع السابق ١: ٤٨١ ـ ٤٨٢. والشاهدان هما: الآيات (٣٧ ـ ٣٩) من النازعات، و (٤٠ ـ ٤١) من السورة نفسها.

(٢٩٧) الأحزاب: ٢١.

(٢٩٨) انظر الزمخشري: الكشاف ٣: ٢٥٦.

(٢٩٩) انظر الخفاجي: الحاشية ٧: ١٦٦.

(٣٠٠) عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي ١: ٤٨٧.

ففي قولـه: (والأول أظهر) مخالفة لما ذهـب إليها الشهاب الـذي التزم ضرورة أن يكون العـائد مجـروراً بـ (من) كمـا رأينا في المسألة السـابقـة ومخالـفة أستـاذنا الحـموز للشهـاب هنا، تقوم على اعتمـاد رأي الزمخشري فلا عـبرة بما ادّعاه الشهـاب من تقدير العائد.

٤ - إعمال (إلاّ) الاستثنائية عمل (لكنّ):

أورد الدكتور الحموز هذه المسألة عندما ذكر ما تتسم به الجملة الفعلية الواقعة خبراً لأحد الأحـرف الناسخة، فـقال تحت عنوان (وقوعـها خبراً لـ (إلا) التي بمعنى (لكنّ): «ومن ذلك قـوله تعالى: ﴿فـسجـد الملائكة كلّهم أجـمعـون إلاّ إبليس أبى أن يكون مع الساجدين﴾[٣٠١]. يجوز أن يكون الاستثناء متصـلاً على جعل إبليس مَلَكاً، أو على أنه من جنس الملائكة أو غيرهم، ولكنه داخل في حـيّزهم من باب التغليب فتـكون الجملة بعد (إبليس) مستأنفةً في جواب سؤال مقدَّر، ويجوز أن يكون الاستثناء منقطعاً على أن (إلا) بمعنى (لكنّ) فيكون (إبليس) اسمها والجملة الفعلية خبرها»[٣٠٢].

ثم أورد رأي الشهاب[٣٠٣] الذي يرى أن في هذه المسـألة خفاءً من جـهة العـربية، ويرجّح أن يكون ما عُدّ خـبراً، في معنى الخبـر، ومن لم ينتبه إلى ذلك عدّه خـبراً، ثم علق الدكتـور الحموز على رأي الخـفاجي بقوله: «وليس القـول على ما زعم؛ لأنّ ذلك مذهب المتأخـرين كابن الحجاج وابن يسعون، إذ ذهبـا إلى أن (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكنّ)، فـيكـون الاسم المنصـوب بعـدها اسمـاً لهـا، ويكون الخـبـر في الغـالب محذوفاً[٣٠٤]، وقد ذكـر ذلك في هذه الآية وفي قوله تعالى: ﴿قـالوا إنّا أرسلنا إلى قوم

---

(٣٠١) الحجر: ٣٠ ـ ٣١.

(٣٠٢) عبدالفتاح الحموز: التأويل النحوي ٢: ٨٧٨ ـ ٨٧٩.

(٣٠٣) انظر الخفاجي: الحاشية ٥: ٢٩٢، ٣٠١.

(٣٠٤) انظر محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ٢: ١٤٣.

مجرمين إلا آل لوطٍ إنّا لمنجُوهم أجمعين﴾[٣٠٥]. وقوله: ﴿فلولا كانت قريةٌ آمنت فنفعها إيمانها إلاّ قومَ يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي﴾[٣٠٦]»[٣٠٧].

ففي قول الدكتور الحموز السابق: (وليس القول على ما زعم) ما يؤكد رفضه لما ذهب إليه الشهاب، ومدار الأمر فيما ذهب إليه أستاذنا الحموز تبعاً لغيره على المعنى، فلا وجه لما قال به الشهاب من منع مجيء (إلا) بمعنى (لكنّ).

٥ - زيادة حرف الجرّ (في) في المفعول به:

أورد الدكتور الحموز هذا الرأي، عندما ذكر مواضع زيادة حرف الجرّ حيث قال: «ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأقبلت امرأته في صَرّةٍ فصكّت وجهها﴾[٣٠٨]، قوله: (في صرةٍ) في موضع الحال من الفاعل، وأجاز الشهاب أن تكون (في) زائدة في المفعول به على تضمين الفعل معنى (فأخَذَت)[٣٠٩]، ولا مُحْوج إليه»[٣١٠].

ولستُ أرى رأي الشهاب؛ لأن فيما اختاره أستاذنا الحموز مندوحةً عن دعوى التضمين التي ارتكبها الشهاب.

ب- ما لم يعلق فيه على رأي الشهاب:

١ - حذف مفعول المشيئة في جملة الشرط أو ما في معناها:

فقد أورد الدكتور الحموز[٣١١] نقلاً عن الزركشي[٣١٢] أن مفعولي شاء وأراد يذكران

---

(٣٠٥) الحجر: ٥٨ - ٥٩.

(٣٠٦) يونس: ٩٨.

(٣٠٧) عبدالفتاح الحموز: التأويل النحوي ٢: ٨٧٩.

(٣٠٨) الذاريات: ٢٩.

(٣٠٩) انظر الخفاجي: الحاشية ٨: ٩٨.

(٣١٠) عبدالفتاح الحموز: التأويل النحوي ٢: ١٣٢٧.

(٣١١) انظر عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي ١: ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٣١٢) انظر الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ٣: ١٧٠.

في ثلاثة مواضع، أوّلها: أن يكون مفعول المشيئة أو الإرادة عظيماً أو غريباً كقوله تعالى: ﴿لو أراد الله أن يتخذ ولداً لاصطفى مما يخلق ما يشاء﴾[٣١٣].

وثانيهما: إذا احتيج لعود ضمير عليه كقوله تعالى: ﴿ولو أردْنا أن نتخذَ لهواً لاتّخذناه من لدّنا إنْ كنا فاعلين﴾[٣١٤].

وثالثها: أن يكون السامع منكراً لذلك أو كالمنكر، فإن لم يكن منكراً فالحذف.

أمّا قوله تعالى: ﴿قالوا لو شاء ربُّنا لأنزل ملائكة﴾[٣١٥] فقدّره الزمخشري[٣١٦]: لو شاء إرسال الرسل وقدّره أبو حيان[٣١٧]: لو شاء الإنزال. ثم قال: «وذكر الشهاب[٣١٨] أن ما ذهب إليه أبو حيان غير مطّرد»[٣١٩] فقد أورد رأي الشهاب هنا ولم يعلق عليه بترجيح أو رفض.

٢ ـ حذف خبر الفعل (طفق):

فعندما ذكر الدكتور الحموز مواضع حذف خبر (كان) وما يعمل عملها، فقد جعل من بينها: أن يكون خبراً لأحد أفعال المقاربة حيث قال: «ومن ذلك حذف خبر (طفق) الذي دلّ عليه مصدره، ومنه قوله تعالى: ﴿فطفق مسحاً بالسوق والأعناق﴾[٣٢٠]. أي: يمسح مسحاً، والجملة الفعلية في موضع نصب على خبر (طفق)، وقيل: إنّ (مسحاً)

---

(٣١٣) الزمر: ٤.

(٣١٤) الأنبياء: ١٧.

(٣١٥) فصلت: ١٤.

(٣١٦) انظر الزمخشري: الكشاف ٣: ٤٤٨.

(٣١٧) انظر أبو حيان: البحر المحيط ٧: ٤٩٠.

(٣١٨) انظر الخفاجي: الحاشية ٧: ٣٩٤.

(٣١٩) عبدالفتاح الحموز: التأويل النحوي ١: ٢٧٤.

(٣٢٠) ص: ٣٣.

حال، وقدَّره الشهاب لأنه ليس من مواضع سدّ الحال مسدّ الخبر»[٣٢١].

فلمْ يؤيد ما ذهب إليه الشهاب، ولم يعارضه، ويرى العكبري[٣٢٢]، في كلامه على هذه الآية أن (مسحاً) مصدر في موضع الحال، كما أجاز تقدير الفعل أي: (يمسح مسحاً).

٣ ـ حذف المضاف إليه:

أورد الدكتور الحموز رأي الشهاب هنا في توجيه آيتين أولاهما: قوله تعالى: ﴿وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدّر فيها أقواتها في أربعة أيام﴾[٣٢٣] حيث قدّر مضافاً بقوله: «أي: في تمام أربعة أيام، لئلا يصبح عدد الأيام ثمانية، اثنان لخلق الأرض واثنان لخلق السماء، وهذه الأيام الأربعة، وجعل الشهاب[٣٢٤] قوله: (في أربعة أيام) في موضع الخبر لمبتدأ محذوف، أيّ: كلّ ذلك في أربعة أيام»[٣٢٥].

فهو يورد رأي الشهاب هنا، دون أن يعلق عليه، أمّا الآية الثانية فقوله تعالى: ﴿قال يا نوحُ إنه ليس من أهلك إنّه عملٌ غير صالح﴾[٣٢٦] وعلق عليها بقوله: «أي إنه ذو عملٍ، وذكر الشهاب[٣٢٧] أنه بتقدير المضاف تنتفي المبالغة المقصودة»[٣٢٨].

فقد أورد رأي الشهاب كما في الآية السابقة، ولم يعلق عليه.

---

(٣٢١) عبدالفتاح الحموز: التأويل النحوي ١: ٣٢٦.

(٣٢٢) انظر العكبري: التبيان ٢: ١١٠١.

(٣٢٣) فصلت: ١٠.

(٣٢٤) انظر الخفاجي: الحاشية ٧: ٣٩٠.

(٣٢٥) عبدالفتاح الحموز: التأويل النحوي ١: ٣٨٥.

(٣٢٦) هود: ٤٦.

(٣٢٧) انظر الخفاجي: الحاشية ٥: ١٠٣.

(٣٢٨) عبدالفتاح الحموز: التأويل النحوي ١: ٣٩١.

٤ - وقوع شبه الجملة حالاً متداخلة:

أورد الدكتور الحموز هذه المسألة عند الكلام على ما يميّز الحال شبه الجملة، فقال: «والحال المتداخلة هي التي تكون من ضمير في حال أخرى كما يُفهم ممّا جاء في كلام الشهاب على قوله تعالى: ﴿ويا قوم هذه ناقةُ الله لكم آيةً فذروها تأكلْ في أرض الله﴾[٣٢٩]، وقيل: (لكم) حال من (ناقة الله) و (آيةً) حال من الضمير فيه، فهي متداخلة»[٣٣٠].

فهو يورد الرأي هنا، دون أن يظهر له تأييداً أو رفضاً.

٥ - عدم اقتران الجملة الاستئنافية الواقعة جواب سؤالٍ مقدّر بالواو:

أشار أستاذنا الحموز إلى هذه المسألة في قوله تعالى: ﴿ويقولون ربنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين وما لنا لا نؤمن بالله وما جاءنا من الحقّ﴾[٣٣١]، فقد علق على الآية قائلاً: «قوله: (وما لنا لا نؤمن بالله) معطوف على مقول القول، وقيل: إنه مستأنفٌ في جواب سؤال مقدر، أي: لمَ آمنتم؟ وذكر الشهاب[٣٣٢] أن الجملة المستأنفة الواقعة جواباً لسؤال مقدّر لا تقترن بالواو، ولذلك قيل: إنّ الواو زائدةٌ»[٣٣٣].

وما انطبق على المسألة الرابعة ينطبق على هذه المسألة فهو يقتصر على إيراد رأي الشهاب الخفاجي، دون أن يعلق عليه.

---

(٣٢٩) هود: ٦٤.

(٣٣٠) عبدالفتاح الحموز: التأويل النحوي ٢: ١٠٦٨.

(٣٣١) المائدة: ٨٣ ـ ٨٤.

(٣٣٢) انظر الخفاجي: الحاشية ٣: ٢٧٤.

(٣٣٣) عبدالفتاح الحموز: التأويل النحوي ٢: ١٣٣٨.

رابعاً: رفضه التكلّف وسعيه إلى التيسير

١ - علّة منع (طالوت) من الصّرف:

نقل الشهاب عن البيضاوي أن (طالوت) علمٌ عبريّ كداوود[٣٣٤]. ثم علّق عليه بقوله: «فيه قولان، أظهرهما أنه اسم أعجميٌ ولذلك لم ينصرف، وقيل: أنه عربيّ من الطول، ولكنه ليس من أبنية العرب، فمُنع صرفه للعلميّة وشبه العُجمة على القول به، وأمّا ادعاء العدل عن (طويل) والقول بأنه عبرانيّ وافق العربي متكلفٌ»[٣٣٥].

فعبارته الأخيرة تُظهر أنه يرفض الآراء التي يَظهر فيها التكلف، ويختار الأيسر والأقرب، فطالوت ممنوع من الصرف؛ لأنه اسم أعجميّ.

٢ - عدم انتصاب حالين متداخلين:

عندما تكلّم على قوله تعالى: ﴿أحلت لكم بهيمةُ الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم﴾[٣٣٦]، فإنه قد أورد رأي البيضاوي ومفاده أنّ مرجع الحال (غير) إلى الضمير في (لكم)، وعنده أن الجملة الاسمية (وأنتم حرم) حال مما استكن في (محلي)[٣٣٧].

وبعد ذلك أورد الشهاب رأيه بقوله: «وأما جعله حالاً من فاعل المدلول عليه بقوله: (أحِلّت لكم) ويستلزم جعل (وأنتم حرم) أيضاً حالاً من مقدر أي: حال كونكم غير محلين الصيد في حال إحرامكم، فليس ببعيد إلا من جهة انتصاب حالين متداخلين من غير ظهور ذي الحال في اللفظ، وترجيحه بأن التحليل والتحريم شأن

---

(٣٣٤) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ١٣٠.

(٣٣٥) انظر الخفاجي: الحاشية ٢: ٣٢٨.

(٣٣٦) المائدة: ١.

(٣٣٧) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٢٥٣.

الشارع دون المكلفين ليس بشيء، لان معناه تقرير الحلّ والحرمة عملاً واعتقاداً وهو سائغ في الكتاب والسنة، أقول: لا يخفى ما في هذا الوجه الذي رجّحه من الضعف من جهة العربية، فإن الفاعل الذي ناب عنه مفعوله تُرك نسياً منسياً، وقد نصّ النحاة على أنك لو قلت: أنزل الغيث مجيباً لدعائهم، على أنه فاعل الفعل المجهول المتروك إذ تقديره: أنزل الغيث حال إجابته لدعائهم لم يجز، لا سيما على مذهب القائلين بأن المبني للمفعول صيغة أصلية ليست محوّلة عن المعلوم»[٣٣٨].

ويستمر في عرض الآراء حتى يقول: «ولأبي حيان هنا كلامٌ طويل الذيل فيه تكلُّف وتعسُّف تركه خير منه»[٣٣٩].

وبالرجوع إلى البحر المحيط لأبي حيان تبين أنّ ملخص رأيه في المسالة[٣٤٠]، يقوم على عدّ (محلي الصيد) من باب قولهم (حسان النساء) أي النساء الحسان، وبذلك يكون التقدير (غير الصيد المحَلّ) ويردُّ الإشكال الخاصّ بكتابتها في المصحف (محلي) بالياء، بأن الرسم القرآني تجوز فيه مخالفة النطق كما في قوله تعالى: ﴿سندعُ الزبانية﴾[٣٤١]، وبأن قبيلة الأزد تقف على قول: (بزيدٍ) بإبدال التنوين (ياءً) فتقول: (بزيدي).

ولقد أصاب الشهاب عندما رفض إيراد ما تكلفه أبو حيان، لأن ما اختاره الشهاب هو الأقرب والأيسر.

---

(٣٣٨) الخفاجي: الحاشية ٣: ٢١١ ـ ٢١٢.

(٣٣٩) المصدر السابق ٣: ٢١٢.

(٣٤٠) انظر أبو حيان: البحر المحيط ٣: ٤١٣ ـ ٤١٨.

(٣٤١) العلق: ١٨.

٣ ـ تقدير مضاف في قوله تعالى: ﴿وما هم بضارّين به من أحد﴾[٣٤٢]:

وذلك في قراءة من قرأ: (بضارّي)[٣٤٣] على الإضافة إلى (أحد). فبدأ بنقل رأي البيضاوي[٣٤٤]، ثم علق عليه قائلاً: «ما ذكره المصنف رحمه الله ـ بعينه كلام ابن جني في المحتسب»[٣٤٥] فابن جني يرى أن من أقبح الشاذ حذف النون هنا، والتوجيه عنده أن يكون المراد (ما هم بضاري أحد) ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرّ، وأما حرف الجرّ الزائد (من) فقد أجري مجرى جزء من المجرور، فكأن المعنى: وما هم بضاري به أحد.

وبعد أن عرض طائفةً من الآراء في هذه المسألة قال: «وأيضاً (من) هذه لاستغراق النفي، وليست هي المقدّرة في الإضافة، فالأولى تخريجها على أن نون الجمع تسقط في غير الإضافة كما في قوله:[٣٤٦]

الحافظو عورةَ العشيرةِ

كما ذكره ابن مالك في التسهيل، وأمّا اعتراض الطيبي ـ رحمه الله ـ بأنه إنما يجوز في المعرّف بـ (أل) فابن مالك غير قائل به؛ لأنه ورد بدونه كقوله[٣٤٧]:

ولسْنا إذا تأتونَ سِلماً [بمُذعني][٣٤٨] لكمْ غيرَ أنّا إنْ نُسالم نُسالِمِ

---

(٣٤٢) البقرة: ١٠٢.

(٣٤٣) انظر ابن جني: المحتسب ١: ١٠٣.

(٣٤٤) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ٧٩.

(٣٤٥) انظر ابن جني: المحتسب ١: ١٠٣.

(٣٤٦) البيت بتمامه:

الحافظو عورةِ العشيرةِ لا يأتيهمْ من ورائنا نَطفُ

وهو لعمرو بن امرىء القيس الخزرجي، انظر البغدادي: الخزانة ٤: ٢٧٥.

(٣٤٧) البيت مجهول القائل، انظر ابن مالك: شرح التسهيل ١: ٧٢.

(٣٤٨) ورد في حاشية الشهاب (بمدّعي) ولعله من التصحيف، لأن المعنى لا يستقيم به.

والإضافة إلى الجار والمجرور مما لم يُعهد مثله، وأقربُ من هذا كله أنْ يُقال: إن فيه مضافاً مقدّراً لفظاً، ولذا ترك تنوينه لذكره بعده كقوله(٣٤٩):

يا تيمَ تيمَ عديٍّ

ويظهر من بحثه لهذه المسألة إيثاره البعد عن التكلف، فالآراء التي ذكرها لم تقنعه لما لمح فيها من تكلف، وليس ما اختاره الشهاب بعيداً هو الآخر عن التكلفه(٣٥٠)، ولا وجه لاستشهاده بالبيت:

يا تيمَ تيمَ عديٍّ لا أبالكم

وأشار الشهاب إلى مسألة تقدير المضاف في قوله تعالى: ﴿ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾(٣٥١) فناقش فيها بعض الآراء ومن بينها الرأي القائل بأن (الذين يبخلون) فاعل، لمّا اشتمل على البخل كان في حكم اتحاد الفاعل والمفعول ثم علق عليه بقوله: «وهو تكلُّف لم يذهب إليه أحد من النحاة»(٣٥٢).

ويرى الشهاب تبعاً للبيضاوي(٣٥٣) والزمخشري(٣٥٤) أن الآية من باب جواز حذف

---

(٣٤٩) البيت بتمامه:

يا تيمَ تيمَ عديٍّ لا أبا لكُمُ   لا يُلقينّكم في سوءةٍ عُمَرُ

وهو لجرير بن عطية، انظر ديوان جرير، طبعة دار صادر: ٢١٩.

(٣٥٠) الخفاجي: الحاشية ٢: ٢١٦.

(٣٥١) آل عمران: ١٨٠.

(٣٥٢) الخفاجي: الحاشية ٣: ٨٥.

(٣٥٣) انظر البيضاوي: أنوار التنزيل ١: ١٩٢.

(٣٥٤) انظر الزمخشري: الكشاف ١: ٤٨٣ ـ ٤٨٤.

أحد مفعولي (حسِب) وما جرى مجراها، ومثلها قوله تعالى: ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً﴾[٣٥٥]. وهذا الجواز عند الشهاب مشروطٌ بقوة الدلالة وظهور القرينة.

وبذلك يظهر الشهاب رافضاً للتكلف محاولاً اختيار أقرب الوجوه الإعرابية، كما تظهر متابعته آراء غيره من النحاة.

٤ - (لن) النافية لفظٌ مرتجلٌ ام منقول؟

ذكر الشهاب هذه المسألة تعليقاً على قول البيضاوي: «و (لن) كـ (لا) في نفي المستقبل، غير أنه أبلغ»[٣٥٦].

فقد علق بقوله: «وقد فرق بينهما بوجوه، كالاختصاص بالمضارع وعمل النصب، ونقل عن بعضهم أنها قد تجزم، ولا يقتضي نفي (لن) التأبيد ولا غيره من طول مدة أو قلّتها خلافاً لبعض النحاة في ذلك، وليس أصلها (لا أن)؛ لأنه سمع نادراً كما في قوله[٣٥٧]:

يُرجّي المرءُ مالا أنْ يُلاقي ويَعْرِض دونَ أيْسَرِه الخُطوبُ

ولا حجة فيه؛ لاحتمال زيادة (أن) فيه، وقد أورد عليه أنَّ (لن تضرب) كلامٌ تامٌ و (أن) مع الفعل اسمٌ مفردٌ غير تامّ، وتقدير ما يتم به معه تعسّف أهون منه القول بأنه أصله، فلمّا غُيِّر لفظه غُيِّر معناه، وصار لمجرد النفي، وقيل: أصله (لا) فأبدلت ألفه نوناً، ولما كان هذا كله تكلُّفاً بغير طائل لم يرتضه المصنف ـ رحمه الله ـ وقال: إنه مقتَضَب أي (مرتَجَل) وضع ابتداءً هكذا»[٣٥٨].

---

(٣٥٥) آل عمران: ١٦٩.

(٣٥٦) البيضاوي: انوار التنزيل ١: ٤٠.

(٣٥٧) البيت لجابر بن رألان، أو لإياس بن الأرت، انظر البغدادي: الخزانة ٨: ٤٤٥.

(٣٥٨) الخفاجي: الحاشية ٢: ٥٢.

ويُفهم مما تقدّم أن الشهاب يرفض الآراء المتعددة التي تجعل (لن) لفظاً منقولاً أو محوّلاً عن غيره، ويختار ما ذهب إليه البيضاوي، وهو في اختياره مصيبٌ إلى أبعد الحدود؛ لأن دعوى النقل لا تقوم على دليلٍ مقنع ولذا وصفها الشهاب بالتكلُّف.

كما يظهر في هذه المسألة ما أشرنا إليه في موضع آخر من البحث وهو عدم احتجاجه بالنادر أو الشاذ[٣٥٩].

٥ - دخول الواو على الجملة المضارعية الواقعة حالاً:

أورد الشهاب هذه المسألة عند الكلام على الآية الكريمة: ﴿فإن كرهتموهنّ فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً﴾[٣٦٠].

فهو يرى أن جملة (ويجعل الله فيه خيراً كثيراً) حالية لإمكان أن تؤوّل بالاسمية ثم يقول: «والمعروف فيه تقدير المبتدأ؛ لأن المضارعية الحالية لا تقترن بالواو كما قرّره النحاة، لكن في شروح الكشاف[٣٦١]، أن الزمخشري جوّزه في مواضع من الكشاف كتابةً فقيل: لو لم يذكر الواو هنا، لالتبس بالصفة لـ (شيئاً)»[٣٦٢].

ويرفض الشهاب حمل هذه الآية على قوله تعالى: ﴿أتأمرون الناس بالبرّ وتنسون أنفسكم﴾[٣٦٣] حيث يقول: «لا يستقيم هذا فيما نحن بصدده إلا على التّعسف بأن يقال: أصله (والله يجعل فيه خيراً كثيرا) ثم حُذِف المبتدأ، وأظهر فاعل يجعل»[٣٦٤].

---

(٣٥٩) انظر ص: ٩٨ من هذا البحث.

(٣٦٠) النساء: ١٩.

(٣٦١) تُعدُّ هذه واحدة من الإحالات غير المحددة التي، درج الشهاب على ذكرها، وذلك انَّ الكشاف قد شُرح غير مرة.

(٣٦٢) الخفاجي: الحاشية ٣: ١١٩.

(٣٦٣) البقرة: ٤٤.

(٣٦٤) الخفاجي: الحاشية ٣: ١١٩.

ثم يؤكد رفضه التعسف في نهاية حديثه فيقول: «ولا يخفى أن تقدير المبتدأ هنا خلاف الظاهر، وما ذكره لا يرفع التعسف»[٣٦٥].

وبذلك فهو يجيز دخول الواو على الجملة المضارعية الواقعة حالاً لما فيه من بعد عن التعسف، وإن خالف بما اختاره أكثر النحاة.

وبعد:

فقد ظهر من خلال هذه المسائل، إيثار الشهاب البعد عن التكلف، واختياره أبعد الآراء عن التعسف، تيسيراً على الدارسين وطلاب النحو، وهناك مواضع أخرى من كتب الشهاب حافلة بمثل هذه الآراء والإشارات[٣٦٦].

وإنّ ما انتهينا إليه في ختام هذا الفصل يوصلنا إلى نهاية المطاف، فيما عشناه من مباحث نحوية أوردها الشهاب في كتبه، فكان متنقلاً بين مختلف الآراء والمذاهب، يقارن الآراء في المسألة الواحدة ليختار من بينها ما يراه الأنسب، فيصيب حيناً ويجانب الصواب حيناً آخر.

وإنني موردٌ في الصفحات التالية، جملة ما انتهى إليه هذا البحث من نتائج، أسأل الله أن يكون فيها إضافة تستحق الذكر في دنيا البحث العلمي.

---

(٣٦٥) المصدر السابق ٣: ١١٩.

(٣٦٦) انظر الخفاجي: الحاشية ٢: ٢٣، ٢٤، ٢٩٦ وانظر المصدر نفسه ٧: ٤٩، ٣٨٤. وانظر شرح درة الغواص: ٧٠ ـ ٧٢.

النتائج العامة للبحث

لقد انتهيتُ في هذا البحث إلى طائفة من النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي:

١ ـ كان الشهاب الخفاجيّ في عصره علماً، ممّن يُشار إليهم بالبنان فقد كان عالماً متنوع المعارف، ملمّاً بعلوم اللغة وعلوم الدين، وهذا ما قرّرته كتب التراجم، وشهدت به مؤلفاته التي تنوعت موضوعاتها.

٢ ـ بالغت كتب التراجم كثيراً فيما أسبغت على الشهاب من أوصاف فضفاضة، وقد حملتُ تلك المبالغة على أنها عادةٌ درج عليها كُتاب التراجم في ذلك العصر، فكلما تحدثوا عن عَلَمٍ، وصفوه بأنه بحر العلوم، وواحد زمانه، وبدر سماء العلم، إلى غير ذلك من الأوصاف التي ذكرت طرفاً منها في الفصل الأول[٣٦٧].

٣ ـ لم يكن العصر العثماني عصر جمودٍ وركود تامّين كما وصفه بعض الكتّاب[٣٦٨]، ولم تُهمل فيه العربية الإهمال الذي يصوّره هؤلاء، ويؤيد ما أذهب إليه وجود أعلام، كالشهاب الخفاجي، وعبدالقادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، وغيرهما من العلماء الذين لم تخلُ منهم فترة[٣٦٩]، وهؤلاء العلماء كانوا يبعثون الحياة من جديد في الدراسات اللغوية والنحوية، وإذا كان بعض الباحثين يصف مؤلفات العثمانيين بأنها اجترارٌ لما بحثه السابقون، فإنّ في هذا الاجترار إشاراتٍ مضيئةً لا يمكن للباحث المنصف إغفالها، وهو فوق ذلك قد أبقى العربية في حالة من الحركة المستمرة.

وفي ظنّي أن من يُصدر مثل هذه الأحكام، يفتقر إلى الدليل المقنع، وإنّما دفعه إلى مثل هذا الرأي إيثار السهولة والبعد عن الخوض في الكتب العثمانية غير المنظمة

---

(٣٦٧) انظر ص: ١٣ من هذا البحث.

(٣٦٨) انظر أنيس المقدسي: طريقة الخفاجي في التهذيب اللغوي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق العدد (٢٣) عام ١٩٤٨م.

(٣٦٩) انظر محمد طنطاوي: نشأة النحو: ٢٥٢ وانظر مصطفى السنجرجي: المذاهب النحوية: ١٠١.

لاستخراج ما فيها من مادّة علمية.

٤ ـ لم يكن الشهاب ملتزماً في آرائه النحوية بمذهبٍ معين، بل كان يسلك نهجاً انتقائياً، محاولاً الظهور بمظهر المتحرّر من العصبية لأي من المذاهب النحوية، وقد نجح في ذلك على مستوى الآراء النحوية، فتبنى آراءً للبصريين، كما تبنى آراءً للكوفيين.

أمّا على مستوى المصطلحات النحوية التي استخدمها فهو بصري المصطلح، وإن حاول الظهور بمظهر المتحرر من العصبية.

٥ ـ على الرغم من كثرة المسائل النحوية التي بحثها الشهاب، فإن الآراء الخاصة به، والتي لم يُسبق إليها قليلة، أما بقية الآراء فقد تابع فيها غيره من النحاة.

٦ ـ تظهر في مصنفات الشهاب كغيره من معاصريه، سمة الاضطراب وتداخل النصوص المنقولة، ولعل هذا ما دفع بعض الباحثين إلى اتهام العصر كله بأنه عصر جمود لا تجديد فيه ولا إبداع.

٧ ـ على الرغم من قلة الآراء الجديدة التي جاء بها الشهاب فقد ظهر له صدى واضح في معاصريه ومن جاء بعده، على نحو ما وجدنا عند البغدادي والألوسي ويوهان فك وعبدالفتاح الحموز، حيث نقلوا آراءه موافقين حيناً ومعارضين حينا.

٨ ـ لم تحظ كتب الشهاب بالعناية الكافية، فأكثرها ما زال مخطوطاً، وما طبع منها فغير محققٍ تحقيقاً علمياً، باستثناء كتاب واحد هو (ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا) الذي حققه الأستاذ عبدالفتاح الحلو.

وهناك مخطوطات للشهاب ورد ذكرها في كتب التراجم، وفهارس المخطوطات دون الإشارة إلى أرقامها أو موضوعاتها مثل: (السَّوانح) و (حديقة السِّحر).

٩ ـ يؤكد الشهاب رفضه التكلُّف والتقليد، ويسعى إلى التيسير، فيختار من الآراء ما كان بعيداً عن كثرة التأويلات، ولذلك وجدناه يعترف بالسماع والقياس، ويقف من

العلل النحوية موقفاً يتراوح بين الرفض والقبول، وذلك حسب نوع العلة، فما كانت سهلة المأخذ اعترف بها، وما كانت من باب العلل الثواني والثوالث رفضها.

ولعل من صور التيسير عنده، تأييده من احتج بالحديث النبوي وكلام الصحابة الكرام، فاحتج بكلام عائشة وعمر وعثمان وعليّ - رضي الله عنهم - فيما بحث من مسائل، بل تجاوز ذلك إلى السماح بالاحتجاج بكلام المتنبي والزمخشري.

١٠ - لا يتوسع الشهاب كثيراً في طرح بعض المسائل النحوية، بل يحيل إلى كتب النحو، وتكون إحالاته في كثير من المواضع غامضةً من مثل قوله: «والكلام فيه مفصل في النحو»[٣٧٠] و «كما في بعض الحواشي»[٣٧١]، و «كما في بعض رسائل الرازي»[٣٧٢].

١١ - كثيراً ما يَعِد الشهاب في مصنفاته ببحث بعض المسائل، دون الإشارة إلى موضع ذلك البحث[٣٧٣].

١٢ - يبقى هذا البحث قابلاً للتعديل والزيادة شأنه في ذلك شأن الأبحاث العلمية، لأن ما استطعت الوصول إليه من كتب الشهاب، ليس فيه كتابٌ واحد متخصص في النحو، وأكثر المادة النحوية التي جمعتها، جاءت متناثرة في حاشيته على تفسير البيضاوي، أمّا شرحه لحواشي الرضي فلم أتمكن من الحصول عليه، وكذلك (رسالة في متعلق البسملة). أما رسالته في الموصول، والتي تفضلت إدارة مكتبة جامعة مؤتة مشكورةً بجلبها من تركيا، فلم أعثر على نسخ أخرى تعين في تحقيقها، وسوف أضع صورةً منها ملحقة بالرسالة. وهي فوق ذلك قصيرة لا تزيد على ست صفحات.

---

(٣٧٠) الخفاجي: الحاشية ٧: ١٩٣، ٢٢٩، ٢٨٥.

(٣٧١) المصدر السابق ١: ٣٤.

(٣٧٢) المصدر السابق ١: ١١.

(٣٧٣) انظر الخفاجي: الحاشية ١: ٤١، ٢: ٤، ١١، ٢٠.

وبعد:

فهذه ثمرة جـهدٍ متواضع لطالب علمٍ، يرجو التوفيق والسّداد، فـإن كان التوفيق، فبفضل الله، وإن كان من خللٍ، فهو طبعُ البشر، ولا حول ولا قوّة إلا بالله.

جريدة المصادر والمراجع

المطبوع:

١ ـ الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، مراجعة محمد علي النجار، المؤسسة المصرية للتاليف والترجمة، دار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

٢ ـ الاستراباذي، رضيّ الدين محمد بن الحسن: شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بلا تاريخ.

٣ ـ الإشبيلي، ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، القاهرة، ١٩٧١م.

٤ ـ الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران: المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سُبيع حمزة حاكمي، دار القبلة، جدّة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الثانية، بلا تاريخ.

٥ ـ الأعشى، ميمون بن قيس: ديوان الأعشى، شرح وضبط: عمر فاروق الطباع، دار القلم، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣م.

٦ ـ الأفغاني، سعيد: من تاريخ النحو، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٧ ـ الألوسي، شهاب الدين محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٨ ـ ابن الأنباري، عبدالرحمن بن محمد: لمع الأدلة، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.

٩ ـ الأنباري، محمد بن القاسم: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة، دار إحياء التراث العربي، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

١٠ ـ باشا، عمر موسى: تاريخ الأدب العربي (العصر العثماني)، دار الفكر المعاصر، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١١ ـ البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيدالله: ديوان البحتري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٢ ـ البخاري، محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٣ ـ البخيت، محمد عدنان، والحمود، نوفان رجا، وحسين، فالح: فهرس المخطوطات العربية المصورة، منشورات الجامعة الأردنية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٤ ـ بروكلمان، كارل: تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبدالحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، بلا تاريخ.

١٥ ـ البغدادي، إسماعيل باشا: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، دار الفكر، ١٩٨٢م.

ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٦ ـ البغدادي، عبدالقادر بن عمر: خزانة الأدب، ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارن، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

ـ شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

١٧ ـ بقاعين، عادل سلمان، عبدالقادر البغدادي وآراؤه النحوية في خزانة الأدب، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور حنا حداد، جامعة اليرموك، ١٩٨٧م.

١٨ ـ البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد الشيرازي: أنوار التنزيل، وأسرار التأويل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٩ ـ التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي: شرح القصائد العشر، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ.

٢٠ ـ أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي: الحماسة، بشرح أبي العلاء المعري، تحقيق: حسين نقشة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١م.

٢١ ـ التهانوي، محمد علي الفاروقي: كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبدالبديع، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

٢٢ ـ ثابت، حسان بن ثابت: ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، بلا تاريخ.

٢٣ ـ ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى: الفصيح في اللغة، شرح أبي منصور الجبان، تحقيق: عبدالجبار القزاز، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٢٤ ـ جرير بن عطية: ديوان جرير، طبعة دار صادر، بلا تاريخ.

٢٥ ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان: اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، دار عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح شلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٢٦ ـ ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان: أمالي ابن الحاجب النحوية، تحقيق: فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل ودار عمار، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

- الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ.

٢٧ - الحديثي، خديجة: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، دار الرشيد، ١٩٨١م.

٢٨ - الحريري، أبو محمد القاسم بن علي: درة الغواص في أوهام الخواصّ، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، الطبعة الأولى، ١٢٩٩هـ.

- مقامات الحريري، شرح: يوسف بقاعي، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

٢٩ - حسان، تمّام: الأصول دراسة أبيستمولجية للفكر اللُغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

٣٠ - حسن، عباس: النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة، بلا تاريخ.

٣١ - حسين، محمد الخضر: القياس في اللغة العربية، دار الحداثة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.

٣٢ - الحلواني، محمد خير: المفصل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٣ - حمودي، هادي حسن: المخطوطات العربية في مكتبة باريس الوطنية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٤ - الحموز، عبدالفتاح أحمد: التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٥ ـ أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي: البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٦ ـ ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن حمدان: مختصر في شواذ القرآن، تحقيق: ج. برجشتراسر، دار الهجرة، مصر، ١٩٣٤م.

٣٧ ـ الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسمّاة عناية القاضي وكفاية الراضي، دار صادر، بلا تاريخ.

ـ ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م.

ـ شرح درة الغواص في أوهام الخواصّ للحريري، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، الطبعة الأولى، ١٢٩٩هـ..

ـ طراز المجالس، المطبعة الوهبية، بولاق، ١٢٨٤هـ ـ ١٨٦٣م.

ـ نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا تاريخ.

٣٨ ـ الخفاجي، محمد عبدالمنعم: الحياة الأدبية بعد سقوط بغداد حتى العصر الحديث، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩١م.

ـ الخفاجيون في التاريخ، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٣٩١هـ ـ١٩٧١م.

٣٩ ـ ابن خلكان، شمس الدين أبو المعالي أحمد بن محمد: وَفَيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.

٤٠ ـ خليفة، حاجي: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٤١ ـ خوري، يوسف: المخطوطات العربية الموجودة في مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت، مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط بالجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٨٥م.

٤٢ ـ الدماميني، بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد المفدى، القاهرة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٤٣ ـ الذبياني، النابغة: ديوان النابغة، شرح وتقديم: عباس عبدالساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٤ ـ ذو الرمة، غيلان بن قيس: ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح، الطبعة الثانية، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٤٥ ـ الزبيدي، محب الدين محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس على جواهر القاموس، دار الفكر، بلا تاريخ.

٤٦ ـ الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل شبلي، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٧ ـ الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، بلا تاريخ.

٤٨ ـ الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٩٨٩م.

٤٩ ـ الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمد بن عمر بن محمد الخوارزمي: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بلا تاريخ.

- المفصّل في صنعة الإعراب، تقديم: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.

٥٠ - زيدان، جرجي: تاريخ آداب اللغة العربية، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٢م.

٥١ - السامرائي، إبراهيم: المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٥٢ - ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري: الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

٥٣ - أبو السعود، محمد بن محمد العمادي: تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٥٤ - السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار العلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٥ - السنجرجي، مصطفى: المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٦ - السويح، محمد عاشور، القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، الدار الجماهيرية، مصراته، ليبيا، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٥٧ - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٥٨ - السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبدالتواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

٥٩ ـ السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر: المزهر في علوم العربية وأنواعها، شرح وضبط: محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.

٦٠ ـ الشاعر، حنين موسى: النحاة والحديث النبوي الشريف، من مطبوعات وزارة الثقافة والشباب العراقية، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٦١ ـ الشنتناوي، أحمد، وخورشيد، إبراهيم: دائرة المعارف الإسلامية، دار الفكر، ١٩٣٣م.

٦٢ ـ الصابوني، عبدالوهاب: اللباب في النحو، دار الشرق العربي، بيروت، بلا تاريخ.

٦٣ ـ الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ، وطبعة المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، بلا تاريخ.

٦٤ ـ الصلت، أمية بن أبي الصلت: ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع وتحقيق: محمد المرزوقي، تونس، ١٩٧٣م.

٦٥ ـ طنطاوي، محمد حسن: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٦٦ ـ العامري، قيس بن الملوح بن مزاحم: ديوان مجنون ليلى، شرح: يوسف فرحات، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٦٧ ـ العامري، لبيد بن ربيعة: ديوان لبيد، شرح الطوسي، تقديم: حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، وطبعة دار صادر، بلا تاريخ.

٦٨ ـ عبدالتواب، رمضان: لحن العامة والتطور اللغوي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٧.

٦٩ ـ ابن العبد، طرفة: ديوان طرفة بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٧٠ ـ أبو العتاهية، إسماعيل بن القاسم: ديوان أبي العتاهية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٧١ ـ عزة، كثير بن عبدالرحمن: ديوان كثير عزة، دار صادر، بلا تاريخ.

٧٢ ـ عطا الله، رشيد يوسف: تاريخ الآداب العربية، تحقيق: علي نجيب عطوي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٧٣ ـ عطاالله، محمود علي: فهرس مخطوطات الحرم الإبراهيمي في الخليل، مجمع اللغة العربية الأردني، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٧٤ ـ ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، بلا تاريخ.

٧٥ ـ العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، مصر، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٧٦ ـ عمايرة، إسماعيل أحمد: آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٧٧ ـ عويضة، جميل: الفراء وأثره في المدرسة الكوفية (رسالة ماجستير) بإشراف الدكتور أحمد أبو حاقة، جامعة القديس يوسف، حلب.

٧٨ ـ عيسى، فارس محمد: ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية (رسالة دكتوراة) بإشراف الدكتور رمضان عبدالتواب، جامعة عين شمس، ١٩٨٩م.

٧٩ ـ ابن الغزي، شمس الدين أبو المعالي: ديوان الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٨٠ ـ الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد: التكملة، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور حسين نصار، الموصل، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

ـ الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

ـ شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، تحقيق: حسن هنداوي، دار العلم بدمشق، ودار العلوم والثقافة، بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٨١ ـ الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي: معاني القرآن، تحقيق: عبدالفتاح شلبي، مراجعة: علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، بلا تاريخ.

٨٢ ـ فك، يوهان: العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة وتعليق: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، مصر، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٨٣ ـ الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ودار الجيل، بيروت، بلا تاريخ.

٨٤ ـ القوزي، عوض حمد: المصطلح النحوي نشاته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون الطلاب، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١.

٨٥ ـ القيسي، مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٨٦ ـ الكتاني، عبدالحي بن عبدالكبير: فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٨٧ ـ كحالة، عمر رضا: معجم المؤلفين تراجم مصنفي العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٨٨ ـ الكندي، امرؤ القيس بن حجر: ديوان امرىء القيس، دار صادر، بلا تاريخ.

٨٩ ـ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الأندلسي: ألفية ابن مالك، مكتبة النهضة، بغداد، بلا تاريخ.

ـ شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن، وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٩٠ ـ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي: المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٣٩٩هـ،١٩٧٩م.

٩١ ـ المتنبي، أحمد بن الحسين: ديوان المتنبي بشرح الواحدي، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، بلا تاريخ.

٩٢ ـ المحبي، محمد: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المطبعة الوهبية، بولاق، ١٢٨٣هـ.

ـ نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٧م.

٩٣ ـ المرادي، حسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٩٤ ـ مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري: صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٩٥ ـ ابن مضاء، أحمد بن عبدالرحمن القرطبي: الردّ على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، بلا تاريخ.

٩٦ ـ المعري، أبو العلاء: ديوان سقط الزند، شرح: ن. رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، بلا تاريخ.

٩٧ ـ ابن المعتز، عبدالله: ديوان ابن المعتز، شرح: يوسف فرحات دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

٩٨ ـ ابن معصوم، علي صدر الدين المدني: سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، مطابع علي بن علي، الدوحة، بلا تاريخ.

٩٩ ـ مكرم، عبدالعال سالم: المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن للهجرة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

ـ معجم القراءات القرآنية، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

١٠٠ ـ ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، نسقه وعلق عليه: مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٠١ ـ الميداني، أبو الفضل، أحمد بن محمد: مجمع الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٠٢ ـ ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، دار عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٠٣ ـ ابن النديم، أبو الفرج: الفهرست، تحقيق: رضا تجدد، طهران، ١٩٧١م.

١٠٤ ـ نويهض، عادل، معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٠٥ ـ هاشم، هاشم محمد: الالتفات في حاشية الشهاب، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٦ ـ ابن هشام، جمال الدين الأنصاري: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

ـ مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: ﴿إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين﴾، تحقيق: عبدالفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الكتب، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

١٠٧ ـ وجدي، محمد فريد: دائرة معارف القرن العشرين، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.

١٠٨ ـ ابن يعيش، موفّق الدين: شرح المفصل، دار عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.

المخطوط

١ ـ الحسيني، عبدالرحمن بن محمد بن حمزة: الجواهر والدرر في تراجم أعيان القرن الحادي عشر، مكتبة جامعة مؤتة، ميكرو فيلم، شريط رقم (١٦١).

٢ ـ الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر: رسالة في الموصول، مكتبة كوبرلّي، إستانبول، رقم (٧٠٤/ ٥) مجموعة ١٦ ـ ١٩.

الدوريات:

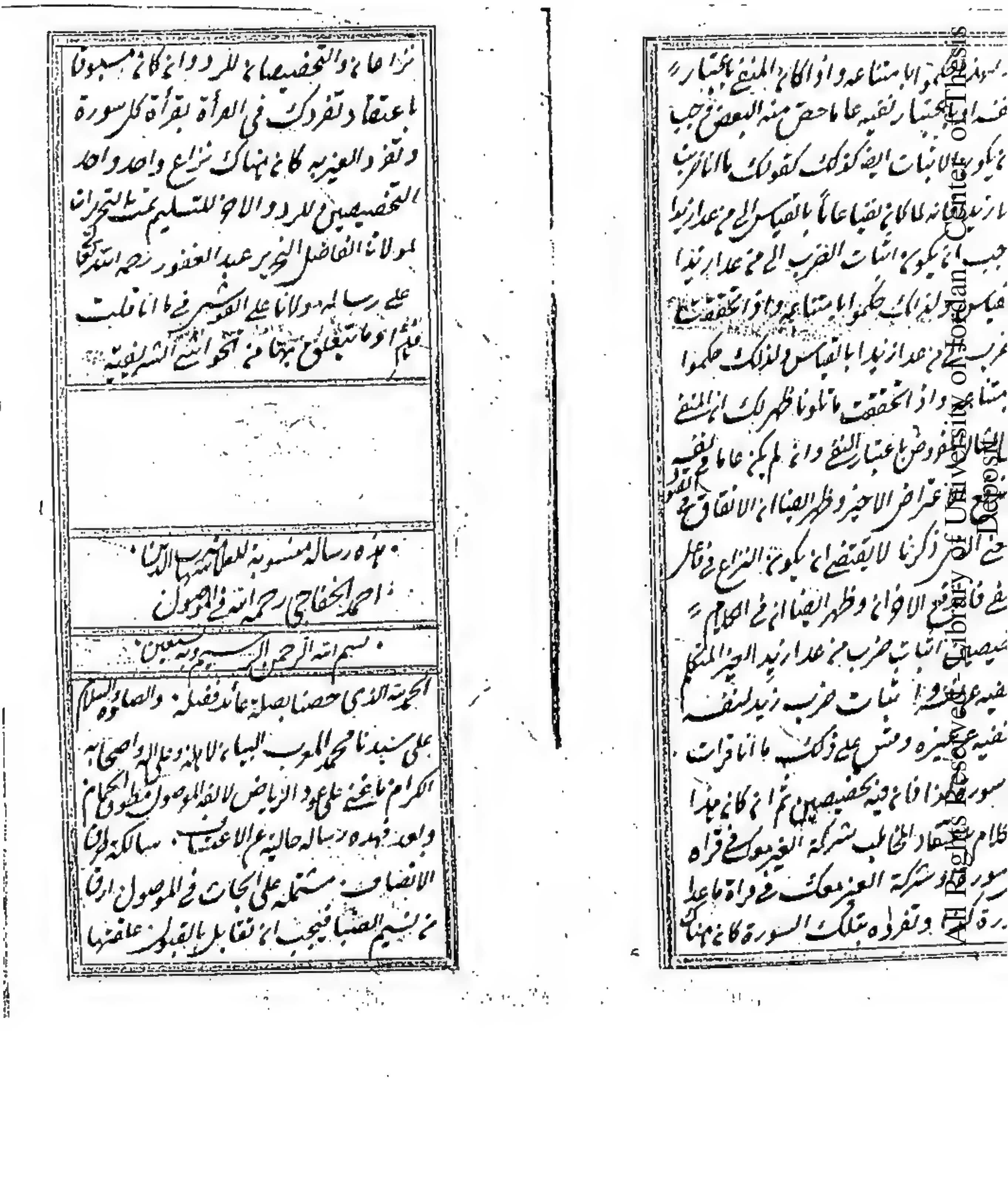
١ ـ مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد (٢٣) عام ١٩٤٨م، طريقة الخفاجي في التهذيب اللغوي، أنيس المقدسي.

٢ ـ مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد (١) عام ١٩٩٠م، كلام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأصول النحو واللغة. ومقاييسهما: الدكتور عبدالفتاح أحمد الحموز.

- مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد (١)، ١٩٨٦م، المذهب السَّلفي (ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة: الدكتور عبدالفتاح أحمد الحموز.

ملحق

رسالة في الموصول، مكتبة كوبريلي، إستانبول، الرقم(٥/٧٠٤) مجموعة، (١٦ - ١٩).


هذه رسالة منسوبة للعلامة شهاب الدين أحمد الخفاجي رحمه الله في الموصول

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

...ه من الزمان لما جرى البحث في ذلك مبني
... بعض الاخوان اعلم وفقني الله واياك ان الاصل
... سانه من حيث هي عدم الافراد وانما اشتهر في الرد
... على صورة الحرفية المعرفة وقول ابن الحاجب لا انهم
... كالالف واللام الحرفية لفظا ومعنى لانهم للتعريف
... راد ولذلك اختلف فيها الجمهور على انها اسم موصول
... الذي وقال المازني هي موصول حرفي وقال الاخفش
... ف تعريف قال الرضي وهذا ما لم يكن داخله
... ف معهود نحو جاءني ضارب فاكرمت الضارب
... م في ان معرفة عهدية فان قلت اللبس بين الصلة
... موصول عهد فهلا اكتفوا به وما الداعي لذلك قلت
... فانه ذهني ما قصد اليه ذكري على الظاهر
... لوا بما هو الاصل في الدلالة عليه ثم
... في الكل وعلم منه جواب الخ وما مثل به
... القصد تخصيصه به ووجه ظاهر وحاصل
... اذا ما هو اليه فعلمت جوابه ويرد مذهب المازني
... عود الضمير عليه بالنحو المرور به زيد الا
... ...ه موصوف محذوف ... الا ...
... ... ليس هذا منها و ... ايضا

بمصدر ولو كانت للتعريف لم تدخل على الفعل ولما كان
تخطى العامل لها نحو بالضارب ولو كانت اسما كان
لها موضع من الاعراب يجاب عنه بانه خولف مقتضى القياس
فيها لكونها على صورة الحرف مع ان المشهور ان
الاعراب لها نقل الى صلتها كما في الا التي بمعنى غير فالاسم
فعليه لا تخطي وان لزم عليه ان صار الاسم معرب
ولا اعراب له مع التركيب وان الاسم ولا اعراب له
اصلا واعراب اسم حقيقة باعراب غيره المتوهم ذلك كل
ذلك لا نظير له لانه يجاب عنه بانه لما كان فعلا على صورة
الاسم لم يستحق اعرابا استعير له مراعاة النظير وكون
لا اعراب لها ممنوع بل لها اعراب لكنه استقر مع
ان ذلك النظائر كاسم الفعل والعدد ولاجتماع ذلك
كله النظير وهي الا التي بمعنى غير كما تقدم عن الرضي وانما ظهر
وكان مقدر في الموصول لزوال المانع والبنا فالمقصود
من اعرابها الفرق بينها وبين الحرفية والاعراب المحلي
لا يظهر ولا يمكن اعرابها مع وجود سبب البنا فنقلوا
اعرابها لما بعدها ليظهر المراد منه وذكر ابن هشام
في مغنيه في الكلام على ضمير الفصل انها اسم لا محل له قال
وانه ... الفعل وضمير الفصل ... تخطى الاعراب

...لك لما تقدم ورده الدماميني وسهو لا فرع
...ذهب ابن مالك الى انهما ركبا وتنزلا منزلة
...احدهما معربا باعراب واحد قال مقتضى الدليل
...ظهور اعراب الموصول في اخر الصلة لانهما بمنزلة
...جزء المركب لكن منع من ذلك كون الصلة جملة
...بالعوامل فلما كانت صلة الالف واللام مفردا
...الاعراب فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع ولو كان
...ان ما ذهب اليه ابن مالك ارجح الاقوال السالمة
...من المناقشات لكان حسنا ونظر فيه الدماميني
...في الاعراب ان يدور على الموصول لانه المقصود
...بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعراب
...الموصول واللذان واللتان على القول به ونما قاله
...رد عليه لان ما ذكره معارض كون الصلة جملة
...فصل المانع منه وابن مالك في عبارته ما يشير
...من القليلين وعلى المشهور الغز الاندلسي بقوله
...الم تحتير ما اسمان ما داول اعرابه في الثاني
...مبني على حالة فما هو للناظر كالعيان
...للناظر بين المسالة فهو جواب وهذا اسلوب
...صلة ال اما اسم فاعل او اسم مفعول

او صفة مشبهة خلافا لابن مالك لانها للثبوت
فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على الفعل للتكلف
غير موصولة بالاتفاق ولذلك قيل بان اسم الفاعل
واسم المفعول في معنى الجملة ومؤول بها وانما اتي
على صورة المفرد لمشاكلة ال المعرفة ولذلك
اذا غلبت الاسمية على الوصف كانت ال فيه معرفة
واما وصلها بالمضارع كما في ما انت بالحكم الترضى
حكومته فضرورة عند ابن هشام نادر عند ابن مالك
لان الضرورة عنده ما وقع في الشعر حيث لا مندوحة
اي لا يمكن التعبير بغيره للعلم من له دربة في الكلام
والتراكيب بمكنة تبديل اي لفظ اتاه فيلزم عليه
ان لا ضرورة ومذهب غيرهما ما وقع في الشعر
خاصة ووصلها بالظرف والجملة غير المضارعية
ضرورة بالاتفاق وشاهد ذلك معلوم فخذه
قال البدر الدماميني في شرح التسهيل وقد ظهر لي
هنا شيء وهو انهم اجمعوا على ان جملة الصلة لا محل
لها من الاعراب وهذا على اطلاقه غير صحيح بل ينبغي
التفصيل بين صلة ال وصلة غيرها فالصلة في الكل
لا محل لها قطعا ضرورة انه لا يصح حلول المفرد

محلها واما صلة الحيث يوصل بالمضارع اضطرارا
او اختيارا او بغير ضرورة بالاجماع فينبغي ان يكون لها
محل من الاعراب ويكون محلها بحسب ما يقتضيه العامل
في المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع ونصب وجر بحسب
ما انتقل اليها وهذا من الغرائب ينبغي ان يحاجي بها
ان تكون جملة لها بحسب محلها اعراب الاسم نواصبه
من غير تبعية وهي صلة والعذر في تركهم ذلك قلته
في الكلام انتهى قلت ما ذكره غير قادح في اجماعهم لان الجملة
من حيث هي صلة لا اعراب لها بالاجماع ولا ينافي
ذلك الاعراب الانتقالي على قول لان من جهة الثانية
على تسليم وقد عرفت ما فيه ومما يصحح ما قلناه بالاول
ان جملة جواب الشرط الجازم اذا تجردت من اذا والفاء
نحو ان تقم اقم مثلا لا محل لها من الاعراب قطعا واما الاعراب
للفعل ونحوه ان اسم الشرط مبتدأ خبره مختلف فيه فصحح
غير ابن هشام انه جملة الجواب فاعرب في محل
رفع على الخبرية مع انه لا محل له كما علمت واجيب
برفع التناقض لاختلاف الجهتين الخبرية والشرطية
والعجب ان البدر ذكر ذلك في حواشيه على المغني
مع انه لك ان تمنع انتقال الاعراب في الجملة

لزوال سببه ونقول ان ثم في محل الى الزوال فانه بلبة ثم والمفرد انما حل في ذلك المحل بطريق النيابة عن الجملة فلا يقال في الجملة اذا حلت في مكانها انها في محل لان ذلك انما هو فعل في صورة الاسم فالاجماع على حاله واندفع كلام البدر بلا تكلف بتمامه كما والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده ...

سؤال بن رفعه الشيخ احمد بن قاسم
من الشيخ عبد الله الدنوشري

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا صورة سوال رفعه العلامة الشيخ عبد الله الدنوشري لشيخ الاسلام احمد بن قاسم. الحمد لله ما قولكم رضي الله عنكم في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الازمنة اذا اضيف الى المعرفة هل يتعرف بالاضافة نظرا لما يجوز فيه اعتبار الزمان كما نقله شارح التوضيح عن اليمني

تذييل يوصف الموصول بالصلة لما فيه من النسبة الخارجية المعهودة فلا يصح بالانشاء وفيه مشاحة لطيفة وهي ان الانشاء فيه نسبة بالاتفاق على ان اريد النسبة مع حكم فلا يصح ابدا ادا ان اريد المطلق دخل الانشاء فهذه لا ترد مع قولهم المعهودة فتنبه له فانه من دقائق الانظار بل من اجل الافكار والله اعلم كذا وجد بخط الشهاب عقب الرسالة

ثم حسب قولهم الصفة الظاهرة تعمل عمل الفعل اذا اعتمد على ما يقرب من الفعل كالاستفهام والنفي نحو الضارب عمرو ولم قائم واسم الفاعل مع مرفوعه الظاهر جملة اسمية يرد على قولهم كونها اسمية ضرورة بالاتفاق وادعاء الافراد في ذلك مما لا يقال به لا يقال ما يدل على الافراد الاحتياج الى الخبر وعدم الاستقلال بالفائدة لانه لا يلزم من الجملة الافادة والاستقلال كما ذكر في امثل جملة الصلة واما على راي القائل بالترادف فلا يرد ايضا فتامله الا انه تمثيلهم بقولهم من القوم الرسول الله منهم كما هو في عموم العبارات ظاهره التخصيص وادعاء الوصل بجزء الجملة وخروج الاخر مما لا يذهب اليه عاقل فضلا عن فاضل

RESEARCH SUMMARY

This research deals with the studying and the details of the syntax effort for ALSHIHAB AL- KHAFAGY who died in 1069 Hijri. This research containsintroduction and four chapters.

This introduction dealt with defining the SHEHAB and his classifications.

The first chapter in syntax proofs, such as Hearing, measurements and explanations the second chapter have dealt with the syntax principles for SHEHAB. The third chapter discussed the Contributionsof SHEHAB in studying syntax. It is cleared and shown in those who followed him and those we lived in his time.

I have concluded many results that I registed them at the end of this research. the most importent results are as follows:

1- AL-SHEHAB follows the selective method in syntax research.

2- The trying of SHEHAB which is not fanatic to many school.

3- The books of SHEHAB still needs many cares. Those books which are printed, didn't achieve any logic, and so they are criticized.

4- Inspite of few opinions to SHEHAB he influenced his followers and who lived in his time.

5- AL- SHEHAB'S books contains paragraphs from some ancient lost books.